النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 14 ذو القعدة 1430هـ الموافق 2 نوفمبر 2009 العدد (211) Mon. 14/11/1430 - 2 November 2009 **70 ريالاً 16 صفحة**

كيف أنتهى السجال حول باخرة السلاح في القصر الرئاسي:

تجار السلاح «المشبوهون» يقبضون ثمن الصفقة من وزارة الدفاع

في الجزء الأخير من حواره مع «النداء»:

مسدوس: عقد مؤتمر الحزب الاشتراكي انتحار، ولست مع الدعوة إلى الانسحاب من عضويته

الحمدي أراد دولة عصرية، وعمل مع سالمين من أجل وحدة جدية

محكمة الصحافة تقضي بحبس رئيس تحرير «المصدر» ومنعه من مزاولة الصحافة لمدة عام وبحبس الماوري عامين ومنعه من الكتابة مدى الحياة

أصدرت محكمة الصحافة في اليمن حكما قضى بسجن رئيس تحرير صحيفة المصدر المستقلة سمير جبران لمدة عام مع وقف التنفيذ والصحفي منير الماروي لمدة عامين مع التنفيذ، ومنع جبران من مزاولة العمل الصحفي لمدة عام ومنعه من ان يكون رئيسا للتحرير أو مديرا او ناشرا لمدة عام، ومنع الصحفي الماوري من مزاولة العمل الصحفي مدى الحياه بتهمة إهانة رئيس الجمهورية على عبد الله صالح.

وعبرت نقابة الصحفيين عن استيائها من صدور الحكم قضائي ضد المصدر.

وقال أمين عام نقابة الصحفيين اليمنيين مروان دماج لـ«النداء» إن الحكم بمنع سمير جبران من العمل ناشراً لمدة عام مؤشر صريح على ضيق السلطة بالصحافة المستقلة ومحاربة الملكية الخاصة للصحف، موضحا أن الأحكام الصادرة بمنع الصحفيين من الكتابة ومزاولة المهنة مستهجنه على مستوى العالم،

التتمة في الصفحة 4

عن "المصدر" والمقالح و"الأيام" المحزونة

■ سامي غالب

تواجه الصحافة اليمنية المستقلة والمعارضة محنة غير مسبوقة بدأت في 3 مايو الماضي، وهو اليوم العالمي لحرية الصحافة. في ذلك اليوم تم مصادرة نسخ العدد اليومي لصحيفة "الأيام" المستقلة، ثم محاصرة مقرها، قبل أن تمتد يد المصادرة إلى صحف مستقلة أخرى، وصولاً إلى منعها من الطبع عدة أسابيع.

ولئن عادت الصحف الأسبوعية المستقلة للصدور في ظروف مقيدة، فإن محنة "الأيام" استمرت حتى اليوم، لتلحق بمؤسسة "الأيام" أضراراً فادحة، مادية ومعنوية، وسط تقاعس اللجنة التي شكلها الرئيس علي عبدالله صالح، عن أداء مهمتها في وضع حد لمحنة الصحيفة، وابتكار صيغة حل حاسمة تسمح للصحيفة بمعاودة الصدور في ظروف آمنة، وبعيداً عن القمع والترويع والمصادرة.

مجريات الأحداث اللاحقة أثبتت بأن السلطة استهدفت أول ما استهدفت، صحيفة "الأيام"، مؤكدة ما كان يردده مسؤولون رفيعون في السلطة من أن مقتضيات «وحدوية» أملت على السلطة اتخاذ إجراءات مماثلة -ولو على المدى القصير- ضد صحف أخرى كي لا يقال بأن استهداف «الأيام» نابع من دوافع غير وحدوية!

كذلك تصون بعض مراكز القوى في السلطة الوحدة اليمنية، عبر توزيع مموّه للقمع. وكذلك هي تتعاطى مع الصحافة المستقلة انطلاقاً من أماكن صدورها أو مساقط رؤوس أصحابها.

وكذلك يتم تكبيد الصحافة اليمنية فاتورة الإخفاقات المستدامة للسلطة في مواجهة الأزمات الكبرى ليمن الـ22 من مايو.

وفي ساعة متأخرة من ليل 17 سبتمبر الماضي أحيت أجهزة نافذة في السلطة هوايتها القديمة في ملاحقة الصحفيين وإخفائهم قسرياً. ساعتها اقتاد مجهولون الزميل محمد المقالح أثناء خروجه من منزل صديق له في العاصمة، إلى مكان احتجاز سري يعتقد أنه تابع لأحد الأجهزة الأمنية.

ورغم مضي أكثر من شهر ونصف على واقعة الاختطاف، فإن وزارة الداخلية لم تحرك ساكناً بعد، لكأنها مطمئنة على مسار الواقعة ومآلها. والحاصل أن الداخلية لم تقم بأية تحريات حول الواقعة. لعلها في ذلك محقة، فهي تدرك أن البحث عن صحفي مغضوب عليه من كبار المسؤولين أمر لا طائل منه، وما عليها سوى انتظار إشارة سامية بالكشف عن مصيره.

الإخفاء القسري يمارس في اليمن بشكل منهجي قبل الوحدة وبعدها، باستثناء فترة الانتقال من «الوحدة» إلى الحرب، مطلع التسعينيات.

وتكشف واقعة اختطاف المقالح، ثم إخفائه، عن عدم قدرة

التتمة في الصفحة 4

الادعاء يطلب الحكم بإعدام 6 متهمين في قضية الراشدي

تواصل محكمة غرب الأمانة النظر في قضية مقتل الطبيب درهم الراشدي. وكانت عقدت الأحد قبل الماضي جلسة للاستماع إلى طلبات الادعاء والدفاع.

وفي الجلسة طلبت هيئة الادعاء في قضية الطبيب درهم الراشدي، إنزال عقوبة الإعدام في 6 متهمين في الجريمة.

كما طالبت بالحكم بالحد الأقصى للعقوبة المرتكبة من المتهم السابع الذي تتهمه النيابة بإخفاء المتهم الثاني الفار من العدالة.

وكان القاضي الجنائي بمحكمة غرب صنعاء بدر الجمرة استمع إلى دفع من محامي المتهمين الثاني والخامس متصل بإجراءات الدعوى.

وقرر القاضي الفصل في الدفع في الجلسة المقرر عقدها الأحد (أمس).

اختفاء وكيل مساعد أبين

أفاد مصدر خاص في أبين بأن الوكيل المساعد في المحافظة عادل الصبري مختف منذ عصر السبت.

ويقطن الصبري الذي يعمل في أبين منذ 3 سنوات، حي المثلث في مدخل مدينة جعار التي تشهد صدامات متقطعة بين قوات الأمن وجماعات مسلحة.

ونقل المصدر عن غرفة العمليات بالمحافظة تأكيدات عن اختفاء الصبري عقب مغادرة منزله عصر السبت. ورجح أن يكون قد تعرض لعملية اختطاف من قبل جماعة مناوئة للسلطات في المدينة.

وشهدت مدينة جعار في اليوم نفسه مواجهات بين مسلحين وقوات الأمن، ما أدى إلى سقوط قتيل واحد على الأقل وعدد من الجرحى من الجانبين.

تدهور الحالة النفسية للمعتقل مطيع النقيب

حسين العاقل يدين انتهاك الحرم الجامعي ويوجه نداء إلى زملائه في عدن

■ "النداء" - خاص:

مثُل حسين العاقل المحاضر في جامعة عدن، مجدداً أمام المحكمة الجزائية المتخصصة صباح السبت، حيث يواجه تهمة المساس بالوحدة اليمنية ونشر بيانات وشائعات لتكدير الأمن العام.

وجرت الجلسة بحضور عدد من التضامنين أبرزهم يحيى منصور أبو أصبع الأمين المساعد للحزب الاشتراكي اليمني.

ويدرس حسين العاقل، وهو أستاذ جامعي يحمل شهادة الدكتوراه في الجيولوجيا، في جامعة عدن، وكلية التربية في صبر

التتمة في الصفحة 4

● النقيب بعد خروجه من محنة اعتقال سابق (زنجبار - فبراير 2008)

لقد انتهى السجال الصيني في القصر

■ عبدالعزيز المجيدي

أنهى تدخل شخصي لرئيس الجمهورية واحدة من أكثر قضايا تجارة السلاح في اليمن غموضا وريبة. وبات من حق الأشخاص الذين تحدثت عنهم الحكومة كمجرمين يحاولون إدخال شحنة أسلحة صينية بوثائق مزورة لهدف مشبوه، قبض ثمن الصفقة ومن وزارة الدفاع نفسها.

في الـ6 من أكتوبر حاولت الحكومة تحقيق إنجاز أمني في ملف ينذر أن يكون مجالا لنشاط الأجهزة الأمنية، كتجارة السلاح. وفيما كانت المواجهات على أشدها بين الجيش وجماعة الحوثيين في صعدة وحرف سفيان، أعلنت الأجهزة الأمنية عن إحباط محاولة إدخال سفينة محملة بشحنة أسلحة صينية استوردها تجار أسلحة باسم وزارة الدفاع بوثائق مزورة. وتزامن ذلك مع إعلان قائمة سوداء بـ7 من تجار السلاح على رأسهم فارس مناع شقيق محافظ صعدة، ورئيس لجنة الوساطة مع الحوثيين قبل اندلاع الجولة السادسة من الحرب.

لكن الإعلان الذي بدا كحصيلة لحسابات ومصالح متضاربة داخلياً بالتزامن مع ضغوط خارجية، كان يحمل سبب فنائه في الرواية الحكومية.

تحدثت المصادر الحكومية عن وساطات يبذلها سماسرة سلاح للإفراج عن الشحنة رغم التأكيد على وجود جريمة تزوير في الوثائق. واكتفت القائمة السوداء بتحذير تاجر لتجار السلاح من مخالفة القانون.

بالاستناد لما أعلنته الحكومة فإن الشحنة التي أحبطت كانت قد وقعت تحت تصرف السلطات الرسمية بما في ذلك التثبت من وجود وثائق مزورة. وقتها كانت قناة روسيا اليوم أعلنت عن ضبط شحنة أسلحة صينية في ميناء الحديدة، ورجحت أن تكون لفارس مناع.

ولاحقاً تبخر كل ذلك، وتعين على نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع رشاد العليمي الوقوف أمام مجلس النواب يوم 21 أكتوبر الفائت، عوض وزير الدفاع بعد اعتذار الأخير، للذود عن قصة مهزوزة.

بدلاً من توضيح ملابسات الرواية الحكومية بشأن الشحنة انهمك الرجل في رواية زادت القصة غموضاً.

نفى العليمي وجود الشحنة في ميناء الحديدة، كما نفى صلة وزارة الدفاع بالصفقة، لكنه تجنب الكشف عن هوية مستوردي الشحنة رغم الأسئلة الكثيرة التي انطلقت من القاعة بهذا الشأن.

غير أن عديد أعضاء في المجلس شككوا في صدق الرواية، وذهبت بعض التفسيرات إلى وجود خلافات بين التجار ومسؤولين في الدولة على قيمة العقود دفعت بالقصة إلى وسائل الإعلام. بالإضافة إلى التشكيك بوجود وثائق مزورة أطلق النائب علي عبد ربه القاضي اتهاماً مدوياً من شخص خبر جيداً خفايا ملف شائك.

قال القاضي إن وزارة الدفاع تهرب السلاح وتتاجر به مع شركائها منذ 20 سنة، وحاول بعض النواب تخفيف الضغط عن الحكومة بدفع دولاب القضية نحو صعدة، حيث انهمرت أسئلة كثيرة عن مصدر السلاح الذي تقاتل به جماعة الحوثي والتجار الذين يزودونهم به.

وانتهت مداولات المجلس بإمهال العليمي حتى الاثنين 26 أكتوبر للرد على الأعضاء في تقرير مفصل عن مصير الشحنة. لكن التفاصيل جاءت قبل الموعد بيومين، ومصدرها لم يكن الحكومة بل تجار السلاح أنفسهم.

بدءاً من السبت قبل الماضي شرع مسلحون يتبعون اثنين من مستوردي الشحنة بقطع الطريق بين صافر وصنعاء، وتسبب ذلك بمنع الإمدادات النفطية والغازية عن العاصمة.

وبدأ فصل الإثارة في القصة عندما اتهم إعلام المؤتمر الشعبي عضو مجلس النواب عبدالله بن معيلي وهادي مثنى، بالإضافة إلى عضو مجلس الشورى حمد بن جلال ومحمد الأمير (وجميعهم أعضاء في المؤتمر) بالوقوف وراء عملية التقطع والتسبب بأزمة غاز في المحافظات.

وكان دافع التقطع الذي لم يتردد إعلام المؤتمر عن إذاعته "ممارسة الضغط على الدولة للتراجع عن قرارها بعدم السماح بإدخال باخرة الذخائر الصينية التي قاموا باستيرادها من الصين بوثائق مزورة من وزارة الدفاع".

حينئذ تبين حسب رواية المؤتمر، أن الأشخاص الذين تتهمهم الحكومة بارتكاب جريمة تزوير لا يتوارون عن الأنظار هرباً من الملاحقة، بل يخرجون بقوة السلاح لإجبار السلطة على الإفراج عن الشحنة.

لكن الأمر لم يكن على ذلك النحو، على الأقل بالنسبة لتاجر السلاح. نسب موقع "مأرب برس" إلى وكيل الشركة الصينية القول بأن السفينة ترسو في ميناء الحديدة منذ 18 يوماً عندما تحدث للموقع السبت قبل الفائت، خلافاً للرواية الحكومية التي نفت وجودها في الميناء.

وبدأت مع تصريحات هادي حسن تاجر السلاح تتضح معالم القضية التي صنعتها الحكومة في معرض محاولة لإثبات جديتها في التعامل مع الضغوط الخارجية بشأن ملف تجارة السلاح الشائك في اليمن.

يقول هادي إن "وزارة الدفاع ترفض تفريغ الشحنة بحجة أن الصفقة تأخرت عن موعدها. التأخير من الشركة الصينية وليس منا".

"لقد عدنا إلى احتجاجنا في منطقة صافر وذلك لمطالبة وزارة الدفاع بأن تلتزم بشراء الصفقة وتفريغ الشحنة"؛ قال وكيل الشركة الصينية بينما كان يتحدث عن أسباب لجوئه للتقطع وكيف أن بقاء الشحنة في الميناء يكلفه خسائر باهظة.

ونشطت لاحقاً وساطات محلية نجحت في رفع التقطع لقاء التزام بتمكين التجار من مقابلة رئيس الجمهورية لشراء الشحنة.

في الغضون كان مجلس النواب قد قرر الاثنين تشكيل لجنة للتحقيق في قضية الشحنة بعد تغيب رشاد العليمي عن الحضور. ولم يكد ينتهي الأسبوع حتى مضت القضية في مسار آخر.

بحسب موقع "نيوزيمن" نقلاً عن مصادر قبلية، فإن "الخلاف الدائر بين وزارة الدفاع وتجار الأسلحة بمحافظة مأرب تم حله".

وجاء الحل بعد لقاء جمع الشيخ هادي بن حسين وكيل الشحنة، برئيس الجمهورية ووزير الدفاع، حيث استلم الوكيل قيمة الشحنة، وكلف الرئيس وزير الدفاع باستلام السلاح، بحسب ذات المصادر.

العمل في تجارة السلاح كطرف وسيط

لدى اليمن سجل سيئ ليس في مجال استيراد السلاح فحسب، بل وفي بيعة لأطراف أخرى.

فكلما تحدث العالم عن "انتقال السلاح إلى طرف ثالث غير مصدر البيع المسجل قانوناً والمشتري المسجلة باسمه الكميات المبيوعة"، جاءت اليمن بين أهم المناطق التي تزاول هذه التجارة.

عام 2005 رصدت تقارير دولية تسجيل عمليات بيع ونقل أسلحة فائضة أمريكية وروسية وكورية وتشيكية وبولندية إلى حكومات عديدة منها اليمن، وأصبحت تحظى على إثر ذلك بموقع متقدم كبلد "لديها تاريخ في تحويل الأسلحة إلى دول ثالثة".

ريتشارد إف. جريميت المتخصص في الدفاع القومي الأمريكي، وتجارة وتحويل الأسلحة التقليدية إلى الدول النامية، قال في تقرير له نشر عام 2005، إنه تم اكتشاف عدد من الآليات والأسلحة العسكرية المطبوع عليها كود آخر مستخدم في اليمن (ENd-useryemen) في كل من السودان والصومال وإثيوبيا.

بوضوح أكثر؛ هناك تجار يعقدون صفقات سلاح باسم وزارة الدفاع اليمنية كما قال النائب علي عبد ربه القاضي، لكن الشحنات يتم بيعها لطرف ثالث.

تقول تقارير بيع السلاح في الأمم المتحدة "في العام 1999 ورد أن سنزين وهي شركة تصدير الأسلحة التابعة للدولة البولندية صدَّرت 20 دبابة (تي 55) من بولندا إلى اليمن، لكن الشحنة أعيد تصديرها بصورة غير قانونية إلى السودان دون إذن من الحكومة البولندية".

لمراقبة الأمر كانت دول حلف شمال الأطلسي طلبت من كل شركات السلاح في دولها "إبلاغ الحلف بحركة البيع والشراء لكافة أصناف الأسلحة".

وأكثر ما يثير قلق القوى الدولية وصول السلاح إلى الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة.

إيران في السفينة

في ذروة اهتمام وسائل الإعلام بتفاعلات شحنة الأسلحة الصينية، أعلنت مصادر حكومية ضبط سفينة إيرانية محملة بالسلاح على سواحل ميدي بمحافظة حجة، كانت في طريقها للحوثيين.

بدأ تداول الخبر يوم الاثنين قبل الفائت، كتسريبات، وكان مصدرها مجهولاً، ومعظمها اعتمدت على مصادر "مطلعة" أو "مصادر محلية".

الثلاثاء أكد الناطق الرسمي للحكومة ضبط سفينة على متنها 5 إيرانيين، في البحر الأحمر، ويجري التحقيق معهم من قبل السلطات اليمنية. ورداً على أسئلة صحفيين عما تداولته وسائل الإعلام عن وجود أسلحة، قال حسن اللوزي في إجابة تركت الأمر مفتوحاً "لا توجد أية معلومات حتى الآن".

في الأثناء نفت طهران ما تناقلته وكالات الأنباء، واعتبرت ما ورد "أكاذيب إعلامية". وأكد نائب السفير الإيراني بصنعاء، في تصريح لاحق، احتجاز سفينة إيرانية من قبل البحرية اليمنية في البحر الأحمر، لكنه نفى وجود أية حمولة على متنها.

وقال لـ"نيوزيمن" إن السفينة تحمل وثائق رسمية بخلوها 100٪ من أية حمولة صادرة عن سلطات ميناء الشارقة حيث توقفت هناك للصيانة قبل أن تواصل رحلتها المقررة إلى شمالي إيران عبر البحر الأحمر والمتوسط والأسود. معتبراً ما نشر عن وجود حمولة أسلحة "تزويراً بهدف الدعاية الإعلامية".

بحسب الرواية الإيرانية فقد ضبطت السفينة في البحر الأحمر وتم اقتيادها وأفراد طاقمها المكون من 5 إيرانيين و2 هنود، إلى أحد الموانئ اليمنية. ولاحقاً جاء الإعلان الرسمي لوزارة الداخلية اليمنية ليؤكد ضبط حرس الجزر، بالتعاون مع حرس الحدود، الأحد قبل الماضي، "قارباً مشبوهاً في جزيرة الرافع القريبة من جزيرة ميدي بمحافظة حجة لدخوله المياه الإقليمية اليمنية بطريقة غير قانونية".

وجاء الإعلان الرسمي بعد أيام من تداول الخبر منسوباً إلى مصادر غير معلومة، لكن الداخلية لم تشر إلى وجود حمولة سلاح على متن القارب، واكتفت بالحديث عن فتح تحقيق مع طاقم القارب عن جنسيته وأسباب وجوده في المياه الإقليمية.

سر "المهنة"

عندما زار صنعاء فريق تابع للأمم المتحدة في مهمة لإعداد تقرير عن حركة السلاح في اليمن، نفت الحكومة اليمنية بشدة وجود سوق للسلاح في البلاد.

لكن التقرير الثاني الذي نشر في سبتمبر 2005، توصل إلى استنتاج آخر ليس من واقع النزول الميداني للأسواق، بل من خلال قانون تنظيم وحيازة السلاح الذي أفرد فصولاً كاملة لهذه التجارة.

ضمن ما تعتبره سراً "للمهنة"، رفضت الحكومة اليمنية الإجابة على أسئلة تتعلق بوجود شخصيات محددة "تتاجر بالسلاح في اليمن"، رغم أن التقرير يشير إلى "شخصيات يمنية معروفة في سوق السلاح العالمي بأنها تعمل في شراء وبيع السلاح". وهناك اعتقاد سائد بأن مسؤولين كباراً في الدولة يشرفون على هذه التجارة المدرة للأرباح الضخمة.

تقول معلومات شائعة كان مصدرها الحكومة إن هناك ما بين 50 إلى 60 مليون قطعة سلاح، وكتبت صحيفة بريطانية مقالاً عن اليمن كبلد "السلاح فيه أكثر من البشر"، لكن دراسة نفذها مشروع تابع للأمم المتحدة خاص بمسح الأسلحة الصغيرة، استبعد أن يكون الرقم صحيحاً، وقدّرتها بما لا يزيد عن 9 ملايين قطعة في حوزة الدولة والقبائل والأفراد والأسواق.

وينظر معهد جراد جويت للدراسات الدولية والمختص في مشروع الأبحاث المستقلة لاستطلاع بيانات الأسلحة الصغيرة، لليمن كبلد "يحوي أكبر مجمع للأسلحة الصغيرة غير المسيطر عليها في منطقة الشرق الأوسط".

واشتكت السعودية مراراً من استمرار تدفق الأسلحة من اليمن إلى أراضيها. ووفقاً لتصريحات مسؤولين سعوديين فإن حرس الحدود يضبطون على نحو شبه يومي أسلحة تهرب إلى المملكة.

عام 2003، تقدمت واشنطن بمقترح للحكومة السعودية لتمويل شراء الأسلحة من أسواق السلاح اليمنية خفيفة وثقيلة. وطبق مركز خدمة الأبحاث التابع للكونجرس الأمريكي، فإن السعودية منحت الحكومة اليمنية 390 مليون دولار أمريكي على مراحل لقاء القيام بالمهمة في إطار عملية تهدف للحد من ظاهرة انتشار الأسلحة التي تصفها تقارير دولية بأنها تشكل دعماً لوجستياً للإرهاب.

لكن هذه المبادرة بحسب تقرير الكونجرس "باءت بالفشل". فالحكومة اليمنية كانت قد باشرت شراء الأسلحة من التجار والأسواق، كما قامت بشراء أسلحة قديمة يعود تاريخها للعهد العثماني كانت بحوزة بعض القبائل اليمنية، وسرعان ما عادت الأمور إلى حالها السابق، فقد "امتلأت أسواق السلاح من جديد بكافة أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بعد فترة قصيرة من محاولة التجفيف الفاشلة".

وقد حدث ذلك وفقاً للتقرير "رغم التأكد من خلو تلك الأسواق تماماً حسب مسؤولين يمنيين".

تظاهرات بخدير تعز ضد الحوثي وتعسفات الشيخ الشوافي

■ أنيس منصور

شهدت شوارع مدينة دمنة خدير بمحافظة تعز، صباح السبت، تظاهرات حاشدة وسط حضور نسائي لأول مرة ومئات الشباب يتقدمهم مشائخ ووجهاء المنطقة، بدأت بالاعتصام الجماهيري في الساحة الأمامية للمجمع الحكومي للمديرية، رافعين صور رئيس الجمهورية والعلم الوطني، وشعارات ولافتات تدين الأعمال الإرهابية التي تقوم بها عصابة الحوثيين بصعدة، ومرددين هتافات تندد بالدعوات الانفصالية في المحافظات الجنوبية، والانتهاكات الإنسانية والإدارية التي يقوم بها وكيل محافظة تعز الشيخ محمد منصور الشوافي، مستغلا نفوذه السلطوي، ضد أبناء المديرية.

وبعد مضي نصف ساعة من احتجاجات أبناء خدير، أقدمت قوات أمنية على تفريق المحتجين بإطلاق النار صوب التجمعات النسائية، وهو ما أثار الهلع والفزع.

وأكد بيان الفعالية على وقوف آل البرطي ووجهاء دمنة خدير مع رئيس الجمهورية والدولة لاجتثاث جذور وأفكار الحوثيين، ووقوفهم ضد دعوات الانفصال، وتمسكهم بالوحدة اليمنية والوطنية.

ودعا البيان رئيس الجمهورية إلى توقيف عبث وغطرسة الشيخ الشوافي، وعدم استغلال مكاتب الدولة الإدارية والتنفيذية لتصفية حسابات شخصية، والعبث بمشاريع وموارد الدولة للصالح الشخصي، ودعوتهم إلى الإفراج عن مدير مدرسة النصر نبيل عبده قايد البرطي، والتحقيق مع الذين قاموا قبل 4 أيام بمداهمة المدرسة وإثارة الرعب وسط التلاميذ، واعتقال المدير وتقييد حريته بدون أي مسوغ قانوني، وإطلاق رواتب المعلمين الموقوفة بأوامر الشيخ الشوافي ومدير التربية مراد الزيلعي.

وطالب البيان بالتحقيق مع مدير أمن خدير الذي رفض تنفيذ الأحكام القضائية وأوامر مدير أمن المحافظة وتوجيهات قاضي محكمة خدير بالقبض على مدير التربية لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضده.

وتتلخص قضية المعلمين ومدير التربية في أنه منذ 8 أشهر ما زالت رواتب المعلمين (نبيل عبده قائد البرطي مدير مدرسة النصر دمنة خدير، وعبدالله عبده البرطي، وعادل قايد درهم البرطي) موقوفة من قبل مدير تربية خدير مراد زيلعي، بالتنسيق مع مدير الإدارة المالية، ضمن سلسلة الإجراءات التعسفية والإدارية الظالمة، وبدون أي مبرر قانوني، إنما من باب استعمال سلطة الوظيفة للإضرار بهم بسبب انتمائهم القبلي لآل البرطي.

ويتابط المعلمون المظلومون ملفات تحوي توجيهات محافظ تعز حمود الصوفي إلى مدير عام خدير وتوجيهات غير تربوية ولا تتعلق بالعمل، كل هذه الأوامر والتوجيهات لم تلق أدنى استجابة أو تنفيذاً. واتجهوا إلى محكمة خدير بدعوى قضائية ضد الزيلعي وعبداللطيف الشوافي مدير المالية بالمديرية، تضمنت قيامهما بوقف صرف مرتبات المدعين نبيل البرطي وعبدالله البرطي وعادل البرطي دون مبرر ومسوغ قانوني، وإنما تلبية لرغبات وبقصد الإضرار بالمدعين ولأسباب خارجة عن نطاق الوظيفة العامة وقانون الخدمة المدنية، ونتيجة للصراعات الحاصلة بين آل الشوافي والبرطي، وكون المدعين نفد صبرهم بشعار "قطع الرأس ولا قطع المعاش". وطالت شكاواهم أمام الجهات الإدارية، وصدرت عدة أوامر وتوجيهات صريحة واضحة، لكن المدعى عليهما لم ينفذا تلك التوجيهات.

يقول مدير المدرسة نبيل البرطي في رسالة لوسائل الإعلام من داخل السجن، إنه تم اللجوء إلى القضاء ملاذ كل مظلوم، وتواصلت الجلسات العلنية في القضية رقم 83 لسنة 1430هـ، حتى تم الفصل في القضية، إذ حكمت محكمة خدير، بناءً على حيثياتها، بإلغاء قرار إيقاف رواتب المدعين من آل البرطي، وإلزام المدعى عليهما الزيلعي والشوافي بحكم وظيفتهما بصرف المرتبات من تاريخ الإيقاف مع شمولية هذه الفقرة بخصوصها النفاذ المعجل، وتحمل نفقات ومخاسير المقاضاة. وصدر إعلان بالتنفيذ الاختياري إلا أن سطوة ونفوذ الشيخ محمد منصور الشوافي كانت أقوى، ولم يتم تنفيذ الحكم.

وعرض المعتصمون توجيه وزير التربية والتعليم إلى المحافظ أيضا بصرف الرواتب، ومع ذلك الظلم والإجحاف وطول المتابعات والتوجيهات آخرها أمر من محافظ تعز في 2009/9/15، إلى مدير مديرية خدير بتنفيذ التوجيهات الإدارية والأحكام القضائية وأوامر أمنية وقضائية بالقبض على مراد الزيلعي، لم تلق التنفيذ.

ويقول المعلمون إنهم لن يستسلموا وإنه "لا يضيع حق وراءه مطالب". أما هدف سجن المدير نبيل البرطي مؤخراً فهو للضغط عليه بتسليم إدارة المدرسة لأتباع الشوافي.

في اليمن، السلطة محور الحرب لا الأرض

بقلم: روبرت وورث

صنعاء، اليمن – احتمى حسن محمد عبدالله وعائلته لمدّة سبعة أسابيع تقريباً في منزلهم الكامن في شمال اليمن في حين تستعر الحرب في الخارج وينقص طعامهم شيئاً فشيئاً. وكان يسمع هدير الطائرات التابعة للحكومة عالياً في السماء ويتعرّف على الثوار الحوثيين من خلال شاراتهم وعقالاتهم. لكنّه لم يستطع فهم سبب الخلاف بين الطرفين المتنازعين.

وسأل عبدالله وهو قلق قائلاً "ماذا يريدون وبمَ يفكّرون؟"، عندما كان يمكث في شقّة صديقه بعد أن هرب من منطقة النزاع والمعارك على طول الحدود الشماليّة الغربيّة البعيدة مع المملكة العربيّة السعوديّة.

وهذه أسئلة تُطرَح في أنحاء العالم العربيّ وخارجه، فقد أودى قتال شرس بدأ في شهر آب (أغسطس) بحياة الآلاف، وقصفت قرى بحالها حتّى دُمِّرَت، وأجبَر القتال عشرات الآلاف على هجر منازلهم وزيادة الأزمة الإنسانيّة سوءاً ورفع حالة الفوضى التي جعلت من اليمن ملاذاً لتنظيم القاعدة وغيره من المجموعات المتشدّدة.

ومع ذلك تبدو هذه الحرب الغامضة مرتبطة بالسلطة اليمنيّة المتداعية أكثر من ارتباطها بأيّ سبب آخر. إلا أنّ المتمرّدين الحوثيين هم مجموعة صغيرة لم يسبق لهم أن أطلقوا سلسلة مطالب واضحة، وبدأوا بمحاربة الحكومة اليمنيّة بشكل متقطّع منذ العام 2004، وما يزال سبب قرار الرئيس علي عبدالله صالح بشنّ حرب شاملة عليهم هذا الصيف غير واضح.

ويقول الكثيرون في الحكومة اليمنيّة إنّ النزاع لا يتمحور حول السيطرة على الأرض، التي تُعتَبَر جانباً غير مهمّ في هذا البلد المنقسم بين القبائل، بقدر ما هو متمحور حول صراع صالح ليفرض قوّته العسكريّة من جديد في وجه توسّع التمرّد وتزايد المنافسة السياسيّة في العاصمة.

وقال مسؤول يمنيّ رفيع، لم يكشف عن هويّته مردّداً تحليلاً غالباً ما يُسمَع هنا، "لقد شنّ صالح هذه الحرب بشكل أساسيّ لأنّه يريد أن يخلفه ابنه والكثير من المسؤولين في الحكومة والسلك العسكريّ لا يقبلون بذلك، وفي ظلّ وجود الحرب يلتفّ الناس من حوله، كما حصل في الولايات المتّحدة، لأنّهم يخشون الدخول في حالة فوضى إن هو سقط."

ورفض وزير الخارجيّة اليمني أبو بكر القربي هذا التحليل معتبره باطلاً، وقال إنّ الحوثيين ضغطوا على الحكومة من خلال إرهاب الشعب في الشمال وإعدام القادة المحليين منتهكين بذلك حالة وقف إطلاق النار التي توصّل إليها الطرفان في العام الماضي. وأضاف أنّ لهذه الحرب بعداً إقليميّاً وطائفيّاً، إذ ينتمي الحوثيّون إلى مذهب من المذاهب الشيعيّة يُعرَف بالزيديّة وقال إنهم حصلوا على الدعم من الشيعة الموجودين في المنطقة وحتّى من إيران. (ونكر الحوثيّون كلّ هذه الأقوال في تصاريح رسميّة صادرة عنهم)، وتجدر الإشارة إلى أنّ سكّان اليمن معظمهم من السنّة.

وأعلن القربي في مقابلة أجريَت معه في مكتبه أنّ "الحكومة قامت ببعض الجهود لتسوية الخلاف لكنّنا في النهاية شعرنا أنّه لا بدّ من التحرّك."

وما زال الكثير حول هذه الحرب ملتبساً لأنّ الحكومة اليمنيّة منعت الصحافيين والمراقبين المستقلّين بشكل قاطع من دخول مقاطعة صعدة وهي مركز المعركة.

ومع ذلك من الواضح أنّ النزاع انتشر كثيراً في شمال اليمن الخارج عن القانون وسيطر على مجموعات الإغاثة القليلة التي تعمل هناك. و وفقاً لوكالة الأمم المتّحدة للاجئين يعاني 150000 شخص الآن التشرّد، وما يزال الكثير من السكّان عالقين في صعدة حيث لا تستطيع مجموعات الإغاثة الوصول إليهم نهائيّاً وتتضاءل إمدادات الطعام والمياه والوقود شيئاً فشيئاً، وهذه المنطقة مليئة بالأسلحة وغير قابلة للسيطرة لدرجة جعلت الحكومة تستخدم تجّار سلاح كبار للتوسّط مع الحوثيين.

ويقول الأشخاص الذين هربوا من منطقة الحرب إنّ الأزمة تزداد سوءاً.

وعلّق عبدالله، رجل أعرج متعب في الستّين من العمر هجر منزله في أواخر أيلول (سبتمبر)، قائلاً "إن لم نغادر منازلنا لكنّا قضينا لأنّنا نسكن في قلب ساحة المعركة، وغادرنا المنطقة حاملين بعض الثياب فقط."

وقال عبدالله وأشخاص آخرون إنّهم كانوا محاطين، على الطريق الجنوبيّة، بعائلات يائسة تبحث عن السلامة، ويعيش بعض منهم في مخيّمات مؤقّتة حيث تؤمّن لهم مجموعات الإغاثة الطعام والمياه لكن هذه المخيّمات تمتلئ بسرعة كبيرة. ووفقاً لمسؤولين في هيئات الإغاثة في العاصمة صنعاء، يتردّد الكثير من الأطراف المانحة بإعطائهم المال بسبب القلق حيال إمكانيّة الوصول إليهم والفساد المتفشّي في الحكومة.

ومن الواضح أيضاً أنّ تأثير الحوثيين يكبر بشكل منتظم منذ اندلاع النزاع في العام 2004 لا سيّما بسبب أخطاء الحكومة. فقد بدأ الحوثيون على شكل مجموعة صغيرة من المتمرّدين التابعين لحسين الحوثي، عضو سابق في مجلس النوّاب اليمني، وهم ينتمون إلى مذهب زيديّ شبه أرستوقراطيّ يدّعي أتباعه أنّهم أحفاد النبيّ محمّد وأنّهم حكموا البلاد في الألف سنة الماضية حتّى العام 1962.

وغضب سكّان صعدة المحليين من الغارات التي شنّتها الحكومة واستخدامها قطّاع طرق كوسطاء، وبدأوا يحاربون إلى جانب الحوثيين بعد مقتل الحوثي في العام 2004 وتوسّعت ساحة المعركة لتشمل المقاطعات المجاورة، وقُتِل عدد كبير من المدنيين في الجولة الأخيرة من القتال. وفي شهر أيلول (سبتمبر)، أدّت غارة جويّة إلى مقتل أكثير من 80 شخصاً في منطقة حرف سفيان وغالبيّتهم من النساء والأطفال.

وأثار القتال في صعدة الحساسيّات القبليّة والطائفيّة التي تهدّد بزعزعة المنطقة أكثر، ويقوم الحوثيّون بمحاربة تأثير المتطرّفين السنّة الذين يتلقّون دعماً من جارتهم المملكة العربيّة السعوديّة. وغالباً ما تلجأ الحكومة اليمنيّة إلى هؤلاء المتطرّفين (المعروفين باسم السلفيين) لمحاربة الحوثيين.

وقال نشوان يحيى أحمد، أحد المنفيين من صعدة الذي يعيش اليوم في حالة بؤس شديد في منزل مكتظ على حدود صنعاء، "لا تحترم الحكومة حقوقك كإنسان إلا إذا كنتَ تنتمي إلى السلفيين."

وأضاف أحمد، الذي قال إنّه يبلغ من العمر 38 أو 39 عاماً، أنّه حارب في صفوف "الجيش الشعبي" التابع للحكومة ضدّ الحوثيين الذين ألقوا القبض عليه وأطلقوا سراحه 4 مرّات. وبالرغم من أنّه بدا معاد للحوثيين، إنّه مستاء جدّاً من سياسة الحكومة التي تستخدم الحساسيّات الطائفيّة والقبليّة لتحقيق أهدافها.

وقال عدد من سكّان صعدة والعاملين في هيئات الإغاثة والذين أمضوا بعض الوقت هناك إنّ الحوثيين وسّعوا نفوذهم في السنة الأخيرة لأنّهم عملوا بجدّ على حلّ النزاعات بين القبائل المحليّة، ويقولون إنّ هذا المجهود هو نقيض صارخ لسياسات الحكومة التي لطالما ساهمت في تجييش المجموعات القبليّة والسياسيّة ضدّ بعضها البعض.

وبالإضافة إلى حملة الأرض المحروقة التي تشنّها الحكومة اليمنيّة ضدّ الحوثيين، فهي تواجه تحدّيات خطيرة اخرى. واشتعل عنف وغضب حركة انفصاليّة في الجنوب كانت تتحضّر لسنوات في وقت سابق من هذا العام ضدّ الحوثيين وحصلت على دعم أحد أهمّ حلفاء صالح. وتجمّع الكثير من المنتمين إلى تنظيم القاعدة في اليمن وهم يستخدمون هذا البلد كقاعدة لتنفيذ هجمات في المنطقة.

وفي هذا السياق، قال مجيد الفهد، مدير مؤسّسة خاصّة تُعرَف بالمؤسّسة المدنية الديمقراطيّة والذي أمضى بعض الوقت في صعدة الشهر الفائت، "يخشى الكثير من اليمنيين أن تستمرّ هذه الحرب حتّى يتعب الجيش فعليّاً، فمن سيدافع عن البلاد حينها؟"

© c.2009 New York Times News Service

النائب العام يخاطب الأمن القومي بشأن قضيته

الداخلية لم تقم بأية تحريات رغم مضي 6 أسابيع على اختطاف المقالح

تواصل أسرة الزميل محمد المقالح، رئيس تحرير موقع "الاشتراكي نت"، البحث عنه وسط تجاهل تام من الحكومة اليمنية لمعاناتها.

ورغم مضي نحو شهر ونصف على اختطافه من قبل مجهولين يعتقد أنهم تابعون لجهاز أمني، فإن وزارة الداخلية لم تقم بأية تحريات للكشف عن ملابسات واقعة إخفائه القسري، ما يشير إلى تورط جهات أمنية في الواقعة.

وكان جهاز الأمن السياسي نفى قبل أسبوعين وجود المقالح في معتقله الرئيسي بالعاصمة. وكان النائب العام وجه مذكرة إلى غالب القمش، رئيس الجهاز، يطلب فيها الإفراج عن المقالح أو إحالة ملفه إلى النيابة في حال وجود تهمة منسوبة إليه.

وطالب المرصد اليمني لحقوق الإنسان ومنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان النائب العام بمواصلة جهوده للكشف عن مصير المقالح. وتقدما إليه بطلب مخاطبة جهاز الأمن القومي والاستخبارات العسكرية بشأن القضية.

وقال بلاغ صادر عن المنظمتين، مساء السبت، إن النائب العام عبدالله العلفي حرَّر خطاباً إلى رئيس جهاز الأمن القومي يحثه فيه على توجيه الجهات المختصة بإجراء التحريات اللازمة لمعرفة مكان تواجد محمد المقالح.

وكان المقالح تعرض لسلسلة من التهديدات قبيل اختفائه بسبب السياسة التحريرية لموقع "الاشتراكي نت". وقبل يومين من واقعة اختطافه نشرت وسائل إعلام حكومية تصريحاً لمصدر في وزارة الدفاع يتهم فيه الموقع بترويج ادعاءات الحوثيين بشأن مجريات الحرب في صعدة.

وبعد مرور أسبوع من واقعة الإخفاء قال مصدر أمني لموقع "نيوزيمن" الإخباري المستقل، إن المقالح متهم بإدارة الطبخ الإعلامي للحوثيين، قبل أن يضيف بأن أجهزة الأمن لا علم لها بمكان وجوده.

وللسلطات اليمنية في الشمال والجنوب تاريخ حافل بممارسة جرائم الإخفاء القسري، وما يزال ملف المخفيين قسرياً في اليمن مثار اهتمام ومتابعة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وتتم ممارسة جرائم الإخفاء بشكل منهجي في اليمن باستثناء المرحلة الانتقالية التي أعقبت إعلان دولة الوحدة (1990–1993) والتي لم تسجل فيها جرائم إخفاء قسري.

وتم تسجيل العشرات من حالات الإخفاء القسري أثناء حرب 1994 وبعدها. وخلال الجولات الخمس من حرب صعدة تصدر ملف الإخفاء القسري قائمة الانتهاكات التي تخللت الحرب.

وسبق لصحفيين وكتاب رأي أن تعرضوا لهذا الانتهاك خلال السنوات الأخيرة. وما يزال مصير العديد من الصحفيين من ضحايا ما قبل الوحدة مجهولاً، وترفض الجهات والجماعات المتورطة في عمليات اعتقالهم أو اختطافهم، الكشف عن أماكن وجودهم.

ويخشى ناشطون حقوقيون وصحفيون من أن يكون المقالح قد تعرض للتعذيب بعد اختطافه ليل 17 سبتمبر الماضي. وكانت مصادر خاصة أفادت "النداء" بأن المقالح محتجز في جهاز الأمن السياسي، وبعد نفي الجهاز وجود المقالح في معتقلاته، رجحت المصادر أن يكون قد نقل إلى معتقل آخر في العاصمة.

وتتمتع الأجهزة الأمنية اليمنية بحصانة قوية تضعها فوق المؤسسات الدستورية استناداً إلى علاقتها المباشرة بالرئيس علي عبدالله صالح، الذي يشرف عليها عبر مكتبه الذي يديره رئيس جهاز الأمن القومي.

محمد حيدرة مسدوس في الجزء الأخير من حواره مع «النداء»: (3-3)... (بقية)

■ في عهد الحمدي استجاب المجتمع في الشمال في أغلبه.
– استجاب اليمن الأسفل.
■ وحتى في مناطق قبلية حصلت استجابة، فالحركة التعاونية مثلاً كانت مزدهرة في همدان وسنحان وغيرهما. المجتمع في أغلبه استجاب باستثناء بعض المناطق في عمق مراكز القوى القبلية. والقصد هنا أن المجتمع اليمني في أغلبيته الساحقة استجاب لمشروع حاكم ينشد إقامة دولة مواطنة ودولة مدنية.
– هذا ممكن في حينه خوفاً من نظام عدن. وأذكر أنني عرفت الحمدي في حرب 1972. التقيت به في مكيراس، وكان عضواً في لجنة تمثل الشمال وأنا في لجنة تمثل الجنوب. في مكيراس خزنا (قات). عند المغرب غادر أعضاء اللجنة الشمالية للصلاة وبقي الحمدي الذي قال لنا: سلموا على الأخ سالم (ربيع علي) وقولوا له لا فائدة ترتجى من الشمال، ولا يمكن أن تصلح وحدة إلا إذا انتهت العمائم والجنابي، لكن في ظل العمائم والجنابي لا يمكن أن يستقر الوضع، ولا يمكن أن تبنى دولة، ولا يمكن للوحدة أن ترى النور.
■ كيف كان وقع هذا الكلام عليكم؟
– صدقناه. شعرنا أن الرجل صادق. ولاحقاً ذهبنا وكلمنا سالمين. وسالمين ربط خطاً معه منذ ذلك الوقت.
■ يعني العلاقة بينهما والتنسيق للوحدة بدأ قبل حركة 13 يونيو 1974؟
– نعم، من قبل ذلك.
■ كانت هناك علاقة بينهما من الستينيات؟
– ليست معه بل مع أخيه عبدالله الحمدي.
■ من كان حاضراً من الشماليين إلى جانب الحمدي؟
– لم أعد أتذكرهم، ولكن أظن أن عبدالله الراعي كان موجوداً في اللجنة الشمالية.
■ ومن الجنوبيين؟
– كان معنا عبدالله الخامري وعوض مشبح، وهو حالياً عضو بمجلس الشورى، وآخرون. والمهم أن سالمين ربط خطاً مع الحمدي، وتقوت العلاقة بينهما، ولو كانت الوحدة تحققت في عهدهما لكان الوضع مختلفاً كلية. الحمدي كان متميزاً، وفي لقاء لاحق في صنعاء بين سالمين وآخرين كنت أحدهم، وبين الحمدي الذي كان قد صار رئيساً، ظهر متفتحاً ومثقفاً ومتنوراً، وكان عازماً فعلاً على بناء دولة عصرية. وللأسف فإن الحمدي وسالمين استُشهدا لأنهما كانا جادين في الوحدة، وقد ذهبا ضحية ذلك.
■ أنت كنت حينها محسوباً على تيار سالمين؟
– أنا كنت من أقرب الناس إليه، وعندما وقعت أحداث يونيو 1978 كنت أدرس في موسكو، وإلا لكنت دخلت السجن أو القبر.
■ وحسن باعوم أيضاً كان محسوباً على سالمين ودخل السجن؟
– نعم، كان مع سالمين.
■ يعني أن العلاقة بينكما ضاربة في التاريخ؟
– (ضحك).

عن "المصدر"...

الحكومة اليمنية على كبح جماح «هواة الاختفاء القسري»، هؤلاء الأشباح المحميون من السلطة، والذين لا تقوى المؤسسات الدستورية على الاقتراب منهم أو تفتيش مقراتهم العلنية والسرية.

وصباح أول من أمس السبت، صدر حكم قضائي فاجع بحق الزملاء في صحيفة «المصدر» المستقلة، والزميل منير الماوري المقيم في واشنطن.

لا غرابة، فالمحكمة كانت تنظر في دعوى مرفوعة من حزب الرئيس وحكومته، تتهم صحيفة «المصدر» والكاتب منير الماوري بإهانة رئيس الدولة. الرئيس اليمني ليس محروساً فحسب بجيش كامل يسمونه –خوفاً من العين والحسد– حرساً جمهورياً، وإنما أيضا بجيش من المزايدين والأفاكين والمتملقين والبلاطيين والمقيلين (لتوكيد الخصوصية اليمنية). ليت هذا فحسب، بل وبحزمة من النصوص موزعة بإتقان على القوانين واللوائح ومشاريع القوانين التي ستعزِّز الوحدة الوطنية عما قريب.

لكن هؤلاء الخلصاء في البلاط والمقيل والثكنات وساحات القضاء، لم تكفهم ترسانة الأسلحة التي بحوزتهم لقهر صحيفة وكاتب، وكان عليهم –كي يُشفى غليلهم– أن ينتظروا منطوق الحكم الصادر في حق الزميلين سمير جبران ناشر ورئيس تحرير «المصدر»، ومنير الماوري. وقد جاء الحكم بما لم يستطعه الأوائل، إذ شمل فقرة تمنع الزميل سمير جبران من العمل ناشراً لمدة عامين!

الهرم مقلوب في اليمن. والحصانة، خلاف الحال في العالم المتحضر، هي للرئيس ومعاونيه فقط. والحصانة في ظل الظروف التي تعيشها البلاد، تتطلب ما هو أكثر من الأبهة والسطوة والأسيجة الأمنية والخنادق التشريعية، تتطلب ترويعاً واجتثاثاً. وذلك ما يفعله الحكم الصادر بحق الزميلين العزيزين، والذي يتطلب تضامناً مدنياً وحقوقياً لتعطيل أثره.

في مايو الماضي دخلت حرب السلطة على الصحافة عصراً جديداً، خلواً من المحرمات والمقدسات. وعلى الصحافيين المستقلين والمعارضين الاستجابة لهذا التحدي عبر التفكير جدياً بصيغ نقابية عصرية وديمقراطية تتجاوز بدورها المحرمات التي تنزلت عليهم، مع الوحدة وبها، في مؤتمرهم التوحيدي الأول عام 1990.

حسين...

في صبر بمحافظة لحج. وتم اعتقاله في 8 يونيو الماضي من داخل كلية التربية من قبل عناصر تابعة لجهاز الأمن السياسي.

وحضر جلسة المحاكمة المحامي عبدالباسط الحكيمي عضو نقابة هيئة التدريس في جامعة صنعاء، الذي شدَّد على ضرورة إطلاق سراح العاقل فوراً وبضمانة حضورية، معتبراً خطفه من داخل الحرم الجامعي دون أمر قضائي جريمة يعاقب عليها القانون. لافتاً إلى هشاشة أدلة الإثبات التي تضم أبحاثاً علمية كتبها العاقل استناداً إلى مصادر رسمية وتقارير صادرة عن وزارة النفط.

وكان الأمن السياسي زعم في مذكرة وجهها إلى نيابة لحج أن عناصر قامت بضبط حسين العاقل وهو متلبس بجريمة حيازة 10 نسخ من صحيفة الكترونية يحررها شباب في المهجر تحمل اسم "الجنوب الحر".

حسين العاقل تقدم إلى القاضي رضوان النمر بطلب إطلاق سراحه فوراً وإعادة الاعتبار إليه وتعويضه عما لحق به من أذى نفسي جسدي.

وإذ لفت إلى انتهاك الأمن والنيابة لحقوقه الدستورية، واعتقاله من داخل الحرم الجامعي وتكبيله بالقيود وتعذيبه في 5 معتقلات في لحج وصنعاء، طالب بمحاكمة من أقدم على هذه الانتهاكات، مشدداً على أن محاكمته هي في الأساس محاكمة سياسية وبامتياز.

وخاطب القاضي قائلاً: "أنا محاضر في جامعة عدن يحتم عليَّ واجبي العلمي أن أقوم بأبحاث علمية، والأبحاث التي بين يديكم علمية وبياناتها معتمدة من مصادر رسمية، وإذا هناك ما يخل بمصداقيتها وأمانتها العلمية فمن حق المجلس العلمي بجامعة عدن أن يحاسبني أكاديمياً".

وإذ أشار إلى أن ملف القضية الذي أعدته النيابة يحتوي على نسخة من أسئلة امتحانات في مادة جغرافية اليمن لطلاب المستوى الثالث في كلية التربية بصبر للفصل الدراسي الثاني للعام 2008/2007، اعتبرت النيابة أنها تتضمن سؤالاً يثير النعرات العنصرية، فقد عبَّر عن أسفه لقيام جهاز الأمن السياسي بانتهاك حرمة كلية التربية في صبر، وانتزاع نموذج الامتحان من أرشيفها.

ويطلب السؤال من الطلاب تحديد مواقع أهم الحقول الإنتاجية للنفط الخام والأراضي الخصبة في إنتاج المحاصيل الغذائية والمناطق الأكثر اقتصادية في استثمار الثروة السمكية، وذلك على خارطة للجمهورية اليمنية مرفقة بورقة الأسئلة.

وإلى هذا السؤال تشتمل ورقة الامتحانات على أسئلة مفتوحة أخرى تطلب من الطالب عرض رأيه بشأن تصريحات حكومية حول التنمية في اليمن، ومدى توافق المؤشرات التي تصدر عن الحكومة مع ما يرد في تقارير محلية ودولية ذات صلة بالتنمية والاقتصاد في اليمن.

وقرر القاضي رضوان النمر تأجيل المحاكمة لمدة أسبوعين، وتمكين الدفاع من الحصول على نسخة من ملف القضية.

وكان حسين العاقل وجه الثلاثاء الماضي "نداء" إلى نقابة هيئة التدريس في جامعة عدن، أكد فيه كيدية التهم المنسوبة إليه، وعدم دستورية المحكمة التي أحيل إليها، وتلفيق أدلة ضده كلها متصلة بنشاطه الأكاديمي والبحثي. وإذ لفت عناية زملائه إلى انتهاك الأمن لحرم جامعة عدن، دعاهم إلى تصعيد موقفهم التضامني من أجل الإفراج عنه واستعادة الهيبة والمكانة لجامعة عدن، مؤملاً أن تكون لنقابة هيئة التدريس الفاعلية للدفاع عن أعضائها.

وختم العاقل نداءه إلى نقابة هيئة التدريس متسائلاً: "هل يمكنني الرهان على صلابة وشجاعة موقفكم الأخوي والنقابي والإنساني (من أجل) سرعة الإفراج عني ليكون ذلك دليلاً على احترام حقوقنا في البحث العلمي والحق في التعبير؟".

محكمة...

وغير مقبولة بجميع النقابات.

واعتبر دماج حكم محكمة الصحافة شكل صدمة كبيرة للصحافة اليمنية المستقلة، والتي يشعر الجميع بأنها مهددة بالتوقف لما تتعرض لها من أحكام.

ووصف الحكم بالسجن على الزميل منير الماوري لمدة عامين بأنه من أسوأ الأحكام الصحفية الصادرة ضد الصحافة منذ وصول التعددية إلى اليمن.

ودعا المنظمات الناشطة في مجال الحقوق والحريات على مستوى اليمن والعالم إلى إدانة هذا الحكم، مطالباً الصحفيين بالاصطفاف والتوحد من أجل الحفاظ على الهامش المتاح من حرية الصحافة حاليا.

وكانت محكمة الصحافة قررت في جلسة السبت الماضي فتح باب المرافعات، واستمعت للدفع المقدم من الدفاع.

وطعن محامي الصحيفة في دفعه بمادتين في قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون العقوبات؛ غير أن القاضي قرر حجز القضية مجدداً للنطق بالحكم يوم غد.

وتتهم نيابة الصحافة الزميلين سمير جبران، رئيس التحرير، ومنير الماوري، الكاتب في الصحيفة، بإهانة رئيس الجمهورية على خلفية كتابة ونشر مقال بعنوان "سلاح الدمار الشامل" في العدد (52) من الصحيفة.

وسبق لهيئة تحرير "المصدر" في بلاغ صادر عنها أن نبهت إلى "مخالفات عديدة سابقة شابت سير القضية منذ بدايتها"، معربة عن قلقها من أن يبنى عليها الحكم، أو تكون مؤشراً سلبياً على مضمونه.

إلى ذلك، كشفت مصادر خاصة لـ"النداء" تدهور الحالة الصحية والنفسية للمعتقل في السجن المركزي مطيع ناجي النقيب، الذي اعتقل قبل 5 أشهر في زنجبار، وتم نقله إلى صنعاء.

ويعمل مطيع مدرساً ثانوياً في مدينة زنجبار، وهو يمثل منذ يوليو الماضي أمام قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة متهماً بالمساس بالوحدة، وهو مصاب بداء "السكري" وارتفاع ضغط الدم.

وكان طلب من القاضي محسن علوان في 6 أكتوبر عرضه على طبيب بسبب تدهور وضعه الصحي. وحسب المصادر فإن حالته النفسية تردت بشكل حاد مؤخراً، ولاحظ السجناء في السجن المركزي شواهد على اضطرابه.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

أجمل التهاني وأطيب التبريكات
نتقدم بها للصديق العزيز
عبدالواسع الوليدي
بمناسبة الزفاف مع تمنياتنا له
بدوام السعادة والهناء، وبالرفاء والبنين.
المهنئون:
المهندس جمال الهيثمي، الشيخ جمال شرهان
مطيع بجاش، عبدالولي بجاش،
نبيل السعيدي، معتز مصطفى، عارف بجاش،
وجميع موظفي شركة الخيرات

تهانينا "أبا عزمي"
نتقدم بالتهاني القلبية والأمنيات
الحبية للأخ
بشير علي محمد
بارتزاقه باكورة إنجابه ولداً أسماه
"عزمي"
ألف مبروك يا "أبا عزمي" ويتربى في عزك
مع تمنياتنا أن يكون المولود قرة عين لوالديه
المهنئون:
الوالدان وكافة الإخوة
وأبناء العم وجميع الأهل والأصدقاء

تقرير برلماني يبين فشل الوزارة ومؤسستها في إدارة مشاريع الكهرباء

ما سيتخذه المجلس بشأن مشكلة الكهرباء خلال جلساته القادمة: إلزام الحكومة بتنفيذ 16 توصية لضبط اختلالات الكهرباء

● عبده بشر

● عوض السقطري

■ هلال الجمرة

انقطع التيار الكهربائي على قاعة مجلس النواب مرة ثانية، قبل يومين، خلال مناقشة البرلمان لمشكلة الكهرباء. وكعادة النواب يصرخون ويتضاحكون ويعلقون بسخرية على دورهم العاجز عن فعل شيء.

مشكلة الكهرباء ستظل قائمة. وخلال اليومين القادمين سينفس النواب عن أنفسهم بمناقشة تقرير أعدته لجنة الخدمات في البرلمان، بالإضافة إلى 4 نواب آخرين، حول مشكلة الكهرباء في عموم المحافظات، وأسباب توقف تشغيل محطة كهرباء مأرب الغازية 1. وسيتحدث غالبية النواب كما في المرات السابقة، لكن ربما يكون الحماس أقل من السابق. هذه المرة فقط لأن الإطفاءات قلت عن الفترة الماضية.

وربما تلتزم الحكومة بتنفيذ التوصيات الـ16 التي وردت في التقرير كما تفعل كل مرة. وفي التقرير وقفت اللجنة على قضايا هامة تتعلق بمشكلة الكهرباء، وخلصت إلى أن المشكلة الأساسية تتمثل في فشل وزارة الكهرباء ومؤسستها العامة في إدارة الموارد والمشروع.

نجاح التوقيعات على عقود شراء الطاقة الكهربائية

تتقن المؤسسة العامة للكهرباء عملية التوقيع على العقود المتعلقة بشراء الطاقة الكهربائية فقط، وتجهل كل ما يتعلق بالدراسات والخطط الإستراتيجية والجدوى الاقتصادية من شراء تلك الطاقة. كما أنها تبدو جد فاشلة في تطويع تلك الميزانية واستثمارها في إنشاء محطة توازي في قدرتها ما تشتريه من الطاقة. وتتكبد المؤسسة نفقات مالية باهظة في شراء الطاقة الكهربائية، تقدر بـ8.5 مليار ريال سنوياً، فضلاً عن تكاليف الوقود (الديزل) البالغة 10 مليارات، إضافة إلى نفقات إدارية للرقابة على المحطات تصل إلى 99 مليوناً، أي أن الوزراة تصرف من خزينتها على تلك المحطات 19 مليار ريال.

ومن خلال اطلاع اللجنة البرلمانية على عقود الشراء التي أبرمتها المؤسسة مع الشركات الخاصة، لاحظت أن المؤسسة تقدم بشأنها مبررات غير واقعية. وقالت إنها –أي المؤسسة– لو سخرت تلك الأموال في إنشاء محطة توليد كهربائية بالغاز بقدرة 150 ميجاوات، بنفس تكلفة الشراء 19 مليار ريال سنوياً، لوفرت على نفسها تكاليف السنوات التالية، ولأنشأت العديد من المحطات الأخرى. ومقابل شراء تلك الطاقة تتمادى المؤسسة في إعادة نحو 300 ميجاوات من الطاقة إلى الخدمة بسبب إهمالها وعدم صيانة تلك المولدات والوحدات.

ووصفت اللجنة من يتولون عملية إبرام العقود مع الشركات الخاصة البائعة للطاقة بأنهم "عديمو الكفاءة"، إذ ارتفعت تكلفة الكيلو في معظم العقود الأخيرة إلى 3 أضعاف التكلفة في العقود السابقة، حتى وصل العجز بين كلفة شراء الطاقة وإيرادات الطاقة المباعة إلى 330 مليون ريال سنوياً.

بات إنتاج معظم محطات التوليد أقل من نصف القدرة الاسمية لهذه المحطات. مثلاً، بلغت المحطات المتخلفة عن تنفيذ الصيانة العمرية نحو 10؛ قدرتها الاسمية 260 ميجاوات، وقدرتها التشغيلية الحالية 152 ميجاوات، مما نتج عن ذلك تدني قدرتها التوليدية إلى 87.5 ميجاوات، بسبب تجاوز ساعات التشغيل في تلك المحطات وعدم الاهتمام بإجراء الصيانة في الأوقات المحددة.

شواهد فشل:

– قبل أكثر من عام، صادقت المؤسسة العامة للكهرباء على قرض من البنك الدولي يبلغ نحو 20 مليون دولار، الهدف منه تحسين وتعزيز شبكات التوزيع والتحويل لـ18 محافظة، وتخفيض الفاقد في الطاقة بمعدل 3% سنوياً. لكن المؤسسة لم تستفد من هذا القرض حتى الآن، ما يؤكد فشل المؤسسة في إدارة المشاريع.

– الجانب الوحيد الذي يسير بصورة تصاعدية هو نسبة الفاقد. ومعلوم أن نسبة الفاقد تساهم في زيادة العجز في الطاقة الكهربائية، لكن ارتفاع نسبة الفاقد يواصل طريقه في شبكة المؤسسة، حيث تصل نسبة الفاقد من إجمالي الطاقة المشتراة إلى 24%، وهذه نسبة كبيرة جداً.

– استمرار ارتفاع المديونيات للمؤسسة، فبلغت حتى نهاية مارس 17 ملياراً و128 مليوناً و213 ألف ريال. فيما لم تتخذ المؤسسة أي إجراءات قانونية تجاه المديونية لدى كبار المستهلكين والممتنعين عن السداد وأيضاً الجهات الحكومية.

اعترافات رسمية

صار عمل معظم المولدات لمحطات الديزل القديمة مكلفاً جداً، وأصبحت المبالغ التي تنفق عليها عالية، فيما قدرتها منخفضة وتبلغ 44 ميجاوات. هذه المحطات مثل: صنعاء، المنصورة 1، خور مكسر، عصيفرة القديمة، الحالي، الكورنيش وجعار، انتهى العمر الافتراضي لها في 2007، وكان من المفترض إخراجها من الخدمة في هذا العام، بحسب توصيات الشركة الاستشارية.

يزداد طلب الناس للطاقة الكهربائية، ومعه يزداد استهلاك الطاقة وكذا الإطفاءات. وبحسب تقرير لجنة الخدمات في مجلس النواب، فإن دخول محطة مأرب الأولى لن يغطي العجز الحالي ونسبة الطلب المتزايد خلال الأعوام 2009– 2011، وستبدأ ظاهرة الإطفاءات مجدداً، وستظل الحاجة إلى إستئجار الطاقة حتى دخول بقية المحطات المخطط لها، وربما تمتد الحاجة لتغطية العجز حتى نهاية 2015.

اعتمد أعضاء اللجنة في بناء توصياتهم على كل المعلومات التي بحثوها مع المختصين، وطلبوا من المجلس إلزام الحكومة بتنفيذ 16 توصية تضمنت مساءلة وزارتي النفط والكهرباء، ومحاسبة المتسببين في إلغاء بعض أجهزة المحطة التي تضمنها العقد. فطلبوا في تقريرهم مساءلة وزارة النفط والمعادن عن اختلاف مواصفات الغاز المشغل للمحطة الغازية، وعن أسباب ظهور كميات من مادة الديزل أكبر من المعدلات المعيارية في أنبوب الغاز المغذي لمحطة كهرباء مأرب الغازية، وكذا في غرفة احتراق التوربين الأول في المحطة عند التشغيل التجريبي لربط التيار للشبكة الوطنية، ما أدى إلى توقيف العمل فيها، مشدداً على ضرورة تكليف لجنة متخصصة محايدة لإجراء تحقيق عاجل حول ذلك.

وأوصى التقرير بمساءلة وزارة الكهرباء عن أسباب عدم البدء بالتشغيل التجريبي لمحطة كهرباء مأرب الغازية المرحلة الأولى نهاية شهر يوليو من العام الجاري، وفقا لالتزام وزير الكهرباء بذلك أمام مجلس النواب، وأيضاً عن عدم استغلال مخصصات العديد من قروض المشاريع الكهربائية ومراعاة الوقت واستغلاله.

وحثّ الحكومة على إلزام وزارة النفط والكهرباء بإيجاد حلول لجميع الإشكالات التي حصلت مؤخرا أثناء التشغيل التجريبي للمحطة من خلال سرعة تنظيف الأنبوب من جميع السوائل والديزل والتخلص منها، منبها إياها إلى ضرورة تحديد موقع مناسب لعمل مدخنة في داخل المحطة لإحراق جميع تلك الشوائب، فضلاً عن عمل جميع الإجراءات الاحترازية الفنية والتقنية التي تضمن عدم تكرار دخول مثل تلك الكميات من الديزل والسوائل إلى داخل أنبوب الغاز الخاص بالمحطة، مثل عمل خزانات كبيرة لأي سوائل يمكن مصاحبتها للغاز.

التقرير الذي أعدته لجنة الخدمات مضافاً إليها 4 نواب آخرين، هم: عبده بشر، منصور الزنداني، عبدالله خيرات، وفؤاد عبدالكريم، أوصى وزارة الكهرباء بتحديد المواصفات للغاز المرسل إلى المحطة بحيث يكون مناسبا للتشغيل، وتوقيع محضر مشترك بين الشركة المنفذة والكهرباء والمصانع، وتتحمل شركة صافر مسؤولية أي اختلاف في المواصفات مستقبلا، إلى جانب تزويد المحطة بجهاز تحليل الغاز المستمر سيقوم بعملية تحليل مكونات الغاز ورفع النتائج آليا إلى أجهزة المراقبة والتحكم في المحطة قبل وصوله إلى المشاعل وغرف الاحتراق.

كما أوصى مؤسسة الكهرباء بتخفيض نسبة الفاقد في خطوط النقل، وتحسين خطوط النقل ومحطات التحويل، وإعداد خطة عاجلة لصيانة كافة المحطات القائمة، وتقليص العقود المبرمة في شراء الطاقة عقب دخول محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى.

اكتشفت أول حالتين مصابتين في يونيو ولم تتخذ السلطة أي إجراء لمكافحته والحد من انتشاره إلا في 5 أكتوبر. لم توفر وزارة الصحة أي دواء للمواطن. وفي حال أراد المواطن العلاج يتطلب منه مبلغ 10 آلاف ريال يومياً قيمة الدواء..

وباء حمى الضنك في تعز يطال نائباً برلمانياً يطالب الآن بإعلان تعز مدينة منكوبة صحياً

● زكريا الزكري

● عبدالله العديني

كشف النائب زكريا الزكري لزملائه أعضاء البرلمان عن أنه أحد ضحايا حمى الضنك. وفي جلسة الأربعاء الماضي، التي ناقشت تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بالنزول الميداني لمحافظة تعز للتأكد من هذا الوباء، أطلعهم (الزكري) على علبة دواء قررها له الأطباء لعلاج هذا المرض. وقال إن المصاب يحتاج إلى 4 حبات من الدواء المقرر يومياً قيمة الواحدة منها 2500 ريال، ما يعني أن المريض يحتاج إلى 10 آلاف ريال يومياً.

الزكري، وهو الذي تعافى من المرض قبيل أيام، بدا أشد النواب إحساساً بمعاناة المصابين، وأعلاهم تقديراً لخشية الأصحاء من التعرض للإصابة. وأسف على ضعف دور السلطات الصحية في المحافظة، وعدم قيامها بواجباتها في مكافحة هذا المرض وتوفير الأدوية اللازمة للمصابين عدا بعض المغذيات.

وإذ كشف عن وفاة 7 حالات جراء الإصابة بمرض حمى الضنك، اعتبر ما أورده تقرير لجنة الصحة العامة والسكان في البرلمان من عدم تسجيل أية حالة وفاة بحمى الضنك مخالفاً للواقع ومجافياً للحقيقة، متهماً الدولة بكل أجهزتها بالتقصير في مكافحة هذا الوباء.

ممثل الدائرة 61 بمحافظة تعز، طالب الدولة بإعلان مدينة تعز "مدينة منكوبة صحياً" باعتبارها المحافظة الأعلى نسبة في عدد المصابين بالوباء، محذراً من تسارع الانتشار لهذا الوباء في محافظته. كما طالب بحضور وزير الصحة ومحافظ تعز إلى قاعة البرلمان للالتزام بتوصيات لجنة الصحة حول نزولها الميداني لمدينة تعز للتحقق من مدى قيام إدارات الصحة بواجبها في مكافحة الوباء.

النائب عبدالله العديني وجه انتقاده للجنة الصحة العامة والسكان المكلفة بالنزول الميداني إلى المحافظة بشأن وباء حمى الضنك. وقال إنها اكتفت بزيارة الجهات المسؤولة في المحافظة، وأغفلت النزول إلى المستشفيات وزيارة الحالات المصابة بهذا المرض والتأكد من وجود وفيات. واستغرب ما جاءت به اللجنة من عدم وجود حالات وفيات، لافتاً إلى وجود العديد من الوفيات في المستشفى اليمني الدولي ومستشفى الروضة في تعز، جراء معاناتها من حمى الضنك.

واتفق مع كلامه النائب صادق البعداني الذي أكد على أن تعز أصبحت مرتعا خصبا لانتشار الأوبئة والأمراض، وأن السلطات الصحية لم تؤد واجبها على المستوى المطلوب.

لم ينكر ممثل الحكومة وكيل وزارة الصحة ماجد الجنيد، تقصير الدولة في مكافحة المرض. وقال إن المشكلة في محافظة تعز تعود إلى المياة المكشوفة، وعدها سبباً رئيساً لانتقال البعوض، وعمليات الرش التي تقوم بها الوزارة هي للحد من انتشار البعوض. واعتبر انقطاع المياه لفترات طويلة عن المواطنين واضطرارهم إلى حفظ المياه في أوان مكشوفة، وأيضاً تجمعات المياه بسبب الأمطار وبسبب المقاولين أكثر الأسباب لانتشار المرض.

الجنيد نفى وجود أية وفيات جراء هذا الوباء، وقال: نحن لم نبلغ رسميا بأية حالة وفاة. ودعا إلى شراكة جميع القطاعات المعنية لوضع حلول جذرية لأسباب الوباء الذي قال بأنه عصي ومستوطن في 3 محافظات هي "الحديدة، تعز، وشبوة"، ولا يمكن مواجهته إلا بإنهاء التجمعات المائية.

وطبقاً لمدير مكتب الصحة في تعز فقد تم تسجيل حالتين مصابتين في يونيو الماضي، تصاعدت بعدهما أعداد المصابين ووصلت في أكتوبر إلى نحو 381 حالة. لكن عمليات الوقاية والمكافحة بالرش لم تبدأ إلا في 5 أكتوبر، وهو ما ساعد على انتشار الوباء بشكل كبير.

وخلافاً لما أشارت إليه اللجنة التي زارت عدداً من مديريات مدينة تعز، واطلعت على أعمال الرش، من أن الفريق باشر عمليات الرش من تاريخ 5 أكتوبر، أفاد الجنيد بأن عمليات الرش لأماكن تواجد البعوض بدأت في 8 سبتمبر، وستستمر حتى 15 نوفمبر الجاري. وحثّ البرلمان على ضرورة استدعاء كافة الجهات ذات العلاقة وإلزامها بتوصيات اللجنة لمكافحة هذا الوباء.

ولف وزير مجلسي النواب والشورى النائب أحمد الكحلاني إلى أن مجلس الوزراء كلف وزيري الصحة والمالية ومحافظ تعز باتخاذ الإجراءات الوقائية السريعة الكفيلة بالحد من استمرار انتشار الوباء.

وبناء على مقترحات عدد من الأعضاء التي تصب في ضرور استدعاء وزير الصحة، أرجأ المجلس التصويت على توصيات لجنة الصحة العامة والسكان إلى الاثنين المقبل حتى حضور وزير الصحة ومحافظ تعز للالتزام بها.

وكانت لجنة الصحة والسكان أوصت في تقريرها بإلزام الحكومة بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لمكافحة مرض حمى الضنك، وتوفير عدد من السيارات الحاملة لمضخات الرش الضبابي والمبيدات لتسهيل عمل المكافحة، وكذا توفير 6 أجهزة طبية خاصة بفصل الصفائح الدموية و6 أجهزة أخرى لفحص الاليزا في كل من المستشفى الجمهوري مستشفى الثورة والمختبر المركزي والمستشفى العسكري.

ودعت اللجنة إلى العمل على الحل السريع لمشكلة المياه في مدينة تعز، كون الوضع الحالي يعتبر من الأسباب الرئيسية لانتشار المرض، وإنشاء إدارة في برنامج الملاريا ووزارة الصحة العامة والسكان تسمى إدارة مكافحة حمى الضنك ترصد لها الإمكانيات المادية الكافية.

كما أوصى التقرير بإلزام السلطة المحلية في محافظة تعز بسرعة التخلص من إطارات السيارات الموجودة في مشروع النظافة وتجمعات المهمشين، ودعم التثقيف الصحي من خلال التوعية الإعلامية عبر الوسائل المرئية والمقروءة والمسموعة.

وإلى التوصيات، طالب النواب بحل مشكلة المياه في تعز التي تعتبر السبب الرئيس لتكوّن وانتشار البعوض الناقل للمرض نتيجة حفظ المواطنين للماء في أوانٍ مكشوفة بسبب انقطاع المياه عنهم لفترات طويلة، فضلاً عن مياه الأمطار الراكدة في الحفر والطرق.

المحرر: ياسر المياسي
ymayasi@yahoo.com

الاثنين 14 ذو القعدة 1430هـ الموافق 2 نوفمبر 2009 العدد (211)
Mon. 14/11/1430 - 2 November 2009

حوكمة الشركات بين شفافية مفقودة وشركات غير مؤهلة للتطبيق

يبدو الرهان على القطاع الاقتصادي كأحد عوامل التنمية والتطور في المجتمع اليمني رهاناً خاسراً. فهذه الشريحة المهمة التي يفترض بها أن تكون الأقرب تأثراً بسياسة العولمة والأكثر حرصاً على متابعة كل جديد في الساحة العالمية من متغيرات، أظهرت قدرة على التعايش مع الفوضى اليمنية.

وفي محاولة للولوج إلى اكتشاف العوائق التي تحول دون إحداث نقلة نوعية في الواقع اليمني،

يرى عدد من المهتمين أن أحد هذه العوائق غياب الإدارة الرشيدة في إدارات الشركات التجارية، وهو ما يعرف بحوكمة الشركات.

• نجاة جمعان

• مصطفى نصر

• حافظ البكاري

• طارق عبدالواسع

• فتحي عبدالواسع

■ الدكتورة نجاة جمعان: تطبيق الحوكمة في اليمن يحتاج إلى عدة شروط أهمها تناسق الأطر القانونية

■ البكاري: يحتاج الاقتصادي اليمني إلى مصفوفة من الإصلاحات التي تعتبر الحوكمة أبرزها

■ مصطفي نصر: تركيب القطاع التجاري الحالي غير مؤهل للتعامل مع الحوكمة وتطبيق مبادئها لأنه يفتقر لشروط الشفافية

■ فتحي عبدالواسع: دليل للحوكمة يهدف إلى إيجاد توعية بأهمية الحوكمة وكيفية تطبيقها وهو يراعي ظروف اليمن

■استطلاع: ياسر المياسي

حيث ترى الدكتورة نجاة جمعان أستاذة الاقتصاد بجامعة صنعاء، أن تطبيق الحوكمة في اليمن يحتاج إلى عدد من العوامل والشروط، منها ضرورة تناسق الأطر القانونية التي تضمن التطبيق السليم للحوكمة، ومنها القوانين المنظمة للأسواق المالية، وقانون الشركات الموحد، وقانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، مع الاحتياج إلى تطوير قوانين أخرى مثل قانون إشهار الإفلاس، وقانون وضع اليد على الشركات المتعثرة.. وغير ذلك من القوانين المنظمة لعمل الشركات.

وتؤكد د. جمعان عدم جدوى إصدار القوانين إذا لم يتم تطبيقها من قبل كوادر مؤهلة وأمينة، وترى أن أهم القطاعات الاقتصادية التي تتطلب ممارسة مبادئ الحوكمة فيها تتمثل في الجهاز المصرفي من بنوك عامة وبنوك خاصة ومشتركة، كما يمكن تطبيقها على الشركات بكل أنواعها، ومنها الشركات العائلية. وتقول إن الحوكمة في اليمن تتطلب مبادرة لكي نتمكن من إرساء قواعد لها، وهذا يتطلب مبادرة من وزارة الصناعة والتجارة، وكذا مناقشة القواعد المنظمة لإدارة الشركات في اليمن، ومدى توافقها مع المبادئ الدولية والمتمثلة في إجمالي 48 مبدأ، وما مدى تواجدها في النصوص القانونية في القوانين التجارية، ومدى وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المبادئ.

ومع أن الحوكمة قد احتلت أهمية كبيرة على كل المستويات المحلية والعالمية، خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم من التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي أصبح فيه نمو الشركات الكبيرة والخاصة، والشركات التي تفصل بين الإدارة والملكية يلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في الاقتصاديات المحلية والدولية، غير أن اليمن التي تعاني من مشاكل وصعوبات في اقتصادها، يكون مناقشة مثل هذه المواضيع من باب الاطلاع والمعرفة، فمثل هذه المواضيع ما تزال تحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت.

حيث يؤكد حافظ البكاري رئيس المركز اليمني لقياس الرأي العام، أن الحوكمة مازالت بعيدة عن القطاع التجاري اليمني، وأن الدراسة التي أجرها المركز مؤخراً حول مدى تطبيق الحوكمة في الشركات التجارية اليمنية، والتي نفذت على عدد من الأشخاص في البيئة التجارية، أظهرت إلى أي حد يحتاج الاقتصادي اليمني إلى مصفوفة من الإصلاحات التي تعتبر الحوكمة أبرزها.

وقال إن الدراسة التي نفذت في أهم 5 محافظات تمارس العمل التجاري أظهرت أن 60.5٪ من الشركات تمتنع عن النشر والإفصاح عن أرباحها، وهذه نسبة كبيرة لا تبشر بعمل تجاري ناجح. وأضاف أن الدراسة التي استهدفت 200 شركة خلصت إلى أن 76.5٪ من الشركات المشمولة بالبحث يتم التدقيق الداخلي والخارجي لبياناتها المالية تحت إشراف ورقابة مجلس الإدارة.

وأكد البكاري أنه لابد من بذل جهد وعمل كبير لإرساء الحوكمة التي يرتبط تطبيقها ببيئة استثمارية ناجحة.

غير أن بعض رجال الأعمال اليمنيين لهم وجهة نظر أخرى، حيث يرى طارق عبدالواسع مدير عام المتحدة للتأمين، أن شركته تطبق الحوكمة بطريقة غير مباشرة من خلال تطبيق معايير الحوكمة في الإدارة، حيث جاء ذلك من خلال ممارسة أفراد العائلة الذين اكتسبوها وتعلموا مبادئها من مشاركتهم في المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. لافتاً إلى أن الشركة لا تطبق مبدأ الشفافية كاملاً كونها شركة مساهمة مغلقة، وأنها تطبق معايير الحوكمة في الإدارة من خلال منح الإدارة التنفيذية صلاحية مطلقة وكاملة في اتخاذ القرار، فضلاً عن منح كل موظف الصلاحية التامة بما يتناسب وطبيعة عمله وموقعه الإداري، وهو ما يتماشى مع المنظومة الإدارية التي تتبعها مجموعة هائل سعيد التجارية، التي يعمل في إطارها.

وكشف أن الشركة تقوم بعمل تقارير دورية ربع سنوية لتقييم الأداء الفني والمالي لمراجعتها من قبل الإدارة التنفيذية وعرضها على مجلس الإدارة، وهذا ضمن مبادئ الحوكمة.

وجهة نظر تجارية أخرى تدعم الطرح السابق يؤكدها يحيى الحباري رئيس مجلس إدارة شركة الحباري التجارية، والذي قال إنه مع تطبيق مبادئ الحوكمة، ويناصر الشفافية في الشركات، وأكد أن مبادئ الحوكمة تُبعد الشركة والعمل التجاري من مشاكل متعددة، خصوصاً في الشركات العائلية التي ينعكس فيها أي خلاف في العمل على مستوى العلاقة في الأسرة، والتي تكون في معظم الأحيان نتيجتها كارثية قد تؤدي إلى إضعاف الشركة ثم تفكيكها نهائياً.

وفي ظل هذا التفاؤل في الطرح يرى متخصصون أن الحوكمة تحتاج إلى بيئة تتوفر فيها عدد من العوامل، وهو ما يؤكده مصطفى نصر رئيس مركز الإعلام الاقتصادي، حيث يقول: إن الحوكمة تحتاج لتطبقها عدداً كبيراً من العوامل والشروط، أهمها رغبة القطاع الخاص في التعامل مع مبادئ الحوكمة، وكذا عدم الخوف والوضوح بالعمل دون حسابات تعيق العمل التجاري.

وأكد أن تركيب القطاع التجاري الحالي غير مؤهل للتعامل مع الحوكمة وتطبيق مبادئها، لأن العمل التجاري الحالي يفتقر لشروط الشفافية، وهي أهم مبادئ حوكمة الشركات.

وطالب نصر بمزيد من الوعي لإرساء ثقافة الشفافية والحوكمة في القطاع التجاري الذي يحتاج إلى شروط كثيرة للوصول إلى النجاح.

من الضروري معرفته أن جذور الحوكمة ترجع إلى أوائل القرن الـ19، حيث تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن مفهومها لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو 3 عقود. وقد جاءت الحوكمة كنتيجة طبيعية للعولمة، ورغم ورود عدد من التعاريف لها، إلا أنها تختصر بـ"أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة وبالنظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

أولى الخطوات في إرساء ثقافة الحوكمة في اليمن تعود إلى دعم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ومبادرة الشرق أوسطية (MEPI)، حيث تم أقيمت عدد من الندوات وورش العمل للتعريف بالحوكمة سواء مع رجال الأعمال أو مع الإعلاميين، وتبلورت الفكرة مؤخراً لعمل دليل تعريفي للحوكمة من نادي رجال الأعمال اليمنيين، الذي أكد أمينه العام فتحي عبدالواسع، أن إعداد دليل للحوكمة في اليمن يهدف إلى إيجاد توعية بأهمية الحوكمة وكيفية تطبيقها على المنشآت التجارية المختلفة، وهو يراعي ظروف اليمن والقوانين التجارية الموجودة، وهو مقسم إلى عدد من الأقسام.

وأشار فتحي إلى أن النادي قد قام بعقد عدد من الدورات التوعوية لعدد من رجال الأعمال، وكان التفاعل جيداً ويبشر بخير. وأكد أن أهم نشاط للنادي في مجال الحوكمة هو عقد مؤتمر حوكمة المؤسسات، مطلع عام 2008، بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE التابع لغرفة التجارة الأمريكية.

وحول مفهومه للحوكمة أوضح أن مبادئ الحوكمة نابعة من الدين الإسلامي الذي يطالب بالأمانة والشفافية والصدق في التعامل. وقال إن إيجاد شركات تعمل ضمن إطار الحوكمة في اليمن مازال يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، ولكن يجب أن نعمل لذلك.

في الذكري الـ71 لتأسيسها

مجموعة هائل تعيد هيكلة نشاطها للانتقال إلى العالمية

أعلنت مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه، عن إطلاقها برنامج "إعادة هيكلة نشاطها للانتقال إلى العالمية بنفس المبادئ والقيم التي تؤمن بها".

الإعلان جاء بمناسبة مرور 71 عاماً على تأسيسها على يد المؤسس المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم وإخوانه رحمهم الله وابن أخيه الحاج علي محمد سعيد حفظه الله.

• الحاج هائل سعيد

• الحاج علي محمد سعيد

• عبدالرحمن هائل

وأكد بلاغ صحفي صادر عن المجموعة أن برنامج إعادة الهيكلة بدأ بتشكيل 3 مواقع رئيسية تتوزع بينها المهام والصلاحيات بشكل متسق ومتكامل، بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة ورؤيتها لتطوير أعمالها كمجموعة تعتبر أكبر المجموعات الاقتصادية في اليمن وإحدى مجموعات الاقتصاد العربي بفروعها المتعددة في مختلف دول العالم.

خطوتها الأولى تضمنت: إعادة هيكلة المواقع القيادية العليا، حيث يرأس الوالد الأستاذ علي محمد سعيد رئيس مجلس الأمناء رئيس المجلس الإشرافي الأعلى، والوالد الأستاذ أحمد هائل سعيد نائب رئيس مجلس الأمناء نائب رئيس المجلس الإشرافي الأعلى، كمرجعية عليا للنشاط في مختلف المواقع.

وطبقاً للتقسيم الجديد فإن مجلس إدارة المجموعة يتولى قيادة الوظائف التنفيذية والإشراف المباشر على النشاط، حيث يتولى الأستاذ عبدالرحمن هائل سعيد رئيس مجلس إدارة المجموعة، ونائبه الأستاذ عبدالجبار هائل سعيد نائب رئيس مجلس الإدارة.

وقال البلاغ إنه تم تعيّن الأخوين نبيل هائل سعيد ووليد علي محمد سعيد عضوين في مجلس إدارة المجموعة كدماء جديدة فيه.

مجلس الإدارة يضم إلى جانب الرئيس ونائبه، 9 أعضاء هم: عبدالله عبده سعيد، عبدالواسع هائل، محمد عبده سعيد، محفوظ علي محمد سعيد، أحمد جازم سعيد، درهم عبده سعيد، إبراهيم هائل سعيد، فؤاد هائل سعيد، وشوقي أحمد هائل.

يذكر أن المجموعة كانت أعلنت مطلع العام الحالي عزمها إعادة الهيكلة وتحديث مجالات استثماراتها عبر الدخول في مجالات إستراتجية، والتخلي عن بعض الأنشطة لإفساح المجال للبيوت التجارية اليمنية الأخرى، حيث مثل افتتاح مصنع الأسمنت في لحج هذا العام تأكيداً لهذا التوجه.

وخلال 71 عاماً من العمل والجهد استطاعت هذه المجموعة تحقيق نجاحات وإنجازات اقتصادية كبيرة شملت معظم دول العالم، واستطاعت مجموعة شركات هائل سيعد أنعم وشركاه، صنع كيان اقتصادي تأسس في اليمن عام 1938، وتمارس نشاطها في كافة المجالات الاستثمارية المختلفة (الصناعية، التجارية، الخدمية) الذي يتوزع على العديد من الدول أهمها (المملكة العربية السعودية، مصر، ماليزيا، إندونيسيا، المملكة المتحدة...).

محكمة غرب تعز تحيل قاتل نسيبة إلى لجنة طبية، والادعاء ينسحب من الجلسة

■ تعز - أحمد النويهي

أقرت محكمة غرب تعز برئاسة القاضي يحيى الحدابي وعضوية القاضي جمال المقطري، وبحضور محمد أنور الشميري أمين السر، إحالة أكرم السماوي المتهم بقضية قتل واغتصاب الطفلة نسيبة نادر اللغواني، إلى لجنة طبية في مكتب النائب العام، ملزمة المتهم ومحاميه عبدالعزيز السماوي الذي تغيب عن الجلسة للمرة الثانية، بإحضار التقرير الطبي في مدة أقصاها السبت القادم.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدت السبت، والتي كانت مقررة لسماع رأي المحكمة في طلب الدفاع الفصل بدفعه استقلالا حول سن المتهم الذي يقول بأنه لم يتجاوز سن المسؤولية الجنائية خلافا لما هو وارد في تقرير الطبيب الشرعي الذي بني عليه قرار الاتهام.

وبعد إعلان قرار المحكمة أعلن فريق الادعاء الخاص برئاسة المحامي علي سعيد الصديق، والمحامي نجيب قحطان ممثل منظمة سياج، والمحامي غازي السامعي، والمحامي فهد الثلايا، انسحابهم من الجلسة احتجاجا على القرار.

وقال المحامي علي سعيد الصديق عقب الخروج من قاعة المحكمة، إن ما قام به القاضي مخالف للإجراءات القانونية، باعتبار أن تقرير الطبيب الشرعي الذي قدمته النيابة العامة في ملف القضية، أثبت أن سن المتهم قد تجاوز الـ18 ولم يكمل الـ19 سنة، مستغربا كيف أن القاضي أغفل هذا التقرير رغم أنه تم عمله وفقا للقانون وبواسطة النيابة العامة ممثلة بالنائب العام.

واشار الصديق إلى أن فريق الادعاء الخاص كان معترضا في المرة الأولى على إحالة المتهم وعرضه على الطبيب الشرعي، منوها إلى أن محامي الدفاع حاول التقدم بمزعوم وثائق تشكك بالتقرير رغم أن تقارير الطب الشرعي لا يجوز الطعن فيها إلا بالتزوير كونها تأتي وفقا للقانون وبنظر النيابة العامة.

وقال إن القاضي أصدر قرارا بما لم يطالبه به أحد لا الادعاء ولا الدفاع، وأصدر قراراً بما لم يطلبه الخصوم، وهذا مخالف للقانون.

واختتم علي سعيد الصديق تصريحه بالقول إن انسحابهم من الجلسة، والذي كان احتجاجا على قرار القاضي، لا يعني تخليهم عن القضية، مؤكدا أن فريق الادعاء سوف يسلك كل الإجراءات القانونية في مواجهة سير القضية.

وقد سادت حالة من الغضب على وجوه الحاضرين الجلسة والمتابعين لسير إجراءاتها، مستغربين قرار القاضي الذي أهمل تقريراً طبيا تم بموافقة النيابة العامة.

المنطقة الرابعة بصنعاء ترفض توجيهات وزير الداخلية بالتحقيق مع ضابطين اعتديا على منزل مواطن

قال المواطن أحمد علي البدوي إن أقسام شرطة المنطقة الرابعة بمحافظة صنعاء ترفض التعامل مع توجيهات وزير الداخلية بالتحقيق مع ضابطين اعتديا على أملاكه وأولاده، متهماً خصميه اللذين يتبعان المنطقة الرابعة، باستغلال موقعهما العسكري للحؤول دون إجراء التحقيق معهما في حوادث إطلاق النار المتكررة على منزله.

وحسب البدوي في مناشدته لمحافظ صنعاء نعمان دويد، فإن الضابطين قاما بإطلاق الرصاص على منزله 3 مرات لإجباره على التنازل على ملكيته أرضية في منطقة بيت بوس.

وأشار إلى أن حوادث إطلاق الرصاص على منزله أسفرت عن إصابة حارس الأرضية. وأضاف أنه وجراء عدم ضبط الضابطين والتحقيق معهما، يحاولان البسط على الأرضية بالقوة.

وناشد البدوي محافظ صنعاء الاطلاع على محاضر التحقيقات التي قال إنها تدين الضابطين، وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به، ودفع تكاليف علاج حارس الأرضية الذي يرقد حالياً في المستشفى فيما الجناة طلقاء.

قضت ببطلان تعيين مدير عام نجرة بحجة

شمال الأمانة تطالب رئيس الوزراء بضبط الإدارة المحلية لرفضها تنفيذ قرارات القضاء

■ حجة - "النداء"

وجه عضو المجلس المحلي بمحافظة حجة مجاهد حميد اليتيم نداء لرئيس الجمهورية لإيقاف ما أسماه بتدخلات المحافظ في شؤون القضاء من خلال استغلاله قرابته برئيس الوزراء وإيقافه لتوجيهات القضاء المتضمنة إيقاف التكليف الصادر من وزارة الإدارة المحلية لرئيس لجنة التخطيط والمالية بمحلي المديرية طايف شعلان وتعيينه مديرا عاما للمديرية، الذي اعتبرته محكمة شمال الأمانة مخالفا للقانون وفقا لما تضمنته وثائق رافعي الدعوى ضد وزارة الإدارة المحلية، وبذلك قضت المحكمة ووجهت لوزارة الإدارة المحلية عددا من المذكرات لإيقاف المذكور عن العمل، إلا أن تلك التوجيهات لم تنفذها الوزارة، الأمر الذي اعتبره اليتيم تحديا للقضاء، وتدخلا سافرا في شؤونه من قبل الوزارة ومحافظ حجة، كما اعتبره جريمة يعاقب عليها القانون.

محكمة شمال الأمانة، وفي مذكرتها الأخيرة مطلع الأسبوع الحالي، لدولة رئيس الوزراء -حصلت "النداء" على نسخة منها- وتعقيبا على مذكرات سابقة بعد أن وجدت رفضا لتوجيهاتها من قبل وزارة الإدارة المحلية، أكدت عدم تجاوب الوزارة مع قراراتها، معتبرة ذلك مخالفة لنصوص وأحكام النظام والقانون، مطالبة رئيس الوزراء بإلزام وزارته "الإدارة المحلية" بتنفيذ قرار المحكمة طبقا للقانون، إلا أن تلك النداءات من المحكمة لرئيس الوزراء، منذ بداية سبتمبر الماضي، لم تلق استجابة حتى الآن، بل وبدلا من تنفيذ قرارات القضاء الرامية لإيقاف مدير المديرية المكلف عن العمل، قامت الإدارة المحلية، مع مطلع أكتوبر المنقضي، بتوجيه محافظ حجة في مذكرتها برقم 759، تتضمن استمرار المذكور "طايف شعلان" في عمله مديرا لمديرية نجرة، رامية بذلك قرارات المحكمة، ومتجاهلة مذكراتها المتكررة لها، وهو ما عده عضو محلي المحافظة ممثل مديرية نجرة مجاهد اليتيم انتهاكا للدستور الذي نص على الفصل بين السلطات، واحترام قرارات القضاء لسيادته قانونا، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الدولة تقاتل المتمردين في مناطق صعدة لمخالفتهم للنظام والقانون والدستور، ومطالبا رئيس الجمهورية بمحاسبة المتسببين في تلك الانتهاكات والمخالفات لتوجيهات القضاء، وإلزام رئيس الوزراء ووزارة الإدارة المحلية ومحافظ حجة باحترام قرارات القضاء وتنفيذها حتى لا نترك مجالا للمتلاعبين بنظام وقانون دولة الوحدة التي لا يهددها سوى العبث بنظامها من خلال عدم تطبيقه، حسب تعبيره.

وكانت محكمة شمال الأمانة قضت في جلستها المنعقدة في 17 أغسطس الماضي، بإيقاف قرار وزارة الإدارة المحلية بتكليف "طايف شعلان الراجحي" مديرا عاما لمديرية نجرة، نظرا لثبوت عدم قانونية ذلك التكليف، ومخالفته للقوانين والنظم والمنظمة لشغل مثل هذه الوظائف الإدارية.

النائب العام يلتقي هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين، ويوجه نيابة تعز بالإفراج عن العشرات

التقت هيئة الدفاع عن المحتجزين على ذمة حقوق خاصة (السجناء المعسرين)، الأحد قبل الماضي، النائب العام عبدالله العلفي، وذلك لمتابعة سير ملف المحتجزين بعد الاتفاق الذي تم بين الهيئة والنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى، في مايو 2007، وقضى بالإفراج عن المحتجزين بضمانة حضرية.

وعلمت "النداء" أن النائب العام وعد بإصدار توجيهات إلى رئيس نيابة استئناف تعز ورئيس نيابة الأموال العامة بتعز بالإفراج عن المحتجزين في السجن المركزي بالمحافظة طبق الاتفاق.

وكان عشرات المحتجزين في تعز حرروا توكيلاً قبل 3 أشهر لهيئة الدفاع برئاسة المحامي أحمد الوادعي، لمتابعة قضيتهم. وتضم الهيئة المحامين هائل سلام ونبيل المحمدي ومحمد المداني ومحمد البذيجي.

وكان نحو 150 محتجزاً على ذمة حقوق خاصة في السجن المركزي بصنعاء، وكلوا الهيئة في نوفمبر 2006، لملاحقة المتسببين في معاناتهم قضائياً، وذلك بعد تحقيقات نشرتها "النداء" حول قضيتهم.

الديلمي يشكو قرار فصله من عمله

قال المهندس محمد علي الديلمي العامل في المؤسسة العامة للاتصالات، إن إجراءات تعسفية اتخذت بحقه وتمثلت بفصله من العمل وتنزيل مستحقاته.

وقال الديلمي الذي يعمل بالإدارة العامة للتشغيل والصيانة في المؤسسة العامة للاتصالات، إن قرار الفصل كان ظالماً وإنه تقدم بشكوى لمدير عام المؤسسة شرح له فيها أنه قدم إجازة من بداية شهر رمضان بسبب مرضه بقرحة في الاثني عشر، غير أن مدير عام التشغيل والصيانة الذي يعمل في إطار إدارته رفع به كمنقطع عن العمل. وأكد أنه قدم إجازة مرضية بعد شهر رمضان من المستشفى العسكري.

وطالب الديلمي وزير الاتصالات المهندس كمال العلفي بإعادته إلى العمل وصرف جميع مستحقاته.

مدير قسم شرطة يتهجم على منزل مواطن في جهران

شكا المواطن محمد علي شرف إلى النائب العام ووزير الداخلية ما تعرض له وأسرته من تهجم وتهديد بالسلاح في منزله بإحدى قرى ذمار.

وقال في شكاوى بعثها للنائب العام ووزير الداخلية، إن مدير قسم شرطة الغربية بمدينة ذمار و15 شخصا هم إخوانه وأولادهم، إضافة إلى 4 عساكر من قسم الشرطة، قاموا مساء الجمعة الـ9 من الشهر المنصرم، بالتهجم على منزله في قرية صنعة جهران، ومحاصرته لعدة ساعات، وتهديد الأطفال والنساء بالخروج منه بالقوة.

وذكر محمد شرف أن ما تعرض له من قبل مدير قسم الشرطة ليس له علاقة بعمله، وإنما على خلفية شجار حدث بين ابنه وأخ مدير القسم.

وطالب شرف وزير الداخلية بالتحقيق في الواقعة ومعاقبة المعتدين. كما طالب النائب العام بتوجيه نيابة ذمار بالتحقيق مع الجناة المشاركين في الاعتداء على منزله وأسرته.

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم بأصدق التعازي وعظيم المواساة إلى

الشيخ أحمد سلطان العلقمي

بوفاة ولده الشاب

«عنتر»

داعين المولى أن يسكنه الجنة، وأن يلهم أهله ومحبيه الصبر والسلوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون".

الأسيفون:

مقدم: بجاش الأغبري وولداه: وعد ومعاذ

الشيخ فضل علي سيف العلقمي، الشيخ ياسين ثابت دماج

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون

خالص العزاء وعظيم المواساة للاخت العزيزة

أمل سوقي

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى زوجها

الرائد التربوي والنقابي

علي عبدالفتاح محمد علوان

الذي وافته المنية إثر مرض عضال

داعين المولى أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة

ويسكنه فسيح جناته

ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

أسرة «النداء»

تهانينا (كمال وبدري)

أجمل التهاني وأطيب التبريكات

نتقدم بها للصديق العزيز

كمال عبده مقبل

بمناسبة عقد القران وقرب الزفاف

وكذلك للصديق العزيز

بدري الصنوي

بمناسبة الزفاف ألف مبروك مع

تمنياتنا للصديقين

بدوام السعادة والهناء

المهنئون:

حافظ البكاري، محمد الظاهري،

محمد الطويل، يحيى البكاري

محمد حيدرة مسدوس في الجزء الأخير من حواره مع «النداء»: (3-3)

انعقاد مؤتمر الحزب الاشتراكي انتحار، ولست مع مطلب الانسحاب من عضويته

● مسدوس

في الجزء الثالث من هذا الحوار يواصل محمد حيدرة مسدوس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، ونائب رئيس الوزراء الأسبق، وأبرز أقطاب تيار إصلاح مسار الوحدة، عرض آرائه وتصوراته بشأن الحراك الجنوبي والوحدة اليمنية.

وإذ يعبِّر عن تفاؤله بإمكان أن يسترد الحزب الاشتراكي عافيته إذا التحق كلية بالحراك الجنوبي، يشدِّد على ضرورة تأجيل المؤتمر العام للحزب الاشتراكي، لأن انعقاده في الظروف الراهنة هو بمثابة سلوك انتحاري.

وبشأن احتمالات انزلاق مكونات الحراك الجنوبي إلى دائرة العمل العنفي، ينبه مسدوس إلى أن العنف يصب في مصلحة النظام، وينصح قادة الحراك بالتمسك بالنضال السلمي وإقناع دعاة العنف بميزات العمل السلمي.

■ حوار: سامي غالب

■ لنتحدث عن الملمح السلمي للحراك. أعرف أن لديك تحفظاً حول مسمى "مجلس قيادة الثورة السلمية"، لا أقصد المجلس في ذاته كمكون، ولكن الصفة الثورية في الاسم.

– أنا أفضل التسمية التي طلعت تلقائياً من الشارع الجنوبي، وهي: "الحراك الجنوبي". هذه التسمية اعترفت بها السلطة والمعارضة والعالم. والحديث الآن في الإعلام، سواء الداخلي أو الخارجي، هو عن "حراك جنوبي". استبدال هذه التسمية بتسمية أخرى ليس في صالح القضية وليس في صالح الحراك، وليس مفيداً. لهذا أنا متمسك بتسمية الحراك الجنوبي، وأية تسمية أخرى لا أراها صائبة.

■ هل أبلغت هؤلاء الذين شكلوا المجلس هذا الرأي؟

– نصحتهم، والحوار يدور حول هذه الفكرة، وهم يدرسونها واحتمال يوافقوا عليها.

■ وماذا عن التسميات الأخرى مثل المجلس الوطني والهيئة الوطنية للاستقلال ونجاح؟

– ممكن أن يكون الاسم مشتقاً من الحراك أو منسوباً إليه، مثل المجلس الوطني للحراك الجنوبي، نصحت كل الأطراف وأمس استجابة منهم.

■ الحراك، كما تعلم، تميز بأنه سلمي، وهذه ميزة غير مسبوقة في تاريخ المعارضات والاحتجاجات اليمنية. هذه الميزة كانت واضحة لدى الناشطين في الحراك خلال عامي 2007، و2008. الأمور، كما تبدو الآن، تأخذ منحى آخر، إذ نسمع من البعض تلويحاً باللجوء إلى القوة، كما تحصل أحياناً صدامات في الشارع. ألا تنتابك خشية من ضياع هذه الميزة؟

– الحراك سلمي، واستراتيجيته سلمية. وكل أطراف الحراك مقتنعة بالمبدأ السلمي وتنبذ العنف، وهذا المبدأ لا يمكن التخلي عنه. لكن قد تقوم أطراف خارجية أو أطراف أمنية من السلطة بدس عناصر في فعاليات الحراك للقيام بشغب كما حدث في الحبيلين والضالع (2008). الشغب حصل في الحبيلين والضالع، ولكن الاعتقالات وقعت في عدن، ما يؤكد أن السلطة وراء الشغب لتبرير الاعتقالات.

■ ولكن هناك في الحراك من يلوِّح بالعنف. علي سالم البيض قال لجريدة "الأخبار" البيروتية إن الطابع السلمي للحراك ليس سقفاً، وقال كلاماً مشابهاً في تصريحات لقناة فضائية، ويوجد آخرون يلوحون بإمكان اللجوء إلى وسائل أخرى.

– لا أعتقد أن يتجه الحراك إلى العنف، هذه استراتيجية. من المحتمل أن تكون هناك حالات شاذة تقع هنا أو هناك، وكما قلت فإن هذا قد يكون بسبب تدخلات خارجية أو تدخلات جهات أمنية. بالنسبة للبيض فأنا لم أسمع منه كلاماً في هذا الخصوص، وما سمعته هو تأكيداته في أكثر من مرة، بالتمسك بالنضال السلمي.

■ صحيح، أكد التمسك بالنضال السلمي مراراً. هذا ما فهمته من قوله إن الحراك السلمي ليس سقفا. ومع ذلك سأدقق في ما قاله لجريدة "الأخبار".

– ما أستطيع تأكيده هو أننا مقتنعون بأن الحراك سلمي ولا يمكن حرفه إلى العنف، لأن العالم كله مع النضال السلمي والديمقراطي، وفي حساب الربح والخسارة فإن الإنسان العاقل يدخل على خصمه من نقطة ضعفه وليس من نقطة قوته. ونقطة ضعف السلطة هي العمل السلمي، لأن السلطة لا تملك منطقاً في ما تمارسه. وسأعطيك مثلاً؛ حتى الآن لا تستطيع السلطة أن تحرك مسيرة في الجنوب مؤيدة لها إلا إذا جمعت عسكريين وأمنيين. حتى الجنوبيون الموظفون في السلطة بافتراض قناعتهم بالوقوف مع السلطة، فإنهم لا يستطيعون الوقوف معها في قمع النضال السلمي في الجنوب، لكن إذا انحرف النضال السلمي نحو العنف فهناك إمكانية لوجود جنوبيين يحملون السلاح مع السلطة ضد الحراك. لهذا فإن الحراك ثابت على مبدأ النضال السلمي.

■ لكن هناك من يجاهر باستخدام القوة مثل طاهر طماح الذي أعلن قبل أكثر من عام تشكيل "كتائب سرو حمير"، ويقول في تصريحات صحفية إنه يجند مسلحين لهذه الكتائب وينسب نفسه وكتائبه للحراك.

– أسمع بهذا. لكن الحكم على الأمور يتم انطلاقاً من النهج الرسمي لمكونات الحراك.

■ هذه الكتائب تقوم بعمليات وتتبنى المسؤولية عنها. هل تعرف هذا الشخص؟

– لا. أعرف آخرين من أسرته. وعلى أية حال الشباب دائماً يميلون إلى المغامرة، ومع التجارب يكتسبون خبرة ويعودون إلى الصواب. وكما تلاحظ فإن كثيرين من اليمنيين، من الشمال ومن الجنوب، من السياسيين ومن الشباب، ينطلقون في نظرتهم إلى الأمور من القدرة على الفعل وليس من شرعية هذا الفعل من عدمها. إذا انطلقوا من شرعية هذا الفعل من عدمها فإن أحكامهم بالتأكيد ستكون صحيحة. أما إذا انطلقوا من مبدأ القدرة على الفعل بصرف النظر عن شرعية هذا الفعل من عدمها، فإن أحكامهم ستكون خاطئة.

■ أفهم من كلامك إمكانية ظهور تعبيرات على هامش الحراك، وليس في جوهره، تمارس العنف. وهذه التعبيرات قد تشكل مدخلاً للسلطة لممارسة المزيد من العنف ضد الحراك؟

– هذا صحيح، وهو يعتمد على قدرة الحراك على إقناع (هؤلاء) بالنضال السلمي باعتباره الأسلوب الصائب.

■ وأنت تنصح قيادات الحراك بإقناع هؤلاء؟

– بالتأكيد. وبالنسبة لطاهر طماح فإنه ينبغي الجلوس معه ومناقشته، وأنا واثق من أنه سيقتنع.

■ ربما، ولكن الرجل، كما يظهر من تصريحاته، على قناعة راسخة باللجوء إلى القوة. وهو يكرِّر بأن النضال السلمي غير مجدٍ في مواجهة السلطة، التي تمارس العنف ضد الاحتجاجات السلمية، ويضيف قائلاً بأن الاحتجاجات السلمية لم تثمر شيئاً على مدى عامين. أقصد أنه متشبع بفكرته في المقاومة المسلحة.

– إذا جلس مع نفسه وقارن بين الحراك في الماضي والآن، وقارن بين موقف السلطة في الماضي وموقفها الآن، لرأى أن الأمور تتقدم لصالح الحراك.

■ لننتقل إلى مطلب فك الارتباط. في السياسة وفي القانون الدولي والعلاقات الدولية لا يوجد شيء اسمه "فك ارتباط"، وتعرف أن فك الارتباط هو مفهوم عسكري اشتهر بعد حرب أكتوبر 1973، عندما اعتمد هنري كيسنجر مبدأ الخطوة خطوة، بادئاً بفك الارتباط بين القوات المصرية والإسرائيلية على جانبي قناة السويس. من أين جاء هذا الشعار؟

– أعلن الأخ علي سالم البيض في 21 مايو 1994 فك الارتباط بين الشمال والجنوب، وهو ما يزال متمسكاً به. ولكن مهما يكن فإن الشيء الذي لا تستطيع السلطة ولا نستطيع نحن الهروب منه هو: الشرعية الدولية أو الشرعية الشعبية. ما عدا هذا هو رغبات سياسية لسياسيين جنوبيين ولسياسيين في الشمال (في السلطة)، وأقصد إما أن تقبل صنعاء بالحوار على أساس قراري مجلس الأمن الدولي باعتبارهما قرارين للشرعية الدولية، وإما أن تقبل باستفتاء الشعب في الجنوب على قبول هذا الوضع أو رفضه. هذا هو الحل الذي لا تستطيع السلطة ولا يستطيع الجنوبيون أن يأتوا بغيره إلا في حالة واحدة، هي انهيار الدولة وصولة اليمن.

■ وهذا ما لا يتمناه أحد.

– نعم، ولكن مهما راوح الناس ومهما تشنجوا فإنهم سيعودون إلى ما قلته أعلاه لأنها لا توجد شرعية لأي من الطرفين إلا بذلك.

■ أين تضع "فك الارتباط"، إذْ لا محل له في الشرعية الدولية، لأن قرارات مجلس الأمن تطالب طرفي الأزمة والحرب حينها (1994) بوقف العمليات الحربية والعودة إلى الحوار على أساس الدولة اليمنية الواحدة.

– قرارا مجلس الأمن الدولي يقولان بالحوار بين الشمال والجنوب. فلا وحدة بالقوة ولا انفصال بالقوة. أما فك الارتباط فأنا شخصياً ليس لدي وضوح حول هذا المفهوم. أفهم أن "فك الارتباط" أو "الانفصال" هو اعتراف ضمني بوجود "وحدة"، وعندي أن الوحدة ليست موجودة أصلاً.

■ في الشرعية الدولية هناك قراران يتعلقان بأزمة داخل دولة واحدة، والقراران يدعوان إلى وقف الحرب والعودة إلى التفاوض، والحكومة اليمنية وجهت يوم 7 يوليو مذكرة إلى مجلس الأمن تتضمن التزامات الطرف المنتصر في الحرب، وأبرزها معالجة آثار الحرب وتطبيق وثيقة العهد والاتفاق. هذه هي الشرعية الدولية في نظري.

– الشرعية الدولية هي المشار إليها أعلاه، وهناك الشرعية الشعبية. مثلاً تستطيع السلطة أن تقول صحيح هناك قرارات للشرعية الدولية وهناك التزامات، لكن الشعب في الجنوب مقتنع بالوضع القائم. السلطة تستطيع أن تقول هذا الكلام. ونحن نستطيع أن نقول الاستفتاء هو الحكم.

■ لكنها في هذه الحالة قد تتورط في مسار غير مضمون.

– (باسماً) من حقها أن تقول هذا، لكن من حقنا أن نقول نحن إذن لنعمل استفتاء.

■ لنناقش فكرة الاستفتاء، تعرف أن أي دولة تشهد هجرة داخلية، بصرف النظر عن القول بأنها مخططة أو غير مخططة. بعد 20 سنة من قيام دولة الوحدة، هناك جنوبيون انتقلوا إلى الشمال، وهناك شماليون أكثر انتقلوا إلى الجنوب لأسباب اقتصادية، علاوة على الآلوية العسكرية والقوى الأمنية، والاشتباه بوجود خطة للسلطة لتغيير خارطة السكان، وبافتراض أن السلطة تعاطت حبوباً مهدئة وقررت في لحظة تسام قبول فكرة الاستفتاء. من سيُدعَى في الجنوب إلى الاستفتاء؟

■ إبراهيم الحمدي حمَّلنا رسالة إلى سالمين فحواها أن الوحدة غير ممكنة في ظل العمائم والجنابي

– هذه وظيفة الحوار، لأن الأمر يتطلب حواراً، وهذه من مفرداته.

■ أقصد أن المسألة شائكة وشديدة التعقيد والحساسية.

– كل قضية لها حل. وعندما تتطور الأمور إلى هذه النقطة يمكن إيجاد حل لها عبر الحوار. ومع ذلك فإن تحكيم العقل قد يحول دون الوصول إلى هذه النقطة. إذا حكم الإخوة في الشمال، سلطة ومعارضة، عقولهم وتساءلوا: هل الكراهية تزداد أم تقل بين سكان الشمال وسكان الجنوب؟ ولو فكروا بهذا التفكير لما تركوا الأمور تستفحل، ولسارعوا إلى حل القضية. المسألة منطقية، عندما تتابع مشكلة أو قضية عليك أن تقرأ تفاعلاتها، هل تزداد تعقيداً أو تتراجع.

■ من الواضح أنها تزداد تعقيداً سنة تلو سنة، ويوماً تلو يوم، كما هو حاصل مؤخراً.

– طيب، لماذا تسكت عليها؟

■ هذه فعلاً مشكلة السلطة في التعامل مع القضية الجنوبية، لكن المعارضة بدت...

– (مقاطعاً) رابخة.

■ المعارضة، كما أرى، تقترب من القضية الجنوبية، بل وصارت تتبناها وتطالب السلطة بالاعتراف بها، رغم أنها إلى ما قبل عام ونصف كانت هي ذاتها تتجنب عنوان "القضية الجنوبية" في بياناتها.

– تحسن موقفها قليلاً، ولكن عليها واجباً أكبر.

■ في ما يخص "فك الارتباط"، هل تعتقد أن هذا العنوان يمكن أن يوحد الجنوبيين حوله؟

– الشعب في الجنوب أكثر التفافاً حول مطلب "استعادة دولة الجنوب"، عامة الناس يريدون هذا، لكن السياسيين عليهم أن يتعاملوا بوعي مع هذه القضية. إذا صنعاء ترفض الاعتراف بالقضية الجنوبية، وبالتالي ترفض أي معالجة لها، ماذا تنتظر من السياسيين الجنوبيين أن يقولوا أمام الشعب الجنوبي؟ أنا شخصياً ليس مفهوماً عندي بالضبط مسألة "فك ارتباط" أو "انفصال"، لأن هذين المطلبين ينطويان على اعتراف ضمني بوحدة قائمة، وأنا لا أرى أن القائم هو وحدة.

■ الآن، ولكنك إلى وقت قريب كنت تقول إن الوحدة قائمة ولكن مسارها أخذ اتجاهاً آخر بالحرب.

– هذا كان سابقاً قبل نهب الأرض والثروة، لكن بعد أن تم نهب الأرض والثروة ماذا بقي للجنوبيين. إذا لم تُعد الأراضي والثروات المنهوبة فما الفائدة من أي حل. فلابد أن يعود كل ما نهب منذ ما بعد حرب 1994 وحتى الآن، أراض زراعية وعقارات وثروات وغيرها.

■ هناك حديث يجري عن عقد سياسي جديد يضم مختلف الأطراف اليمنية بما فيها الجنوبيون..

– أي حل بدون ضمانات دولية ليس مضموناً، لأنها وجدت اتفاقيات، مثل اتفاق الوحدة ودستور دولة الوحدة، وهو اتفاق يمني داخلي تم الانقلاب عليه بالحرب، ومن دلائل ذلك العملة الوطنية الآن هي الريال الشمالي، بينما اتفاقية الوحدة تقول بأن تكون العملة هي الدرهم كبديل للدينار الجنوبي والريال الشمالي. الإدارة الآن شمالية، وكذلك القضاء والمناهج التعليمية، تم الانقلاب على هذا كله. ثم جاءت وثيقة العهد والاتفاق التي تم التوقيع عليها في الأردن، وانقلبوا عليها بالحرب، وأخيراً جاءت اتفاقية الدوحة (بين الحكومة والحوثيين)، وتم الانقلاب عليها أيضاً. لا يوجد ضمان إلا بإشراف دولي قادر على الفعل.

■ لنتحدث عن البيئة الإقليمية، ألا تنتابك مخاوف من أن يتحول "الحراك الجنوبي" إلى ورقة إقليمية في ظل الاستقطاب الإقليمي الراهن؟

– السلطة من يملك القرار السياسي في اليمن. ومن يملك القرار بيده أن يمنع أن يكون بلده ساحة صراع إقليمي ودولي، ويمكن أن يقدمه على طبق من ذهب لهذا الصراع، تماماً كما فعل صدام حسين في العراق، ومثلما فعلت طالبان في أفغانستان.

■ ألديك مخاوف من أن يتم توظيف الحراك من قبل أطراف إقليمية أو أطراف لها حسابات في الإقليم؟

– لا. الحراك الجنوبي متنبه للعبة الخارجية. وأنا واثق أن الحراك لن يكون بيد طرف خارجي. ومع ذلك فإن العامل الحاسم هو موقف السلطة التي بإمكانها تجنيب البلد ذلك. الرئيس، للأسف، قال أمس في مقابلة مع قناة "إم.بي.سي" أنا ضمنت دول الخليج والمجتمع الدولي في ما يخص قضية الجنوب. ماذا يعني هذا؟ ألا يعني تقديم البلد للصراعات الدولية؟

■ يعني أنه قام بجهد دبلوماسي متواصل لضمان وقوف هذه الأطراف في صف الوحدة.

– تجاه من؟

■ تجاه من يصفهم بأنهم حفنة من المتآمرين والانفصاليين، وأصحاب المصالح التي فقدوها في حرب 1994.

– (ضاحكاً) مئات الآلاف الذين يخرجون في الشارع، ما هي المصالح التي فقدوها؟

■ تعلم أنه إلى وقت قريب كان هناك شكوك لدى السلطة ودوائر أخرى من وجود دعم من بعض دول الجوار للحراك، خصوصاً وأن بعض هذه الدول كان له موقف داعم لعلي سالم البيض في حرب 1994 عندما أعلن الانفصال، والآن فإن هناك استرخاء لدى الرئيس بعد أن تأكد بأن هذه الدول تدعم الوحدة.

– وبعد أن ضمن هذا ما الذي تغير في الساحة الجنوبية؟ الحراك مستمر والمعاناة مستمرة، وفقط يوجد تعتيم إعلامي.

■ ما أقصده أن الرئيس أمَّن الفاعل الإقليمي والفاعل الدولي، وصار بوسعه الآن أن يتعامل من موقع أفضل مع القضية الجنوبية خلاف ما كان الحال عليه قبل عدة أشهر.

– من الخطأ أن يصدر هذا الكلام من شخص مسؤول عن البلد كله، أن يقول أنا أمنت الخارج وأما الداخل فلا يعنيني أمره، هذا كلام ليس ملائماً أن يصدر من رئيس دولة. ولو افترضنا أنه أمَّن فعلاً هذه الأطراف فهل حُلت القضية؟

■ الرئيس يقر بوجود غضب لدى فئات في الجنوب، ويقول بوجود مظالم وقعت على البعض في الجنوب، لكنه يؤكد أن المساس بالوحدة اليمنية خط أحمر، وأن الأغلبية الساحقة من الجنوبيين مع الوحدة، وأنه ليس من حق أحد الادعاء بأنه يمثل الجنوب، وأنه ضمن مواقف دول الخليج والغرب لصالح الوحدة ضد حفنة من المتآمرين على شق وحدة البلد.

– الوحدة لا تعني نهب الأرض وحرمان الناس من ثرواتهم. وما دام الظلم والقهر موجودين فإنه حتى إذا ضمن الخارج فإن المشكلة ستظل قائمة، والمؤكد أن القضية ستتعقد أكثر إذا لم تُحل الآن.

■ في تقديرك أن هذا الموقف الإقليمي المؤمن أمر واقع فعلاً؟

←

– الرئيس من يقول هذا.

■ في حال أنه قائم فعلاً هل ترجح أن يستمر؟

– الحراك يراهن على ذاته وعلى الشعب. وصدقني أن المواطنين (في الجنوب) يبيعون أغنامهم كي يتمكنوا من المشاركة في فعاليات الحراك، ومن ليس لديه أغنام أو مواشي يبيع كيس قمح أو أي شيء بحوزته باقل من سعره لكي يشارك في الحراك. الأجهزة الأمنية تدرك هذا، ويفترض أن توصل معلومات دقيقة للرئيس.

■ بصرف النظر عن هذا، وأنا فعلاً اطلعت على حالات من هذا القبيل، ولكن أي حركة احتجاجات أو حتى حركة تحرر أو انفصال ليس بوسعها إلا أن تراهن على تأييد خارجي، إقليمي أو دولي.

– كمواقف سياسية.

■ كمواقف سياسية في الوقت الراهن. وسؤالي هو عن تقديرك أنت كشخصية، لديها اتصالات وعلاقات في الداخل والخارج، لدقة ما يقوله الرئيس علي عبدالله صالح بشأن الموقف الإقليمي؟

– لا أعرف بالضبط مدى دقته، صحيح أو غير صحيح، لكن من المنطقي أن دول الجوار تريد استقراراً في اليمن، لأن عدم الاستقرار ضار بأمنها القومي. لكنها تدرك أن الاستقرار رهن بالرضا الشعبي، ولذلك لا أعتقد أنها ستساعد (الرئيس) علي عبدالله صالح على استمرار عدم الرضا الشعبي وقهر الناس.

■ لعلك تتفق معي بأن هناك قلقاً لدى البعض في السلطة حيال الدور البريطاني في اليمن في ما يخص الجنوب، خلاف الأمر حيال واشنطن وعواصم غربية أخرى، وهذا القلق لا يتم التعبير عنه رسمياً، ولكن يدور في بعض المجالس، وأحياناً يعبر عنه في منابر إعلامية محسوبة على السلطة أو أطراف فيها، كيف تقرأ هذا القلق؟

– الأمريكان والأوروبيون وغيرهم لديهم مصالح في اليمن، وهذه المصالح يتم ضمانها بوجود استقرار، والاستقرار مرهون برضا الناس. ولهذا لا أعتقد أنهم يقرون ما يُمارس من تجاهل لمصالح الناس أو قهر فئات منهم لأن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار. والذي أعتقده أن دول الجوار والدول الكبرى مجمعون على أن الوضع في اليمن غير طبيعي، وأن النظام غير صالح، ولابد من وجود نظام بديل صالح للبلد. ومع هذا فإن السلطة وعبر قنوات استخبارية مع دول الجوار والغرب قد تصدق ذلك، وتصّور أن رحيل الرئيس علي عبدالله صالح سيؤدي إلى صومالة اليمن. والغرب يفضل الوضع الموجود على الصومالة.

■ وحتى اليمنيون يفضلون هذا.

– صحيح. لكن إذا صح ما تروجه السلطة للخارج من أن الصومالة هي البديل، فإننا نبدو وكأننا في طائرة مختطفة إذا لم يقبل الخارج شروط الخاطفين فإنهم سيفجرونها.

■ ورغم هذا فإن لبريطانيا خصوصية هنا، لأن لها إرثاً في الجنوب باعتبارها الدولة التي احتلته قرابة قرن وثلث، فما الذي يمنع من أن يكون لها مقاربة متمايزة عن واشنطن تجاه الجنوب؟

– هذا كان محتملاً في رئاسة بوش الابن، لكن في عهد أوباما والديمقراطيين فأنا أستبعد ذلك، لأن تجربة الأمريكان في العراق وأفغانستان، وحتى في فلسطين، أكدت لهم أنهم في حاجة إلى مشورة بريطانيا، ويمكن أن أقول بتحفظ بأن الدور القيادي في الشرق الأوسط كأنه صار لبريطانيا. وعندما تشعر واشنطن أنها محتاجة للدور الأوروبي في المنطقة، فإنها لن تثق بحليف أكثر من بريطانيا.

■ ومع ذلك ألا تلمس قلقاً هنا من بريطانيا؟

– هذا القلق يعود إلى كون بريطانيا دولة احتلت الجنوب. وما أستطيع تأكيده هو أن علاقات أطراف في السلطة وأطراف في المعارضة ببريطانيا أوثق من علاقة جنوبيين بها. ومن البديهي أنه عندما تسلم سلطة قرارها لأطراف دولية أو إقليمية فإنها ستعرض نفسها لحركة أطراف أخرى نقيضة.

■ عند هذه النقطة كيف يمكن قراءة تصريحات علي سالم البيض لجريدة "الأخبار"، فهو أشاد بلغة ودية مؤثرة بإيران وحزب الله وقطر. هل يمكن أن تتعامل هذه القوى مع البيض في مقابل حركة الرئيس علي عبدالله صالح باتجاه بعض دول الجوار والغرب؟

– الجنوبيون يجمعهم اتجاه واحد حتى وإن أبدى بعض الإخوة موقفاً مختلفاً، وهو اتجاه القضية الجنوبية. وفي ما يخص الوضع الإقليمي فإن هناك متغيرات طرأت عليه بعد مجيء أوباما. في رئاسة بوش الابن كان هناك تقسيم لدول المنطقة يقوم على أساس دول اعتدال، وهي أقرب إلى واشنطن، ودول ممانعة أقرب إلى الاتحاد الأوروبي. جاء أوباما وهو غير مشبع بفكرة زعامة أميركا للعالم التي كانت عند بوش وفريقه، واختلف الأمر.

■ أوباما يريد أيضاً زعامة العالم ولكن بأسلوب ناعم وعبر مجلس إدارة الرئاسة فيه لواشنطن.

– نعم، ولكن بالشراكة مع أوروبا، واحترام مصالحها. من يدير العالم الآن هو أميركا وأوروبا، وبقية العالم في الهامش. وبعد مجيء الديمقراطيين إلى البيت الأبيض بدأ الأمر ينعكس على دول المنطقة، وبدأت دول الممانعة ودول الاعتدال تتقارب طبقاً لمقاربة المركز (الأوروبي والأميركي).

■ وكيف برأيك سينعكس هذا التغيير على الوضع في اليمن، وبخاصة في ما يخص الجنوب؟

– النظام في اليمن يتعاطى مع هذه الأمور بسطحية، يحاول اللعب على التناقضات، واللعب هنا خطر جداً وفوق طاقة أي نظام عربي. والتناقضات بين القوى الكبرى لا ترحم، لاحظ ما حدث لجمال عبدالناصر، وكذلك ما حصل لصدام حسين الذي انحاز إلى فرنسا وأوروبا واستبدل الدولار باليورو. اللعب على تناقضات الدول الكبرى هو انتحار. أصحابنا هنا يلعبون هذه اللعبة، وسوف يأخذون البلد إلى الهاوية.

■ لنناقش الآن الحزب الاشتراكي ومؤتمره العام. عندما عرض عليك الرئيس بعد الوحدة ترك الاشتراكي والانضمام إلى المؤتمر، أجبته بأنه إذا بقي في الاشتراكي شخص واحد فقط فسيكون أنت. أما زال هذا الموقف قائماً الآن؟

– شخصياً، وأظن أن هناك كثيرين مثلي، لا يوجد ما يبرر لنا الانتقال إلى حزب آخر غير الحراك. وكل ما نتمناه هو أن يستعيد الحزب الاشتراكي مكانته ويتبنى القضية الجنوبية بوضوح وينضم بالكامل إلى الحراك. الاشتراكي هو المسؤول تاريخياً عن القضية الجنوبية، ويفترض به أن يتميز عن الأحزاب الأخرى في موقفه تجاه هذه القضية بالذات. في دورة اللجنة المركزية الأخيرة التي عقدت في عدن كنا نتمنى أن يخرج الحزب بموقف واضح يختلف عن مواقفه السابقة، لكن للأسف لم يتم ذلك، فحصل انفعال لدى بعض أعضاء اللجنة المركزية، وفي مقدمتهم الأخ العزيز عبدالرحمن الوالي، وأعلنوا تشكيل حزب الأحرار الجنوبيين. والحق أن أعضاء اللجنة المركزية من الشمال، خلال تلك الدورة، قالوا بوضوح لزملائهم الجنوبيين وللأمين العام إنهم مع أي موقف يرونه بخصوص الجنوب، لكن الإخوان الجنوبيين، وأنا متأكد أنهم جميعاً مع الحراك، خشوا أن يعلنوا موقفهم حفاظاً على أواصر علاقتهم ببعض إخوانهم الشماليين.

■ رغم أن هؤلاء تحدثوا بوضوح معهم بأنهم مع الرأي الذي يأخذونه؟

– نعم، قالوا لهم أي شيء ترونه سنكون معكم. في السياسة لا توجد عواطف. وكان يفترض بأعضاء اللجنة المركزية الجنوبيين أن يتخذوا موقفاً واضحاً، أنا لم أحضر سوى جلسة مسائية؛ فقد غادرت بسبب عدم قدرتي على تحمل الدخان، لكنني التقيت بأغلب أعضاء اللجنة المركزية الجنوبيين في بيتي في عدن، واتفقنا على ورقة نقدمها للجنة المركزية، تتضمن موقفاً مشرفاً للحزب، يتدارك هفوات الماضي، وتم التوقيع عليها من الموجودين.

■ كم عدد الجنوبيين في اللجنة المركزية؟ وأسألك لغرض التمييز إجرائياً فقط.

– لم يحضر جميعهم، وبعضهم كان مطارداً من الأمن أو في السجن.

■ أقصد في القوام الكامل وليس قوام دورة عدن.

– تقريباً نصف العدد.

■ أليست الأغلبية شمالية، علماً أنني واثق بأن هناك شماليين أكثر تأييداً للحراك من جنوبيين؟

– في اللجنة المركزية قد تكون هناك زيادة طفيفة للأعضاء من الشمال، لكن الأكثرية في المكتب السياسي والأمانة العامة هي لأعضاء من الشمال. ونحن في الحزب بالتأكيد لا ننظر إلى الأمر من هذه الزاوية. وعلى أية حال فإن الموقعين على الورقة ذهبوا إلى اللجنة المركزية وطلبوا إدراجها في جدول الأعمال، لكن الأمين العام رفض الطلب.

■ لماذا برأيك رغم حساسية اللحظة التي يمر بها الحزب؟

– لا أدري. وفي نهاية المطاف تمت الموافقة على تلاوة الورقة فقط. وعندما تم ذلك لم يعترض أحد على مضامينها كأنهم موافقون عليها، لكن تم تجاهل الورقة تماماً في البيان الختامي وقرارات الدورة، وهذا ولّد رد فعل لدى الإخوان الذين خرجوا وعقدوا اجتماعاً. زارني بعضهم وقلت لهم لا داعي لأي ردود فعل الآن، يمكن أن نصدر بياناً نوضح فيه موقفنا.

■ يمكن عزو موقفك هذا إلى خبرتك في التعاطي مع أزمات كهذه، فضلاً على أن وجدانك تشكل داخل الحزب، لكن ما حدث أن آخرين أعلنوا أنهم سيشكلون حزباً اشتراكياً (أو حزباً آخر) جنوبياً، ويبدو لي أن هذا المسار توقف.

– عندما جاؤوا إليَّ نصحتهم بالتخلي عن الفكرة، ولكنهم أصروا، فقلت لهم رد الفعل هذا خطأ، وستدركون لاحقاً ذلك.

■ هم لا يزالون داخل الحزب الاشتراكي؟

– نعم. والعمل الأجدى كان أن تبادر منظمات الحزب في الجنوب إلى التنسيق مع بقية منظمات اللقاء المشترك، ويشكلون مجلس تنسيق أو لقاء مشتركاً جنوبياً، يتولى اتخاذ المواقف والقرارات وفقاً لاحتياجات ومطالب السكان الذين يمثلونهم.

■ تعلم أن المركز (في صنعاء) هو المهيمن على القرار الحزبي خصوصاً في القضايا الكبرى مثل القضية الجنوبية.

– لذلك فإن هؤلاء الموجودين في المركز يدفعون الناس إلى مغادرة الأحزاب.

■ بعد دورة عدن هل التقيت الدكتور ياسين سعيد نعمان؟

– لا. فظرفي الصحي يقيد حركتي، وهو كان مشغولاً، وربما غير راغب في ذلك.

■ موقف الدكتور ياسين واضح في ما يخص القضية الجنوبية، إذ إنه يشدّد على حل هذه القضية قبل أي أمر آخر. وفي أغسطس 2008 عطّل الاتفاق بين المشترك والسلطة على الانتخابات، لأنه ضد إجرائها قبل معالجة القضية الجنوبية.

– من دون شك يوجد قرب.

■ وإذن، أتجري اتصالات بينكم لتدارك التداعيات سواء في ما يخص الحزب الاشتراكي أو في ما يخص الانقسامات والتشظيات التي من الممكن أن تحدث داخل الحراك؟

– هناك شكوك موجودة لدى كثيرين من الإخوان لا أجد تفسيراً لها، وأيضاً هناك الكبرياء الموجودة لدينا في اليمن، والذاتية.

■ الكبرياء أسوأ مستشار، كما يقول المثل.

– صحيح. قد أكون مخطئاً وليس عيباً أن أتراجع عن خطئي وأقول لك رأيك هو الصائب.

■ هل جاء أحد من رفاقك في قيادة الحزب، بخاصة من أولئك الذين كان لهم موقف حاد منك، وقال لك كان تقديرنا خطأ ولم نكن لنتصور أن تذهب الأمور بعيداً؟

– لم يحصل هذا ولا أريده. الماضي ماض، وما أريده هو أن نعد للمستقبل. الوحيد الذي جاءني وقال لي هذا هو الأخ يحيى الشامي، وسمعت أن آخرين مثل يحيى أبو أصبع (الأمين العام المساعد) يقولون كلاماً مماثلاً.

■ أردت فقط هنا أن يقرأ القراء هنا العلاقات الإنسانية داخل قيادة الحزب الاشتراكي.

– أنا لا أريد هذا لأن المسائل تتحول إلى مسائل شخصية.

■ تجري تحضيرات لعقد المؤتمر العام السادس للحزب الاشتراكي، أين موقعك من هذه التحضيرات؟

– ليس من المعقول عقد المؤتمر في هذه الظروف، وهناك أسباب عديدة أولها أن جزءاً من كوادر الحزب الفاعلة لا تستطيع المشاركة، وهناك البعض في السجون، والبعض مطارد في الجبال، وثانياً أن الوضع السياسي في البلد لا يتيح عقد المؤتمر، وإذا انعقد فإنه سيكون باهتاً وقد يتولد عنه أزمة أخطر على الحزب، وثالثاً أن الناس منشغلون بقضايا كبيرة وخطيرة، وقد يؤدي هذا إلى انقسام داخل الحزب. ليس عيباً أن تؤجل اللجنة المركزية موعد انعقاد المؤتمر، فالنظام الداخلي يسمح لها بذلك إذا وجدت ظروف استثنائية.

■ ولماذا لا يتم ذلك؟

– البعض يستعجل انعقاد المؤتمر لكي يغادر موقعه القيادي من بوابة المؤتمر العام. وهناك من وصل إلى قناعة مؤداها أن الحزب يقترب من النهاية ولا يريد أن يتحمل مسؤولية تاريخية عن ذلك كي لا يقال إن الحزب انتهى على يده. وهذا الهاجس أمره هين، يمكن للجنة المركزية أن تجتمع ويقدم المكتب السياسي استقالته لها، لأنه منتخب منها وليس من المؤتمر العام، واللجنة المركزية تشكل مكتباً سياسياً جديداً وأميناً عاماً جديداً.

■ لكنك تتذكر أن الدكتور ياسين كان قبل عامين قد طلب إعفاءه من موقع الأمين العام، مقترحاً تدوير هذا الموقع خلال دورة اللجنة المركزية، فرفضت اللجنة المركزية، وأظنك كنت في لندن للعلاج.

– كنت موجوداً هنا، وكنت أول من رفض الاستقالة. رغم أن البعض يعتقد أنني سأرحب بها نظراً للاختلاف بيننا في بعض الآراء.

■ وأظن الآن أن الغالبية في المكتب السياسي تتجه لصرف النظر عن الموعد المفترض لعقد المؤتمر في نوفمبر المقبل؟

– أنا شخصياً أعتقد أن عقد المؤتمر الآن هو سلوك انتحاري للأسباب التي ذكرتها، وأضيف عليها سبباً آخر هو الموقف من قيادات الخارج، هل سينتخبونهم؟

■ تماماً كما حصل في المؤتمرين السابقين؟

– نعم، هل سينتخبونهم أم سيشطبونهم. فإذا انتخبوهم كيف، وإذا استبعدوهم كيف؟

■ علي سالم البيض لم يعد يقدم نفسه كقيادي في الحزب بل كشخصية "وطنية جنوبية".

– ومن هنا فإنه قد يرفض إعادة انتخابه وتكون النتيجة نفسها.

■ أفهم من كلامك أنك متفائل بأن يكون للحزب الاشتراكي كلمة في مستقبل الجنوب أو اليمن عموماً، كما كان في الماضي؟

– يستطيع الحزب أن يستعيد فاعليته ويتلافى الأمور إذا ارتقى الإخوان إلى مستوى المسؤولية في التعاطي مع الأحداث الجارية ومع القضية الجنوبية. ما الذي يخيفهم، حتى وإن كان لهم رأي متفرد (عن المشترك) في ما يتعلق بالقضية الجنوبية، فهذه القضية قضية وجود بالنسبة له، لأن الإصلاح شريك في الحرب على الجنوب.

■ من الواضح أنك متمسك بانتمائك للاشتراكي، وما تزال تراهن أن يتعافى الحزب وتعود إليه الحيوية إذا تدارك أخطاءه السابقة، ألا يؤثر هذا سلباً على موقعك في الحراك، خصوصاً مع تعالي أصوات في الجنوب تطالب بإقصاء الإشتراكي؟

– قد يسبب إشكالاً عند بعض الأشخاص، لكنه إشكال مؤقت، وسيكتشفون (لاحقاً) أن موقفي هو الصحيح. هناك أمور يصعب الحديث عنها الآن رغم أنها قد تكون مقنعة لأصحاب الرأي القائل بالخروج من الحزب.

■ كيف؟

– هناك أشياء يمكن أن تقنع المعارضين للبقاء في الحزب بأن البقاء هو الأسلم. ولكن هذا الإقناع يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على آخرين لأنهم غير قادرين على استيعاب تطورات قادمة.

■ تقصد يؤثر سلباً على الموجودين من أبناء المحافظات الجنوبية في الحزب؟

– نعم. الحزب الاشتراكي حزب معترف به من قبل السلطة والخارج، وحامل صيغة الجنوب، وقاد دولة الجنوب، ووجوده مع القضية الجنوبية هو بالتأكيد لصالحها، وإبعاده عنها يشكل خصماً منها. بعض الإخوة يرون أن الاشتراكي هو المشكلة ويجب التخلص منه بسبب عقدة أن يعود الاشتراكي ليحكم الجنوب مجدداً بعد كل هذه التضحيات، وهذا غير ممكن في الواقع، فالوضع تغير والقيم تغيرت. أنا لم أتمكن من الجلوس مع هؤلاء الذين هم ضد بقاء الناس في الحزب، لمناقشة الموضوع معهم من زاوية مصلحة القضية.

■ تشدّد دوماً على أن مشكلة الجنوبيين ليست في السلطة ولكن في "دولة الوحدة" ذاتها التي تصفها بـ"دولة الشمال".

– نعم، هناك بديهيات تم تجاهلها. هل يعقل أن يظل الجنوب مؤمماً، والملكية فيه للدولة في حين أن نمط الملكية مختلف في الشمال؟ كان المفروض إلغاء قوانين التأميم في الجنوب وإعادة تمليكها لأهلها. كما أن الاقتصاد في الجنوب كان عاماً في حين أنه في الشمال خاص، وغير ذلك من البديهيات التي تم تجاهلها.

■ قبل الوحدة وجد قطاع عام في الشمال فالنظام كان مختلطاً.

– حتى العام كان خاصاً في الشمال (ضحك). كيف يمكن أن يكون وضع الوحدة طبيعياً في ظل وجود هذا؟

■ تمت خصخصة كثير من المؤسسات العامة في الجنوب.

– متى؟

■ بعد حرب 1994.

– ولصالح من؟

■ لصالح الاقتصاد الوطني.

– (ضاحكاً) لصالح المتنفذين. التركيبة الاجتماعية كانت مختلفة في الجنوب، بسبب نمط الملكية فلم يكن هناك أغنياء كما هو الوضع في الشمال، وهذا لا يسمح بوحدة بينهما أصلاً.

■ صحيح. ودعنا لا ننسى أن هناك من الجنوبيين من صار ثرياً بعد 1994. وعلى أية حال فإنه إذا أخذنا معدلات الفقر على مستوى المحافظات في اليمن، فإن المحافظات الأفقر هي في غالبها شمالية.

– ممكن هذا. والفرق أن المظلومين في الشمال مظلومون من دولتهم، بينما الظلم في الجنوب يتم باسم الوحدة. وطالما والسبب مختلف، فإنه من البديهي أن يكون الحل مختلفاً.

■ أنا أفهم ما تقصده عندما تقول مثلاً إن الشمال استفاد من الخصخصة والجنوب لم يستفد، لكن ما يؤخذ على خطاب البعض هو ذلك التعميم عن الشماليين والجنوبيين، بعد الحرب كثيرون من أبناء الشمال استفادوا ولكن ليسوا جميعهم، وهناك من الجنوبيين أيضاً من استفاد من الحرب، بل ومنهم من مارس الفيد واستولى على ممتلكات آخرين، والآن هم من كبار الملاك.

– لا أتحدث الآن عن أوضاع ما بعد الحرب، وإنما عما قبلها. هناك أشياء غير مكتوبة ولكنها بديهيات، كان مفروضاً إلغاء قوانين التأميم وعودة الملكيات لأهلها، وتمليك الجنوبيين لأرضهم وثروتهم، وأن يعاد تصميم النظام الاقتصادي وتحويله من العام إلى الخاص لصالح الجنوبيين أنفسهم، فالنظام السابق في الجنوب عندما اعتمد الاقتصاد العام وأمم أملاكهم وثروتهم على أساس أن تكون الدولة مسؤولة عن كامل شؤون حياتهم، وبعد إعلان الوحدة اختلف الأمر رغم أنها أعلنت الوحدة على أساس الأخذ بالأفضل. أنا كنت رئيس لجنة... في المرحلة الانتقالية بعد الوحدة، وجدت أنه لا يوجد في الشمال ما هو أفضل إلا الموقف من الملكية الخاصة والدين، ولا يوجد في الجنوب ما هو أسوأ غير هذين الموقفين فقط. هذا ربما كان بداية المشكلة، لأن الإخوة في الشمال رأوا كل شيء كان أفضل في الجنوب باستثناء الموقف من الدين والموقف من الملكية الخاصة، ولذلك ماطلوا في قيام دولة الوحدة حتى قاموا بالحرب.

■ ماذا تريد أن تستخلص من هذا؟

– أريد أن أقول إن الوحدة ليست موجودة. وهناك أيضاً التباين الثقافي، وكما ذكرت في الجزء الأول فإن الجنوب لا يستطيع العيش إلا في ظل دولة، وشمال الشمال لا يستطيع العيش في ظل دولة.

■ عند هذه النقطة، لعلك قرأت لهارولد انجرامز مستشار الدولة القعيطية والحاكم السياسي لعدن، وصاحب الاتصالات المهمة بالإمام يحيى حميد الدين، وهو أيضاً مستشرق مهم، ففي كتاب له صدر عام 1963 أبدى تذمرا شديداً من بعض المناطق في الجنوب لأن سكانها يمارسون التقطع ولا يميلون إلى الاستقرار والعمل خلاف المناطق التي زارها في الشمال، وبخاصة مناطق تهامة وإب وتعز، حيث ينعم الناس بالأمن والاستقرار ويميلون إلى العمل.

– هو كان في حضرموت؟

■ وعمل أيضاً في عدن، وكان له اتصالات بالإمام يحيى، وأظن أيضاً مع الإمام أحمد. وحتى حضرموت نفسها كان فيها قبائل لا تقبل الدولة.

– المدنية رسختها بريطانيا في عدن وحضرموت، وجاءت الثورة وعممتها على الريف. لم نعممها بخطبة جامع، بل بفرض القانون. صحيح أن هناك قسوة ولكن في سبيل تغيير اجتماعي، بينما الثورة في الشمال على عكس ذلك تماماً.

■ ما أريد الإشارة إليه أن انجرامز قدم صورة مغايرة للصورة النمطية السائدة عن الشمال في الجنوب، ولدى الكثير من النخب في الشمال والجنوب. والمعنى هنا أن المسألة متصلة بالسياق السياسي والاجتماعي لأي شعب. في عهد الرئيس إبراهيم الحمدي، وكنت طفلاً حينها، حمل السلاح في المدن لم يكن محبذاً بل منبوذ، والحركة التعاونية في السبعينيات كانت مزدهرة، حتى إن مواطنين كانوا يعملون طوعياً في بناء مدارس ومستوصفات، ويتبرعون بأراضيهم من أجل شق طرق تصل إلى أقاصي الأرياف. أي أن السياق السياسي والاجتماعي والثقافي هو ما يجعل الناس راغبين في أن يكونوا داخل الدولة أو خارجها.

– بدون شك. لكن هناك فرقاً بين مجتمع يستجيب، ومجتمع يقاوم.

● البقية في الصفحة 4

■ كل ما نتمناه هو أن يتبنى الاشتراكي القضية الجنوبية بوضوح وينضم بالكامل إلى الحراك الجنوبي

■ «الحراك الجنوبي» مُسمى طلع تلقائياً من الشارع واستبداله بأي مسمى آخر ليس مفيداً

مروان مسعود: عدت للنادي وقال لي عبدالجبار سلام: "اذهب للحراك أفضل لك"!

انخراط رياضيي الجنوب في الحراك نتاج طبيعي للمعاناة!

يعيش نادي التلال هذه الأيام اهتماماً غير ملحوظ من قبل أهل السياسة، وهو الاهتمام الذي يأتي وفق أجندة معينة، ملعب "النداء" بحث عن لاعب تلالي كانت له بصمة واضحة في مسيرة الفريق خلال السنوات الماضية، سألنا مروان مسعود.. حاورناه.. وتطرقنا لقضايا هامة لعل أهمها ما يدور على ساحة الجنوب هذه الأيام من حراك سياسي.

■حاوره: شفيع العبد

■ لماذا ابتعد اللاعب مروان مسعود عن كرة القدم والتلال؟

– بادئ ذي بدء أشكر كل من سأل عني، والشكر موصول لصحيفة "النداء"، ابتعدت عن ممارسة كرة القدم مرغماً بسبب الإصابة ونكران الجميل الذي تعرضت له من قبل إدارة النادي. أنا –وأعوذ بالله من كلمة أنا– خدمت التلال ومنتخب الشباب والمنتخب المدرسي، ولم يقدروا كل ذلك.. تجاهلوه.. ولم يسألوا عني مجرد سؤال!

■ المشهد الرياضي عامة، والجنوبي على وجه الخصوص، وصل إلى حالة من تسييس الرياضة على حساب الكفاءات وأهل الخبرة، كيف تنظر لهذا؟

– دعني أوضح لك أن الاتحاد الدولي "الفيفا" يمنع منعاً باتاً تدخل السياسة في شؤون الرياضة، وهذا يدل على مكانة الرياضة والخصوصية التي تتمتع بها، وأهميتها في خدمة الشعوب، وتعكس الوجه الآخر لثقافة الدولة ونظامها، ولذلك يفرض الاتحاد عقوبات تدريجية تصل إلى تجميد النشاط الرياضي لأية دولة في العالم تخالف ذلك، ويتم عزلها رياضياً لأن الاتحاد الدولي ينطلق من مبدأ أن الرياضة تصلح ما تفسده السياسة، ولكن للأسف عندنا حصل العكس، حيث إن السياسة أفسدت ما تصلحه الرياضة، بل وأفسدت كل شيء حلو في الجنوب كله، والسبب هو حرب صيف 94، حيث تأثرت رياضة وأندية الجنوب ومنها التلال، ولم تستطع التأقلم في وضع جاء انعكاساً لواقع فرضته الحرب، لأنها في الأصل غير معتادة عليه، لأن رياضة الجنوب كانت تعتمد على نظام مؤسسي مخطط له بدعم الدولة، بعكس رياضة الشمال التي تعتمد على دعم رجال الأعمال والمشائخ. وهذا الاختلاف الكلي في الثقافتين يعود لنهج النظامين على مدى أكثر من عقدين من الزمان، وحتى توقيع مشروع الوحدة، لهذا نلاحظ أن رياضة الشمال تطورت قياساً بما كانت عليه قبل الوحدة، بينما تدهورت رياضة الجنوب بشكل ملحوظ.

■ لكن هناك محاولات يبذلها البعض هذه الأيام للاهتمام برياضة الجنوب وبالذات أندية عدن.

– حتى الدعم غير المحدود وتسابق الساسة ورجال الأعمال، ومنهم أحمد علي عبدالله صالح وحافظ معياد ورشاد هائل، دليل واضح على المكانة التاريخية والسياسية للتلال بما يمثله من هوية رياضية لعدن والجنوب. ولولا "الحراك الجنوبي" لما دعموا أندية عدن، وهو دعم يفتقر للمؤسسية، فالتلال مثلاً كان يعتمد على نظام مؤسسي وتخطيط يهدف إلى الحفاظ على الانتماء للتاريخ والهوية، تأثر كغيره من الأندية بسبب الواقع المحيط به، بل إن هذا الدعم كان السبب في إفساد لاعبي التلال. وبصراحة كانت هناك أيادٍ دخيلة على النادي مدعومة بخفايا سياسية مدروسة، عملت لإيصال رياضة الجنوب والتلال إلى نسيان هويتهم وتاريخهم من خلال تهميش اللاعبين ومحاربة النجوم والكوادر الإدارية والإعلامية وأخذ الأراضي والمساحات التي كان يعتمد عليها شباب الجنوب في ممارسة الألعاب، لهذا نلاحظ أن جميع أندية الجنوب الكبيرة والصغيرة في الدرجة الثانية، حيث كانت أكثر إبداعاً، أين التلال والشرطة والجيش والميناء وشمسان والشعلة وحسان والوحدة وشعب حضرموت والشرارة والطليعة والتضامن وأهلي الغيل وعرفان وفحمان ونصر الضالع..؟

■ ما هي أسباب عزوف بعض الرياضيين وابتعادهم وهم في ريعان الشباب؟

– مثال بسيط لما تقول فإنه خلال موسم او موسمين ابتعد عن التلال 11–12 لاعباً وهم في ريعان الشباب، وعندهم القدرة على العطاء لسنوات قادمة، وكانوا نجوماً وهم: مروان مسعود، باسل عوض، عصام السمان، محمد العرشي، فهد جميل، رياض قريشي، عصمت وعاصم خدشي، سند فهد، ناظم ناصر، باسل سليمان، عبدالرؤوف عبدالله، وآخرهم فتحي جابر. ومن بين الأسباب غياب الاهتمام بالمواهب.

■ على ذكر فتحي جابر.. كيف تنظر لموضوع الاستغناء عنه من قبل إدارة النادي بتلك الصورة؟

– ما حصل لفتحي جابر دليل واضح على العشوائية التي وصلت إليها إدارة النادي، أو بالأصح اللجنة المؤقتة للنادي، حيث تقوم بشطب لاعب، وهي لجنة مؤقتة، على سبب تافه. وحسب علمي إن عبدالجبار سلام كان وراء شطب اللاعب. بالنسبة لعبدالجبار سلام يعمل على محاربة أبناء النادي، وأستغرب سكوتهم على هذا الشخص، وقبولهم باستمراره في قيادة النادي، وأنا واحد ممن حاربهم عبدالجبار، فعند عودتي للنادي قبل 6 أشهر قال لي: "ماذا جاء بك..؟ لا يوجد لك مكان"، فرددت عليه: يعني تطلب مني أن أذهب للحراك؟ فقال: اذهب للحراك.

■ تحدثت عن الحراك وهناك أيضاً رياضيون انضموا إليه.. ما رأيك؟

– من ناحية دخول الرياضيين الحراك السلمي هو نتاج طبيعي، وبصراحة هذه المرة الجنوبيون ينطلقون من مبادئ التصالح والتسامح بسبب المعاناة، ولسان حالهم يقول لدغنا من جحر عدة مرات، ولن نلدغ هذه المرة، وقد جمعنا الحراك ضد وحدة الإنهاك. وفي تصوري إن هذا هو تجسيد لوحدة أبناء الجنوب بمختلف شرائحه، ونضالهم السلمي يدل على ثقافة غير مسبوقة في الوطن العربي، ولكن للأسف تقابله السلطة بالقتل والاعتقال.

■ سنصعّد قضية العبث بتاريخ الجنوب الرياضي وهويته للهيئات الدولية!

● مروان مسعود وفتحي جابر

■ كيف تنظر لواقع الإعلام الرياضي؟

– الإعلام الرياضي يعيش وضعاً صعباً في ظل المحسوبيات وتدخلات السياسة، حتى صحيفة "الأيام الرياضي" أوقفوها دون ذنب، مع العلم أنها تعمل بمهنية في نشر جميع الأحداث الرياضية، إلا أنها عوقبت مثل "الأيام" السياسية. ولأن "الأيام الرياضي" كانت محافظة على هوية وتاريخ رياضة الجنوب من خلال إفرادها حيزاً لرياضة زمان ونشر مشاكل أندية الجنوب ومعاناتها، وكشف سلبيات القائمين على الرياضة، ولهذا أوقفوها!

■ رياضة الجنوب تدهورت؛ الكل يقول هذا.. لكن دون أن يعملوا شيئاً.. ألا تفكرون كرياضيين في تحرك مستقبلي جاد؟

– رياضة الجنوب تعاني بسبب تدخلات السياسة، ونحن كرياضيين كنا لا نتمنى أن نصل لهذه المرحلة، وكنا نتوقع أننا سنكون في منأى عن السياسة، لكن لابد أن يكون لنا موقف مما يحدث، وسنطرق كل الأبواب من أجل أن تعترف السلطة بوجود أزمة رياضية سياسية سببها حرب صيف94، لأنه لا يستطيع أحد أن يجد حلاً قبل أن يعرف سبب المشكلة، ولهذا الاتحاد الدولي فصل الرياضة عن السياسة لضمان عدم تأثر الرياضة بما يحدث في الدول. بصراحة إذا استمرت السلطة في نهجها الاستعلائي فإننا كرياضيين سنكون مضطرين لإيصال رسالتنا إلى الاتحاد الدولي الفيفا واللجنة الأولمبية الدولية ومختلف الهيئات الرياضية الدولية بأية طريقة، وسنشرح لهم أن هويتنا الرياضية وتاريخنا يتم طمسه تدريجياً من خلال التهميش، والدليل ما وصلت إليه رياضة الجنوب، وأن يقوم بإرسال لجنة محايدة وتتأكد من صدق ما نقوله. يا أخي برشلونة الإسباني عندما يلعب على ملعبه في النوكامب، فإن 100 ألف متفرج يرفعون أعلام كتالونيا وينشدون نشيدهم الخاص بهويتهم وهم دولة، فما بالك بدولتين، ولم تتدخل السلطة لقمعهم، وهذا دليل على الديمقراطية والتمسك بالثقافة.

مقتطفات من الحوار:

● أنيس السماوي وصالح باصرة خدموا النادي بتفان وإخلاص وموضوعية ولكن للأسف لم يتركوهم ليواصلوا البناء

● غياب التخطيط وتخلف البنى التحتية والعشوائية أسباب رئيسية لتراجع الرياضة وعدم تطورها

● لا أتصور إقامة خليجي 20 في عدن لأنهم لا يريدون ذلك لأسباب سياسية والأيام ستكون بيننا

● أشكر عارف الزوكا رئيس اللجنة المؤقتة للنادي لتواصله معي وعرضه حل مشكلتي ولكنني قلت له إنها ليست مشكلة شخصية بل مشكلة كل رياضيي الجنوب

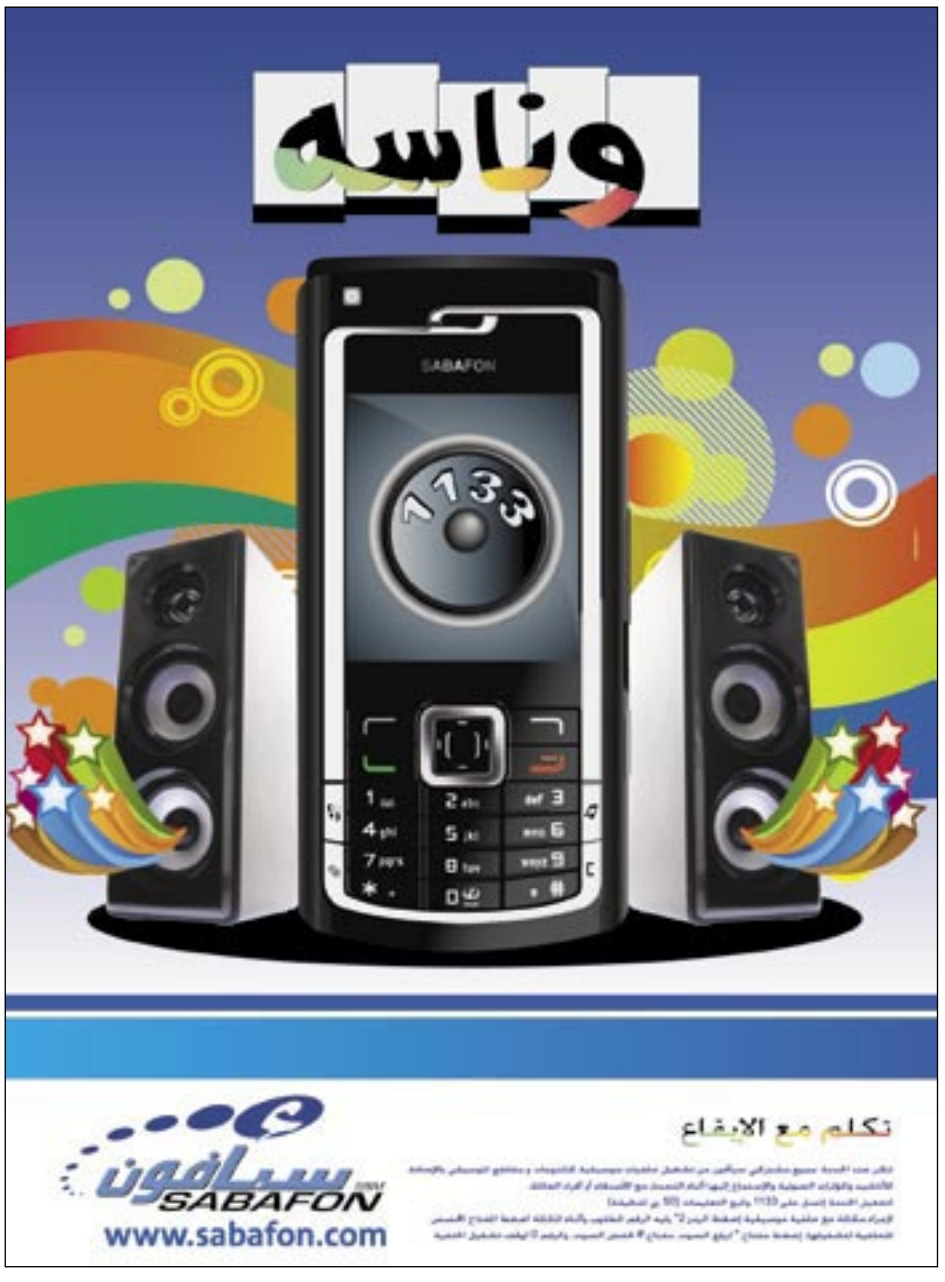

الاختفاء المدهش للمقالح.. وسفن الأسلحة!

فوزي الكاهلي

التريث لأكثر من 6 أسابيع قبل أن أحسم أمري بكتابة هذه المادة عن اختفاء/إخفاء الأخ اليمني والزميل الصحفي محمد المقالح (عجل الله ظهوره).. اقتنعت أخيراً أنه كان تريثاً غبياً، يضاف إلى سجلي الحافل بقائمة طويلة من القرارات والمواقف والتصرفات الأشد غباوة محلياً وإقليمياً ودولياً! تصوروا، لقد اعتقدت أن الكشف عن وجود عبدالرحيم محسن –يمني وصحفي أيضاً– في سراديب الأمن السياسي، بعد أيام من نفي وجوده، سوف يتكرر مع المقالح، ولا يهم فارق السنين بين الحالتين، ولا توجيه تهمة حيازة "قارورة خمر" للمخفي حالياً. المهم نعرف أين الضائع حقنا، وبعد ذلك يحلها الله.

في جلسة قات أيام العيد، علق قيادي في الحزب الحاكم على ما جرى للمقالح بمزحة لم يستبعد فيها سفره سراً إلى إيران لتلقي تدريب عسكري في أحد معسكرات الحرس الثوري في مجال التوجيه المعنوي! ولا أخفيكم أن عدم الكشف عن مصيره طيلة ما مضى من شهر ونصف على تغييبه، بدأ يثير خشيتي من تحول المزحة إلى بيان لمصدر مسؤول يرجح مغادرته البلاد بعد فشل الأمنية الكبيرة للعثور عليه في الأراضي اليمنية.

ثم بعد شهر أو شهرين يعلن مصدر أمني آخر عن أن البحث المتواصل عنه –ليلاً ونهاراً– قد مكن وزارة الداخلية من معرفة وجوده في سجن بالسعودية يقضي فيه فترة عقوبة تأديبية على تسلله إلى المملكة للبحث عن عمل وليس معه "فيزا" قانونية! وتأكيد المصدر الأمني على وجود مفاوضات بين السلطتين في البلدين الشقيقين، من أجل الإفراج عنه بضمانة رئاسية يمنية، يسبقها تعهد المقالح بعدم دخوله السعودية عن طريق التهريب.!

تخيلوا أن غبائي المزمن قادني أيضاً للتفكير بإمكانية حدوث سيناريو قد لا يخطر على بال أكبر حمار (أمني) لإماطة اللثام عن مكان وجود المقالح منذ منتصف سبتمبر الفائت. السيناريو باختصار شديد: إعلان العثور عليه في زنزانة تابعة للأمن القومي تقع بإحدى ضواحي العاصمة، تم سجنه فيها بطريق الخطأ، أو لأنه ألقي القبض عليه وهو يحمل أوراقاً مزورة لا توضح هويته الحقيقية، وهو ما أوجد التباساً (أمنياً) تجاه اسمه وشخصيته، ولذلك سيتم إحالته للمحكمة بتهمة التزوير وانتحال شخصية، ليقول القضاء كلمته فيه وينال جزاءه العادل! بيني وبينكم؛ تزوير وانتحال شخصية أفضل وأشرف من شرب خمر أو إدارة شبكات دعارة، وأحسن من بقائه مغيباً لا ندري أما زال حياً أم (نُقل) إلى الرفيق الأعلى.. لا سمح الله.

بالمناسبة، وعلى ذكر تزوير الأوراق الرسمية، مازال فهمي المحدود عاجزاً عن استيعاب حقيقة ما أثير في الأسابيع الأخيرة عن سفن محملة بالأسلحة في الشواطئ اليمنية. قناة روسيا اليوم الفضائية تنفرد بخبر عن وصول سفينة محملة بأسلحة صينية ثقيلة إلى سواحل الحديدة. الخبر يفجر قضية –فضيحة– تتضارب بشأنها التصريحات والمصادر الرسمية، وكأن الخبر يتحدث عن وجود مفاعل نووي يجعل اليمن الضلع الثالث –بدلاً عن العراق– في مثلث الشر، إلى جانب إيران وكوريا الشمالية! مصدر أمني يؤكد خبر السفينة، ولكنه يقول إن أوراق ملكية وزارة الدفاع للأسلحة مزورة، والمستوردون لها ومعهم أعضاء برلمانيون يؤكدون العكس. وفي خضم اشتعال الحديث عنها تختفي السفينة من الحديدة، ويليه خروج نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ليقول إن السفينة لم تدخل المياه الإقليمية اليمنية من الأساس، وأما مصير الأسلحة فيبدو أنها أصبحت في المشمس.

خبر ثان خاص بقناة العربية عن سفينة إيرانية محملة بأسلحة ثقيلة مرسلة للحوثيين، وصلت إلى ميناء ميدي في حجة، وهي قيد احتجاز السلطات اليمنية. إيران تنفي واليمن تلتزم الصمت وهي ترفع شعار "لا تشلوني ولا تطرحوني". ويبقى الغموض محيطاً بمعظم جوانب القضيتين. لا بأس في استمرار الحديث عن السفينتين باعتبارهما لغزين محيرين. المهم ألا نتفاجأ بمصدر مسؤول يعلن هروب محمد المقالح على إحداهما إلى إيران أو إلى بني ظبيان. وأسأل الله حسن الختام.

أيام وذكريات

عبدالباري طاهر

"أيام وذكريات"؛ عنوان مذكرات الدكتور حسن محمد مكي. وحسن مكي واحد من مهندسي السياسة اليمنية لأكثر من 3 عقود. سياسي مخضرم، عركته التجارب والسنون، وكان واحداً من اليسار القومي بالمعنى العام. لعب دوراً في مسار ثورة سبتمبر، وتقلد عدة مناصب سياسية مهمة: رئيس وزراء ووزيراً للخارجية أكثر من مرة، ووزير الاقتصاد، ورئيساً لجامعة صنعاء.

يقع الكتاب في 284 صفحة قطع متوسط، إضافة إلى الصور التي تغطي مراحل مختلفة من حياته.

إيجابي أن يهتم السياسيون اليمنيون بتدوين مذكراتهم وذكرياتهم. فاليمن بلد مدفون تاريخه منذ سبأ وحتى اليوم، وقد شكا الإمام الشوكاني ومن قبله لسان اليمن الحسن بن أحمد الهمداني، ما يتعرض له اليمانيون من غمط وتناس وإهمال، وطمس عامد في أحايين كثيرة.

● مكي

تدوين الفسيل والمروني والنعمان والشامي والمقبلي والمقدمي وجزيلان وسنان والأحمر والسنيدار والحبيشي وبركات والراعي وأحمد بركات ويحيى مصلح ومحمد عبدالعزيز سلام وغيرهم.. أمر مهم. فبغض النظر عن الخلاف والاتفاق، فإن الأهم تدوين الوقائع ورؤية كل واحد من هؤلاء الذين أسهموا بدور في أحداث ووقائع الحركة الوطنية والثورة.

دون حسن مكي الذي يبدو أنه كان يحتفظ بتسجيل للوقائع، أو أن ذاكرته حية تخزن تفاصيل أحداث قد أخملتها وقائع أكبر.

في المقدمة يأتي الدكتور على ذكر إمارة الإدريسي في المخلاف. وكانت صبيا منطقة آل زكري المركز الأهم لهذه الإمارة التي كان جده يحيى أحد وزرائها. ولعب والده دوراً في معارضة "معاهدة مكة" التي وضعت الإمارة الإدريسية تحت الحماية السعودية كمقدمة لابتلاعها بدعم وتأييدي بريطاني، فالإمارة التي ورثتها بريطانيا عن إيطاليا قد ألحقت بسلطنة نجد والحجاز لإضعاف اليمن.

انضم والده لصنعاء بعد خسارة المخلاف الذي كان جده إحدى ركائزه، وانضم إلى حركة الأحرار ليسجن 4 أعوام.

يأتي مكي على طفولته في مدينة الحديدة، والشغف بالتعلم، والإلحاح على والده للابتعاث للخارج ليكون من أوائل الطلاب إلى بيروت في بعثة الأربعين، ممن كان لهم دور في الحياة السياسية والعسكرية والإدارية فيما بعد.

المذكرات مصاغة صياغة متينة ومقتصدة، فيذكر مراحل الطلب المختلفة. ولعل أهم ميزة تتسم بها المذكرات التواضع الجم لصاحبها، والاعتراف بأدوار وذكاء زملائه وأساتذته وكل من أسدى إليه مع وفا. فيذكر أن إبراهيم علي صادق كان من الطلاب النابهين، وكان يحتل المركز الأول.

كما يشيد بكل زملائه بحب، ويذكر الأستاذ مساوى أحمد الحكمي، وهو من الرجال المهمين، وعلماء الاقتصاد القليلين. يذكر أن أستاذه مساوى هرب من اليمن إلى السعودية لأنه خطب في يوم عيد النصر في تعريض بالإمام "نموت نموت جميعاً ويحيا الإمام"، وتخرج من القاهرة ليصبح بعد الثورة نائباً لوزير المالية، ثم رئيساً لمجلس إدارة التجارة الخارجية.

لا يبالغ مكي في دوره، ولا يقزم أدوار الآخرين. فهو أمين وموضوعي ودقيق في تتبع الأحداث. وكان إلى جانب التغيير الثوري، ورفض المساومة على الجمهورية رغم ما تعرض له من ضغوط ومتاعب، لعل أبشعها على الإطلاق الاعتداء على حياته، ثم "التضحية بثور". حينها كان المسؤول الثاني في المؤتمر الشعبي العام، وقائماً بأعمال رئيس الوزراء، وهو ما عنى ويعني أن أصغر فرد في القبيلة أكبر من أي رأس في الحكم. فالعصبية القبلية هي الأساس، أما الدولة فلا تزال في دور التكون والاحتمال.

أروع وأصدق تعليق على اعتداء شيخ القبيلة على أهم رجل في الدولة بعد الرئيس علي عبدالله صالح، و"إمطاره" بالرصاص، ما جعل نجاته من الموت مصادفة دفع ثمنها حياتهم 3 من حراسته الأوفياء، كان تعليق الدكتور عبدالكريم الإرياني: "ذبحت الدولة يوم ذبح الثور". وأصبح تعليق الإرياني مضرب مثل.

اشتمل الكتاب على عدة عناوين، فبعد التمهيد والمقدمة؛ السعي للحصول على المعرفة وفكرة السفر للخارج، وتحقق الحلم الذي جسد شغفه للمعرفة، والإصرار العنيد عليها.

في مدينة بدأ التفتح السياسي بفضل الاحتكاك بشخصيات لها اهتمامات سياسية: عبدالله المقحفي، والشهيد محمد عبدالكريم الصباحي الذي كان يزودهم بأعداد "صوت اليمن"، كانت تعز حينها المدينة الثانية بعد عدن من ناحية انتشار الأفكار السياسية وتخلق المعارضة "السرية".

كما يرسم الخلاف بين ولي العهد أحمد و"سيف الإسلام" عبدالله وزير المعارف حينها، حول إرسال البعثة، فقد كان أحمد يعارض إرسال أي طالب للخارج، وكان أحمد حينها الرجل القوي.

في مدرسة القاصد بصيدا توزع الطلاب الأربعون على الفصول الخامس والسادس ابتدائي، بينما ذهب بعضهم إلى طرابلس، ومنهم كاتب الذكريات.

تتسم أيام وذكريات حسن محمد مكي بالدقة وسلامة ورقي التعبير، وفنية العنونة، والاهتمام منذ البدء بالجانب السياسي "المعارض"، ويبدأ الخيط من قراءة "صوت اليمن". وفي مصر يلحظ مكي، خصوصاً بعد 1955، بداية الصخب السياسي، وبروز الاتجاهات السياسية المختلفة ونشاط الإخوان المسلمين.

وكزملائه اليمنيين كان كثير التردد على الشهيد سيد قطب (الزعيم الإخواني، والأديب الكبير متعدد المواهب)، والأستاذ عبدالله القصيمي العالم الأزهري، والمفكر الكبير المتحرر. ويشير إلى الطلاب المترددين على قطب والقصيمي: محمد أنعم غالب، حسين الحبيشي الذي كتب مذكرات من أهم المذكرات اليمنية بل والعربية، وإبراهيم صادق، وربما كان إبراهيم صادق أكثر جرأة في تبني أفكار القصيمي الذي كان اسمه قد ارتبط "بالإلحاد" بعد إصدار كتابه المهم "هذي هي الأغلال"، وأصدر بحقه مفتي السعودية محمد بن إبراهيم آل شيخ فتوى: بالتكفير، وعدم قبول توبته، وإحراق الكتاب، وتجريده من جنسيته.

جدير بالذكر أن أتباع القصيمي وزملاءه وأصدقاءه في مصر منذ الأربعينيات كانوا من السياسيين والطلاب والأدباء والكتاب اليمنيين.

بقراءة ذكريات مكي يستطيع القارئ تتبع الخط الثوري السبتمبري، فاستقلالية مكي عن الاتجاهات اليسارية: الإسلامية والقومية والماركسية، جعلته أقرب للضباط الأحرار، وأقرب أيضاً إلى مصر عبدالناصر، وإن كان لم يحمه من الاعتقال مع الحكومة اليمنية التي كان عضواً فيها.

ما يلفت الانتباه في أيام وذكريات مكي، صدقه وتواضعه الجم في رصد الأحداث التي شارك فيها، والحديث عن نفسه من خلال الصف السياسي الواسع المعارض لسياسات السلال والقيادة المصرية. وفي قراءته السياسية للصراع حينها قدر من الفطنة والإدراك والمسؤولية، وكان منحازاً للصف الجمهوري، وللثورة والحركة والتنمية، وقد تعرض لحادث أليم أثناء تحركه لإيقاف القتال بين القوات المسلحة في أحداث أغسطس 68.

الدكتور حسن مكي، ككثير من القيادات السياسية المخضرمة والمجربة: أمثال الدكتور عبدالكريم الإرياني، والدكتور محمد سعيد العطار قبل وفاته، والأستاذ حسين الحبيشي.. وعشرات غيرهم، جرى تهميشهم واستبعادهم، مما حرم الحكم من خبرات قديرة وكفؤة.

أيام مكي بحاجة إلى أكثر من تحية. فهي ترسم الخط الناضج والحصيف في مسار الحركة الوطنية، والتطور السياسي لثورة سبتمبر 62. والمؤلف سياسي محنك، ومدني بنى مجده بالتعليم. لم يرتهن للقبيلة أو للعصبيات المتخلفة. عقلاني في التفكير. ورغم عقلانية التفكير، والميل أكثر للاعتدال والاستقلالية، لم يسلم من الاستهداف، وأكثر من مرة.

"من لهذا الأيوب الصابر" (تضامن)

يوماً عن يوم، تكبر معاناة الفنان الكبير أيوب طارش. أيوب الصابر والفنان المبدع الذي أسهم في هندسة وجداننا الوطني، وأثرى مشاعرنا وعقولنا بلحنه الآسي والجميل.

وزع الفنان شبابه وقواه نغماً زاهياً وألحاناً آسية وحزينة في نفوس الملايين. غنى غرائس الأعناب، وحقول البن، وشواجب الذرة. وناجى المهاجرين، وأضاء درب العشاق. وسامر المدافعين عن العرض والأرض، وسفح العمر فناً يبني مجد الإنسان في وطن يحلم بالحرية والعدل والتمدن والحداثة.

جسَّد الإنسان والأرض في أهازيج رائعة وحميمية.. ألا يعادِ شيء من الوفاء لإنسان أعطى، وكان عطاؤه غزيراً وغير مجذوذ.

﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة للاخ العزيز

عبدالباسط عبدالصمد درويش وجميع أفراد أسرته الكريمة

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى والدته الفاضلة

داعين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ومغفرته وأن يسكنها فسيح الجنان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون: احمد محمد مقبل، فوزي غالب، د. عبده أحمد صالح، سمير غالب، سامي غالب، د. راغب القرشي، عبدالعليم مقبل، عبدالجبار الجنيد

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066

منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

لا تمولوا بناء قدرة أي دولة

بقلم: توماس فريدمان

إنها اللحظة الحاسمة في أفغانستان وإليكم رأيي: علينا التفكير في كيفية تقليص آثارنا وأهدافنا في هذه البلاد بطريقة مسؤولة، لا الغوص في أكثر في مشاكلها. بكل بساطة، لا نملك الشركاء الأفغان أو الحلفاء الشمال الأطلسيين أو الدعم المحلي أو الموارد المالية أو المصالح الوطنية الكافية لتبرير جهود بناء الأمة الموسّعة والمتواصلة في أفغانستان.

أستند في هذا الاستنتاج إلى مبادئ ثلاثة. أولاً، عندما أعاود التفكير في لحظات التقدم كلها التي حصلت في هذا الجزء من العالم – وإلى الأوقات كلها التي حقق فيها طرف أساسي في الشرق الأوسط إنجازاً رسم ابتسامة عريضة على وجهي – أرى أن قاسماً مشتركاً واحداً يجمع بينها وهو التالي: لا علاقة لأميركا بهذا الإنجاز على الإطلاق.

ساعدت أميركا في بناء المشروع الذي أطلقوه ولكن التغيير المفاجئ لم يبدأ معنا. يمكننا أن نضرم النار ولكن الأطراف المعنية ملزمة بإشعال نيران الاعتدال. ومتى حاولنا الاضطلاع بهذه المهمة مكانها، ومتى رغبنا في تحقيق هذا الإنجاز أكثر منها، عرفنا الفشل وأصابها التخاذل.

لم تأت معاهدة السلام في كامب دايفيد بمبادرة من جيمي كارتر. بل توجّه الرئيس المصري أنور السادات بنفسه إلى القدس عام ١٩٧٧ بعد أن أجرى وزير الشؤون الخارجية الإسرائيلي موشي دايان المحادثات السرية في المغرب مع مساعد السادات حسن طوهامي. وقررت الدولتان عندئذ السعي وراء معاهدة سلام منفصلة – بعيداً عن إطار عمل جنيف الشامل الذي أراد كارتر اعتماده.

بدأت معاهدات سلام أوسلو في أوسلو – وكانت سرية في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣ بين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع، والدكتور الإسرائيلي يائير هيرشفلد. وضع الإسرائيليون والفلسطينيون بمفردهم اتفاقاً شاملاً وكشفوا عن تفاصيله أمام الأميركيين في صيف عام ١٩٩٣، ما أثار الدهشة في واشنطن.

عرفت خطة زيادة عديد الجنود الأميركيين في العراق النجاح العسكري لأنها تلت التمرّد العراقي الذي أشعله القائد العشائري السني، الشيخ عبد الستار أبو ريشة الذي استعان بقواته الخاصة وسعى إلى طرد المجرمين الداعمين لتنظيم القاعدة الذين استولوا على البلدات السنية وفرضوا فيها نمط العيش المتطرّف. وساهمت خطة زيادة عديد الجنود الأميركيين في دفع هذا التحرّك إلى الأمام. ولكن العراقيين أنفسهم أشعلوا هذه الشرارة.

شكّلت ثورة الأرز في لبنان والانسحابان الإسرائيليان من غزة ولبنان والثورة الخضراء في إيران وقرار باكستان بمكافحة حركة طالبان في وازيرستان – لأن حركة طالبان كانت تهدد الطبقة الوسطى الباكستانية – خير مثال على الأكثرية المعتدلة والصامتة التي تأخذ المبادرة بنفسها.

مفاد الرسالة: "لا يتغيّر الناس عندما نطلب منهم ذلك، بل يتغيّرون عندما يتوصلون إلى هذا القرار بأنفسهم"، وذلك استناداً إلى أقوال الخبير في السياسة الخارجية في جامعة جون هوبكينز مايكل ماندلبوم.

نفوز عندما تقرر الأكثرية المعتدلة الصامتة الإمساك بمقاليد مستقبلها. نخسر عندما ترفض الأمر وإن أقدمنا على دفعها إلى التسوية بخلاف إرادتها. يشعر القادة المحليون بأنهم يتحكمون بنا، فيستغلون نيتنا الحسنة الساذجة ووجودنا لكي ينهبوا بلادهم ويلحقوا الهزيمة بأعدائهم في الداخل.

هذه هي نظرتي إلى أفغانستان اليوم. لا أرى أي شرارة معتدلة. بل أرى وزيرة الشؤون الخارجية الأميركية وهي تتوسل إلى الرئيس حميد كارزاي لكي يقدم على إعادة إجراء الانتخابات التي زيّف نتائجها لمصلحته. كما أرى أميركا وهي ترجو الإسرائيليين لوقف عمليات الاستيطان الجنونية أو الفلسطينيين للمشاركة في المفاوضات. حان الوقت للكف عن تقديم الدعم المالي إلى تفاهاتهم. فليباشروا جميعاً بدفع ثمن تطرفهم بالتجزئة لا بالجملة. سنرى عندئذ بعض التحرّك.

ماذا لو أقدمنا على تقليص وجودنا في أفغانستان؟ ألن يستعيد تنظيم القاعدة سلطته؟ ألن تستعيد حركة طالبان نشاطها؟ ألن تنهار باكستان؟ ربما أو ربما لا. نصل بالتالي إلى مبدئي الثاني: في الشرق الأوسط، السياسات كلها – السياسات الهامة – تحصل في الصباح الذي يلي الحدث البارز. عليكم التحلي بالصبر. أجل، في الصباح الذي يلي خفض عديدنا في أفغانستان، ستحتفل حركة طالبان وستهتز باكستان وسيصدر بن لادن شريطاً يعبّر فيه عن سعادته.

في الصباح الذي يلي هذا الحدث البارز، ستبدأ فصائل طالبان بالتقاتل فيما بينها وسيضطر الجيش الباكستاني إلى تدمير طالبان في بلاده كيلا يتعرّض للهزيمة على يدها، وسيقدم أمراء الحرب في أفغانستان على تقسيم البلاد. وفي حال خرج بن لادن من كهفه، ستقوم طائرة من دون طيّار بإزالته عن الوجود.

أما مبدئي التوجيهي الأخير فهو التالي: نحن العالم. إن دولة أميركا القوية والمعافاة والواثقة بنفسها تساهم في تماسك العالم وفي سيره على الطريق اللائق. سيشكّل ضعف أميركا كارثة لنا وللعالم بأجمعه. قد ترحّب الصين وروسيا والقاعدة بفكرة استنزاف أميركا لمواردها في أفغانستان. أما أنا، فلا.

قدّم الجيش الأميركي تقييمه. وجاء في هذا التقييم أن إرساء الاستقرار في أفغانستان واستبعادها عن لائحة التهديدات يتطلبان إعادة بناء البلاد بكاملها. لسوء الحظ، سيستوجب هذا المشروع ٢٠ عاماً على الأقل ولا يمكننا تحمّل كلفته. إذاً على القادة السياسيين الأميركيين الإصرار على وضع استراتيجية من شأنها الاستفادة من الأمن وخفض الكلفة وعديد الجنود الأميركيين في آن. بكل بساطة، لا نملك الفائض الكافي من المال الذي كنا نملكه عندما باشرنا الحرب على الإرهاب بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) – ونحتاج إلى بناء الأمة في بلادنا. علينا التصرف بذكاء. لننه عملنا في العراق لأن النتيجة المقبولة هناك من شأنها أن تنعكس إيجاباً على العالم الإسلامي والعربي بكامله ولنحدّ من وجودنا في الأماكن الأخرى. قضية العراق مهمة.

صحيح أن خفض عديدنا في أفغانستان قد تنتج عنه تهديدات جديدة ولكن توسيع نطاق عملياتنا هناك سيكون له الأثر ذاته. أفضل التعامل مع التهديدات الجديدة في حين تتّصف أميركا بالقوة.

© c.2009 New York Times News Service

الخطف كسياسة رسمية

ضمير المقالح في مواجهة قوة الطغيان

عبدالكريم الخيواني
AKarim kh@yahoo.com

● المقالح (ارشيف)

أخي محمد؛ ها أنت تمضي أسبوعك السادس مختطفاً ومخفياً قسرا، لم تجد المحاولات للكشف عنك، الكل يعرف أن جريرتك الوحيدة أنك صاحب رأي، وأن موضوعيتك وضميرك الرافض للصمت على جرائم وانتهاكات الحرب، هما وراء اختطافك وإخفائك، ولا مستفيد من ذلك إلا السلطة وأجهزتها الأمنية.

تعرف يا عزيزي السلطة لا تحترمنا نحن مواطنيها، الرئيس إن لم يحرض فلا يذكر الصحفيين بخير، والأمن القومي يعتبر الصحافة الناقدة والصحفيين غير الموالين، الخطر المحدق بالوطن والسلطة والوحدة والمنجزات العملاقة، وغير العملاقة. والوزير اللوزي يعتبر كل صحفي خارج ديوان الوزارة، خارجاً عن القانون.

مشكلتهم يا محمد معك أخلاقية بالدرجة الأولى، ففي حين وجدوا أن الأغلب صار مهيأ لحرب سادسة في صعدة لا تبقي ولا تذر، أطلقوا عليها اسم الأرض المحروقة، بدوت وحدك، توقظ الضمائر، تحرجها، تكشف التواطؤ، تشير نحو الجرائم. كنت ضمير اليمن المفقود، فلم يتحملوك، ولم يطيقوا أن تكون شاهدا على ما يحدث، موقفك من جريمتي سوق الطلح والعادي، جعلهم يخافون من كشفك للجرائم المتتالية، التي لم تتوقف طيلة الحرب.

عندما قرأت رسالتك لرئيس الجمهورية في بداية الحرب السادسة، قلت لنفسي بكل ما حملته الرسالة من صدق هل ستفهم كذلك. نصحوك أو هددوك، فلم تسكت! ولم تمكنهم من نفسك، استعجلوا اختطافك ليلة عيد، أفسدوا على أولادك ومحبيك وإخوانك العيد، عقابا على إفسادك أوهام انتصاراتهم. معركة محسومة سلفا بين ضمير حي، في مواجهة قوة طغيان، وإذا بالخطف سياسة رسمية في مواجهة حرية التعبير والنشاط السلمي، والتعذيب وسيلة إخضاع وكسر إرادة.

اختطفوك، وكأن اختطافك يغطي على جريمتي سوق الطلح والعادي! تكهن البعض أنها لإشغال الرأي العام، ورسالة تهديد للصحفيين، حتى يفقهوا! وقال آخرون إنها رسالة تهديد للكل، فاعتقال المئات لا يشكل رسالة تهديد عامة، لكن اعتقالك رسالة عامة تخيف الكثير. وقال آخر إن الاختطاف هو الخطوة الثانية، بعد عفو رئيس الجمهورية، لمن يعود لمزاولة نشاطه السياسي والصحفي، وهذه استراتيجية أمنية، جربت مع آخرين قبلك، وهي أسباب معقولة، فردية أو مجتمعة، وكلها تخريجات وتكهنات لخطفك واعتقالك وإخفائك وإرهاقك والتنكيل بك وأهلك، ويبقى المؤكد أن ضميرك وفاعليتك وأداءك الصحفي والسياسي سبب الاعتقال.

الكل يعرف أن صحفياً وسياسياً بحجمك لا يمكن أن يختطف، هكذا، فاليمن أولا وأخيرا دولة عربية من دول العالم الثالث، حيث معروف كيف تدار الأمور! ومن المستحيل ألا تعرف الأجهزة مكانك كما تدعي، عدم علمها، من؟ وكيف؟ وأين؟ ولماذا؟ والنفي الأمني لا ينفي مسؤوليتهم قانونا عن اختطافك، ليس بحكم ما يفترض، أو التهديدات السابقة، بل لأنه بنفس الطريقة المتبعة مع الكثير قبلك وبعدك، حيث تتحول جريمة الاختطاف وسيلة مرهقة للمخطوف وأسرته، فيضيع الأثر القانوني، ويبقى الهدف الوحيد هو تحقيق الإفراج، بأي شكل، لا أكثر، ولا أقل، لهذا لا داعي للخوض في تسريبات الأجهزة، يبقى المسؤول الوحيد الذي نطالبه بحكم صلاحياته، وباعتبار أن الخطف ليس من وظائف السلطة، ولا سياسة رسمية، عرضت في برامج الترشيح أو نيل الثقة.

ومسؤولياته، وتبعية أجهزة الأمن له، بالكشف عن مصير المقالح، والإفراج عنه، ومعاقبة مختطفيه، وهذا حق دستوري وقانوني للمقالح كمواطن على الرئيس، وحق شرعي أيضا، ألم يقل الخليفة عمر (رض)، لو كانت بغلة في بغداد لسئلت عنها؟ هنا نسأل عن مواطنين بشر اختطفوا، اعتقلوا، أخفوا قسرا، وفي صنعاء، في اليمن، وإن لم يسأل فمن يسأل؟

اللافت للانتباه أنه رغم كثرة جرائم الاختطافات، إلا أن أي تحقيق رسمي لم يفتح فيها إطلاقا، مع أن ذلك يخدم مزاعم الترويج السياحي مثلا، ويطمئن الأجانب أن السلطات لا تشجع على الاختطافات، مثلا، وأن الخطف جريمة وغير مبررة، لا فرق بين اختطاف رسمي واختطاف قبلي، وإلا كيف نستنكر بني ظبيان إذا اختطفوا أحداً، ولا نستنكر جهازاً رسمياً يختطف، خطف أسود وخطف أبيض، ولا يمكن تحليل الخطف للمحلي، وتجريمه للأجنبي، الخطف يشجع على بعضه، حتى وإن كان الخطف المحلي لا يؤثر على السياحة، التي أنشئ لها وزارة ووزير، وخطط حكومية للترويج، و(مثلك يا صدق).

إنه ليس تصرف حكومة ولا وسيلة سلطة، القبائل تخطف وتقول فورا اختطفنا فلان من أجل كذا، ونريد كذا، وتكرم المختطف، عصابات المخدرات في كولومبيا، تختطف وتساوم، وتحدد هدفها، ولا تخفيه، لكن ما يحدث عندنا شيء آخر بعيد عن المنطق، والعقل تماما، ولكنه لا يعني أن الخلل في الاعتقاد، إن ثمة حدوداً للمنطق، للقانون، للعقل، للجنون، للحياء، لمقتضيات السياسة، في تصرفات السلطة، لا عيب أن نصر على دولة، وقانون، وحرية تعبير، وتداول سلمي للسلطة، وأن نتعامل على هذا الأساس، الخلل والعيب في من يرى عدم صوابية هذا الاعتقاد والتعامل، ويرفضه ويعاقب عليه.

قبلك، كانت الشورى المصادرة والمنهوبة، كانت يومية الأيام المعتدى عليها والموقوفة، بقوة السلاح، كان الزملاء فؤاد راشد والسقلدي، وإياد غانم، وحسين زيد بن يحيى، وفادي باعوم، والدكتور حسين العاقل، وبامعلم، وعسكر، ومعمر العبدلي، وصادق، وياسر، ووليد، وأصحاب بني حشيش،...، وكل المعتقلين، خوفا على الوحدة، أو على ذمة حرب صعدة، وأشهر تمر على الخطف والاعتقال والإخفاء، والضمير الجمعي مسترخ، لا يهزه الدم المباح في صعدة وسفيان، ولا القمع المخطط في المحافظات الجنوبية، 70 امرأة خضن معركة الإفراج عن ذويهن المعتقلين، لم يتوانين عن الاعتصام حتى صباح عيد، في حضور مدني خافت، وغياب اجتماعي سافر، كن ظاهرة تستحق التوقف والاحترام بقدر ما يستحق المتقاعسون الازدراء والشفقة.

في اليمن ثمة شيء مختلف، في كل شيء، في الخطف، في السلب، في النهب، في المحاكمات، في السياسة والإعلام، في طريقة التعامل مع المفردات، حتى في الكراهية والحب، والاعتصام، والاحتجاج والتضامن، خصوصية لا تنتمي للحكمة، قطعا.

فلا حرج عندما لا تهتز ضمائر بعض الأحزاب والنقابات والمنظمات والصحف، للضحايا واللاجئين والمشردين، لخطف أو اعتقال، أو أخفاء، أو قتل طبيب في مشفاه، صارت كلها أمرا عاديا، تطبعنا عليه، ولا نستنكره كما يفترض، ونرفضه ونجرمه، ونخجل منه، وتجد نفسها النخبة معفية حتى من الحرج، والبعض لا يهتم ولا يبالي، وهناك من لا يتفاعل إلا مع ما يهمه، وحقي أولا، البعض لا يتحرك إلا إذا وصلت النار لطرف ثوبه، والبعض خائف، أو مجامل أو منافق، والمنظمات ليس مع بعضها برامج تمويل للاختطاف، وبعضها مخالف لك في الانتماء، ويبقى صوت البعض فقط يذكر بك، في ظل اكتساح مشاعر اللامبالاة لحياتنا، وطغيان التبلد على عقولنا، وسيادة البلطجة على تفاصيل حياتنا.

الاعتصام أحيانا يتحول إلى زفة، واستعراض، و(من مع إلى معي)، وتجد أنه غالبا "ما يسلم على غير الضيف" كما يقول المثل الشعبي، وحتى القبائل لا أدري ما الذي سلبهم حميتهم، والمجتمع عموما ضاع منه إحساسه النبيل، النخوة، ونزعة الخير، والروح الإنسانية، والقيم والمثل، بل القول إن مبدأ التضامن الذي عرفته الجاهلية في حلف الفضول، هو الغائب الأبرز اليوم عن حياتنا اليمنية، وهذه هي المصيبة، لأن ما نحتاج إليه اليوم، هو مبادئ ذلك الحلف لنصرة المظلوم والأخذ على يد الظالم، الذي كان في الجاهلية، وأشاد به النبي الأكرم (ص). والغريب أن علماءنا اليوم مشغولون بفتاوى الحرب والقمع، وما يريد السلطان، وفضيلة زواج الصغيرات، ولم يتوقفوا أمام "أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".

المقالح يعرف الكثير من المسؤولين والنواب وأصحاب النفوذ والجاه، والبعض لا يخفي مودته له، لكن لا أعلم سبب صمتهم وعدم استنكارهم لجريمة خطفه وإخفائه؟ عدا شخص واحد، وبدبلوماسية، وكأن الخطف مقدس، ليس أمن واستقرار المواطن هو المقدس.

محنتك يا صديقي جعلتني أدرك الآن معاناة زملائي حينما كنت مكانك، فالتضامن قد يكون عزاء أيضا، بما ينتج عنه، غالبا، من إشادة، ورثاء، ولا يترتب عليه فاعليه، ولا ينبثق عنه عمل، ولا يتبلور إلى آليات.

أعذرني يا محمد، كلما فكرت بالأخت الفاضلة أم بلال، التي استشهد شقيقها الجندي بنصف رمضان، في حرب صعدة، ولم تفق بعد فإذا بها تواجه محنة زوج مخطوف، وكان اختطافك وساما لأسرة شهيد!

أنا طافش، ومحبط، لم أجد سواك لأعبر له عن قرفي وسخطي، ربما لإحساسي أنك لن تقرأه في هذا الظرف، أو ربما هو اعتذار عن العجز، قرف من اسطوانة الشعب الصابر، والحرب والغلاء والفساد، من الحوار الممهد للحوار، وحكمة المشترك، من خطابات الرئيس عن كل شيء، وفي كل شيء، ومن (ضبح) الرئيس الذي علينا أن نخشاه ونراعيه، ونتقبل كل الأخطاء، في سبيل اتقاء عواقبه. طافش من النقابة، التي قايضت الحريات والحقوق، بالجدران، من كلام راصع عن المنظمات الدولية، الإنسانية، بدلا عن إنفلونزا الخنازير، وما يهرف به حمود عباد عن صعدة وكأنه يشرح الاستعدادات لخليجي 20، من وزير العدل وتصريحه بعدم وجود معتقل سياسي في اليمن، واستهانته بحياة وحرية الآلاف، من إسقاط الواجب بحضور ساعة اعتصام، من أخبار القتل اليومي، من غياب صحف وصحفيين عن تغطية ما يتعرض له الصحفيون والصحافة، والتعامل مع الرقابة المسبقة كقدر، من تحلل النظام، والتحالف الرسمي مع الجهاد والسلفيين.

قد يستغرب البعض كلامي هذا، حيث يفترض أني أكثر اعتدادا، وربما يرى البعض هذا الكلام إحباطاً، غير أني واقعي، أشكو مما يشكو منه الآخرون بدون ادعاءات، وأرى أن نقد ما تطبعنا عليه من فساد، هو أولويات تغيير واقع الاستبداد المسيطر.

رجل دين واحد يحارب بشدة القادة الإيرانيين

مقال بقلم: مايكل سلاكمان

الرياض، المملكة العربية السعودية – كان مهدي كروبي، رجل الدين المتوسط المكانة ذو اللحية البيضاء الناعمة وصاحب الموقف الديني المعتدل، يشاهد من منزله في طهران في الأشهر الأخيرة نظراً إلى أنّه تم اعتقال معاونيه، وقصف مكاتبه وإغلاق صحيفته. وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ تهديد كروبي بالاعتقال وبشكل غير مباشر بعقوبة الإعدام.

كان ردّ كروبي بمثابة تحد صريح. فقد جاء هذا الأخير في المرتبة الثالثة في صفوف المعارضة بعد مير حسين موسوي، زميله المعارض المنافس له في الانتخابات الرئاسية الإيرانية الفاقدة مصداقيتها في شهر حزيران (يونيو) والذي حل في المرتبة الثانية، وكان كروبي الزعيم المعارض الأخير لرئاسة البلاد.

واعتبرت السلطات ادعاءات كروبي المتعلقة بالفساد الرسمي والغش في الاقتراع وتعذيب المتظاهرين المعتقلين واغتصابهم بمثابة ادعاءات كاذبة. وتجدر الإشارة إلى أنّ كروبي كان صديقاً سابقاً لآية الله روح الله الخميني وسياسياً محافظاً منذ القدم، واتهمته الحكومة مؤخراً بإثارة الاضطراب في البلاد والتعاون مع أعداء إيران الأجانب.

وبعد مرور أربعة أشهر على المظاهرات الواسعة رداً على الادعاءات بفوز الرئيس محمود أحمدي نجاد المزعوم، انهارت جهود المعارضة في وجه ضغوط الحكومة الصارمة، والاعتقالات والسجن لفترة طويلة، والعقوبات القاسية والرقابة والرفض الاستراتيجي لعقد تسوية.

وعلى الرغم من كل مساعي الحكومة الناجحة للحفاظ على السلطة، لم تستطع هذه الأخيرة إسكات كروبي أو تهديده وبوجه خاص انتقاداته العنيدة وفي الكثير من الأحيان المثيرة للجدال. ففي الوقت الذي نادراً ما كان يؤخذ فيه كلام شخصيات معارضة أخرى من بينها موسوي ورئيسين سابقين محمد خاتمي وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني بعين الاعتبار، كانت انتقادات كروبي المتعلقة بالحكومة التي يعتبرها فاقدة شرعيتها، قاسية وعالية النبرة.

وفي تشرين الأول (أكتوبر)، بدأت محكمة خاصة برجل الدين النظر في احتمال توجيه الاتهامات إلى كروبي البالغ من العمر 72 عاماً. فقد كان ردّه مدمراً خلال حديث أجراه مع مجموعة طلاب تم نقله عبر موقع ويب إصلاحي.

وقال في هذا الحديث، "لست فقط غير قلق حيال هذه المحكمة، بل أرحب بها ترحيباً كبيراً إذ سأعبر من خلالها عن مخاوفي على صعيد معتقدات الشعب الإيراني الوطنية والدينية بالإضافة إلى أفكار الإمام الخميني وسأفصح بوضوح عن الأفكار المنافية لهذه المخاوف."

وعلى الرغم من الاستفزازات المماثلة، لم تقم القيادة الإيرانية المحافظة بعد باعتقال كروبي، ويبدو خوفاً من جعل الرجل الذي يرتبط إلى حدّ كبير بتأسيس الجمهورية الإسلامية، رمز قوة.

وفي هذا الإطار، قال حميد دبشي أستاذ الدراسات الإيرانية في جامعة كولومبيا، "يمثل اعتقال كروبي المحتمل اختباراً هاماً للانهيار الداخلي للدرجة الأولى من النظام والانحلال الأخير للواجهة الشرعية. لقد سمعنا أن الثورات تقتل أبناءها ولكن يبدو أنّ ما نشهده هو حالة ثورية لقتل الآباء."

يعمل كروبي من فيلا تقع في شارع راق في طهران ينتهي عند قصر مهدّم كان في الزمان مقرّ الشّاه محمد رضا بهلوي. إنّه أحد الرموز العديدة التي تمثل موقف كروبي في صفوف النخبة الثورية. ويقول رسول نفيسي، خبير في الشؤون الإيرانية ومركزه في فيرجينيا، إنّه تم الحكم على كروبي بالسجن تسع مرات من قبل الشاه وأمضى سنوات عديدة في السجن حيث ترعرع بالقرب من زملاء تختلف معتقداتهم السياسية: منهم القومي والاشتراكي والإسلامي.

وأضاف نفيسي قائلاً، "ساعدت هذه الرفقة القسرية كروبي على الانتباه إلى ألم الآخرين وحرّرته من التصرف التعصّبي، وفق ما ذكره هذا الأخير في سيرته الذاتية."

وبعد الإطاحة بالشاه، كلف الخميني كروبي الاهتمام بلجنة إغاثة الإمام الخميني ومؤسسة الشهداء، المؤسستان الوطنيتان الأكثر أهمية وثراءً في البلاد. واضطلع مرتين بدور الناطق باسم البرلمان حيث اكتسب شهرة كطرف توافق وعمل في مجلس تشخيص مصلحة النظام وعيّن كمستشار للقائد الأعلى آية الله علي خامنئي.

لذا كان من الصعب أن يقوم الزعماء بإعلان كروبي عدواً للدولة عندما قام في أيلول (سبتمبر) بنشر رسالة قاسية ومدينة للدولة على موقع ويب الخاص به رداً على النتائج القضائية التي اعتبرت أن ادعاءات كروبي باغتصاب المتظاهرين المعتقلين غير واقعية.

وكتب أيضاً، "ووصلت بهم القذارة إلى حدّ تجربة مهدي كروبي بدلاً من مرتكبي هذا القمع والأشخاص الذين قاموا بنشره. ألتجيء إليك يا إلهي، هرباً من هذه الكوارث التي يرتكبها البعض والتي ليست عاراً على الجمهورية الإسلامية وحسب، بل على إيران."

وتجدر الإشارة إلى أن تحرّر كروبي بفعل الثورة التي أنشأها لم يبدأ مع انتخابات حزيران (يونيو)، بل مع الاقتراع الذي أوصل أحمدي نجاد إلى الحكم منذ أربع سنوات. كان كروبي في ذلك الوقت مرشحاً أيضاً وبعد إغلاق صناديق الاقتراع في الليل، حل في المركز الثاني مباشرة خلف رفسنجاني.

وبعد مرور بضعة أيام، تحدث كروبي عن ليلة الانتخابات في لقاء معه في الفيلا، وكان لا يزال غاضباً ومتفاجئاً من مجرى الأحداث. وقال إنه ذهب لينام وعندما استيقظ في اليوم التالي، وجد نفسه في المرتبة الثالثة خلف أحمدي نجاد وخارج الانتخابات.

فاز أحمدي نجاد بالدورة الحاسمة وكتب كروبي رسالة احتجاج مفتوحة إلى الزعيم الأعلى متهماً الاقتراع بالغش. بيد أنّه لم يكن هناك من تحقيق وقام خامنئي بمعاقبة كروبي، فتنازل هذا الأخير عن احتجاجه وترك مجلس تخصيص مصلحة النظام وأطلق منظمته السياسية، حزب الثقة الوطنية.

وبالطبع، حدث الأمر عينه في حزيران (يونيو) عندما افترض فوز أحمدي نجاد بـ 63 في المئة من نسبة الاقتراع بما في ذلك 71 في المئة من نسبة الاقتراع في إقليم لورستان، موطن كروبي.

وكان ليتم تجاهل كروبي لو قام بالحد من الشكاوى حيال سجل الانتخابات. ولكنّه تجاوز الحدّ متهماً مسؤولي الأمن الحكوميين باغتصاب الرجال والنساء الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم نظراً لتأييدهم طرفاً معيناً في المظاهرات. وأثارت الادعاءات غضب الزعماء وهددت شرعيتهم وموقفهم الديني أكثر من الصور التي تمثل رجال الشرطة الذين يضربون المتظاهرين في الشوارع.

وبعد أن صرفت الحكومة النظر عن هذه الادعاءات، تم استدعاء كروبي للمثول أمام لجنة من ثلاثة قضاة للتحقيق بتصرفاته، فرحّب بهذه الدعوة وفقاً لموقع ويب غرين فريدم ويف وقال، "ستكون فرصة مناسبة لأتكلم مجدداً عن الجرائم التي ستعطي للشاه صورة مفيدة."

ويبقى كروبي جريئاً مع ارتفاع النداءات باعتقاله.

وكتب كروبي في رسالته إلى الأمة، "لو لم أكن حياً ولو لم أر اليوم الذي يأتي فيه إلي مواطن في الجمهورية الإسلامية ويشكو من قيام سلسلة أعمال مروّعة وتتخطى المعقول في مبانٍ مجهولة ومن قبل أشخاص شبه مجهولين: كتعرية الأشخاص وكشفهم أمام بعضهم البعض وتعريضهم للتجريح والإهانات الحقيرة والتبول في وجوههم، وقلت في نفسي، 'إلى أين وصلنا بعد 30 عاماً من الثورة؟'"

مهدي كروبي، زعيم الحزب الإصلاحي الثقة الوطنية وهو يعقد مؤتمراً صحفياً في طهران، 2008.

© c.2009 New York Times News Service

© c.2009 New York Times News Service

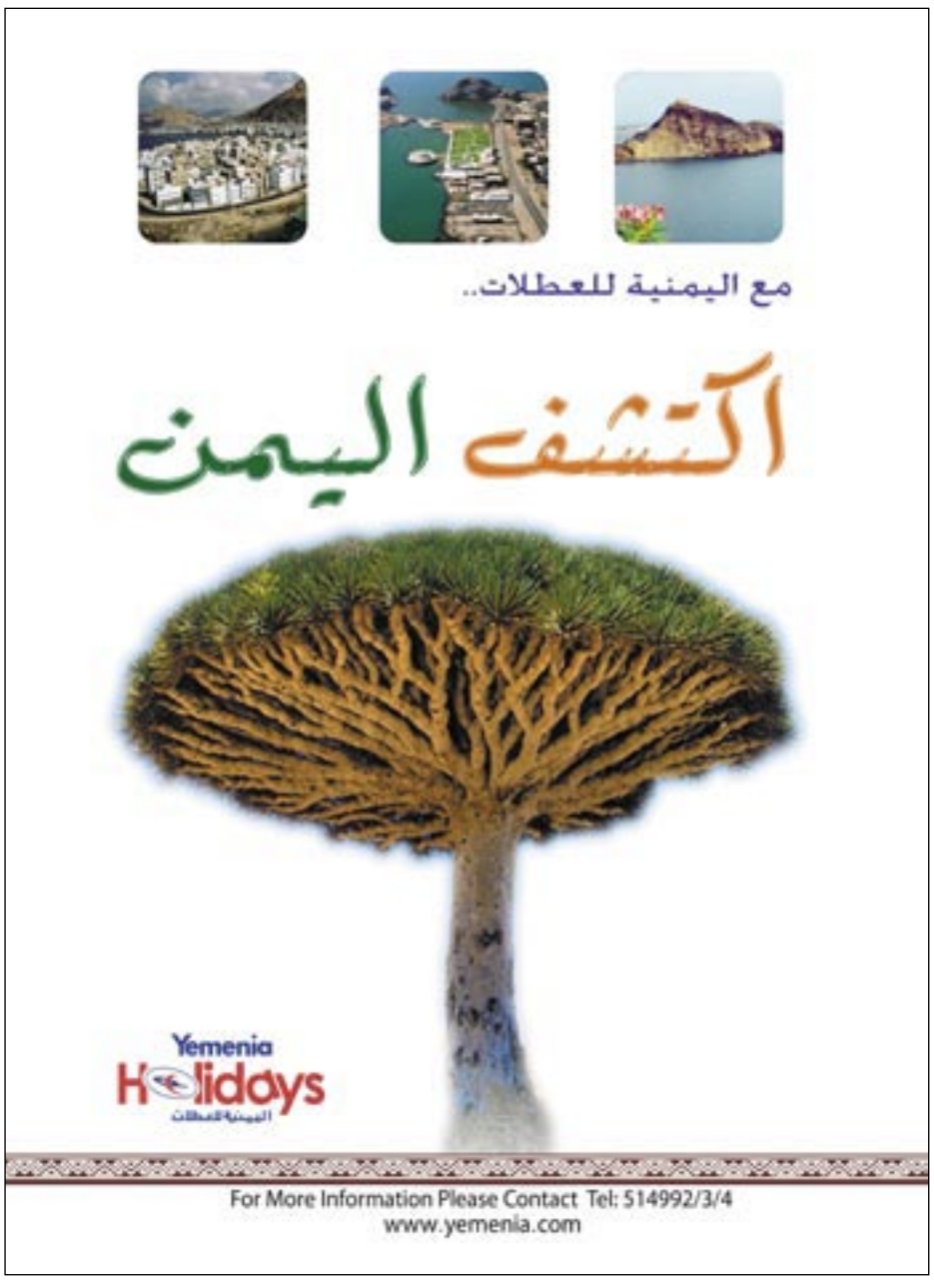

الاثنين 14 ذو القعدة 1430هـ الموافق 2 نوفمبر 2009 العدد (211)
Mon. 14/11/1430 - 2 November 2009

محيي الدين سعيد ينتظر يوم الهوى.. أروى!

يستعد الكاتب والناقد محيي الدين سعيد لإطلاق أقرب مؤلفاته إلى نفسه وقلبه كما ذكر، والكتاب الذي غيب عنا المبدع محيي الدين منذ 3 سنوات، هو هذا الكتاب الذي بما فيه من بهاء لغوي، وبنية نصية عميقة هي أقرب إلى الفلسفة والشعر من أي كتاب في النقد، وفيه من الطاقة الروحية والفكرية التي وصل إليها محيي الدين في هذه المرحلة الإبداعية، والتي جعلت الكتاب بما فيه من كم عاطفي هائل، يرفرف بجناحي غلافه الذي يوحي بما يوحى به إلى القديسين والصالحين من السماء، أو بما يوحي به بعض الملائكة إلى بعض العاشقين من أصفيائهم.

وبنظرة إلى الغلاف المنتزع من بيئة الحبيبة أروى أو أيا كان اسمها الحقيقي، أو قد يكون هو هذا والحب سر الصاحب والصاحبة، وهو على ما يبدو ليس ببعيد عن أحد الشواطئ المذهلة جمالا، وهو شاطئ قريب من أروى أكثر من محيي الدين، وإن كان هو أقرب إليها بالحب وفي الحب ومن الحب.

إنها حياة مثالية أحب محيي الدين إهداءها لأروى، ولكنها هربت من مأساتها إلى مأساتها من غير الحبيب الحقيقي إلى الحبيب الوهمي المتمثل بالشاطئ الجميل المفتوح على منظر يسلب اللب والخيال، وهو ما لم تستوعبه اروي –كحال الكثير من الإناث– لسوء الحظ.

هذه امرأة... ينظر إليها حبيبها من الخلف وهي لا تلوي على شيء.. فهي تبحث عن حياة ليست موجودة على هذه الأرض، وهذا حظه منها، وهو حظ قد لا يكون في متناول القلب أو العقل أو الروح.

لكن رغم كل شيء، فهناك في داخل الكتاب حب كبير وحقيقي أخرج ما في نفس محيي الدين من شعر مفلسف جامح مجنون، وهنك امرأة قد تكون جميلة الروح والعقل والجسد.

ويتميز أو يتمايز الكتاب بأنه الأول في هذا المجال... من حيث تقنية الموضوع وطريقته وإبهاره للقارئ، والجيشان العميق، والشجن الذي يمر به الكائن الإنساني في هذا العمر الرصين والوقور إلا عند بعض النساء!

أروقة جنون تفتتح صالونها الأدبي في سوسة التونسية

افتتح الخميس الماضي بفضاء الحي الجامعي الغزالي بمدينة سوسة التونسية، صالون جنون الأدبي. وقالت الشاعرة راضية الشهايبي التي افتتحت الصالون، إنه سيعمل على تحقيق ذلك التواصل المنشود بين الافتراضي والواقعي. جاء ذلك خلال فعاليات مهرجان جنون الثالث، الذي أقيم في مدينة سوسة التونسية.

وأقيم المهرجان على هيئة أمسية فنية وشعرية كبيرة حضرها ما يربو على المائة من الشعراء والفنانين، بتنظيم ودعوة من الشاعر التونسي مراد بن منصور مشرف قسم (تطير) بأروقة جنون الثقافية، وقدمتها الشاعرة المتميزة راضية الشهايبي.

بدأ المهرجان بعزف على القانون تبعته أغان لعبدالحليم حافظ بصوت الفنان التونسي نبيل خليفة، قبل أن تقرأ الشاعرة القيروانية راضية الشهايبي تعريفاتها المثيرة والممتعة، عاد بعدها نبيل خليفة ليغني أغنية لأم كلثوم. ثم تواصلت على إثر ذلك الأمسية مع قراءات للشاعر مراد بن منصور من مجموعته الجديدة "كلمات لم تصعد إلى السماء".

الجدير بالذكر أن نسخة تونس من مهرجان جنون قد أتت بعد نسخة الدار البيضاء المغربية من المهرجان التي أقيمت في سبتمبر الماضي، وأحياها الشعراء أمينة الحسيني المنسق العام للأروقة، أمينة الناجي، مريم السليمي، ليلى ناسيمي، إدريس الشعراني، محمد منير، زينب القرمود، وحسن الغافل، وأعلن فيها إنشاء جمعية أروقة التابعة لأروقة جنون الثقافية، كما أتت بعد نسخة القاهرة التي أقيمت بمكتبة حنين بالقاهرة منتصف الشهر الماضي أيضا.

وأروقة جنون هي فعالية ثقافية وأدبية تسعى إلى التعريف بالأدب سواء بالترجمة أو بنشر نصوص أعضائها من شعراء الوطن العربي، بدأت العمل منتصف العام الماضي كمنتدى أدبي على صفحات الإنترنت، وانتقل عملها إلى الواقعي من خلال إصدارات أدبية كان أبرزها مجموعة هاني الصلوي الثانية "ليال بعد خولة"، ومجموعة قصصية للقاص لطف الصراري بعنوان "كمن يدخن سيجارة طويلة بنفس واحد"، وكتاب "حق الملكية في ذاته"، لمؤلفيه الدكتور منصور قاسم حسين أستاذ القانون المدني المساعد بجامعة عدن، ومنير محمد أحمد الصلوي المدرس المنتدب بكلية الحقوق جامعة عدن. بالتعاون مع دار النهضة العربية في القاهرة.

يرأس الأروقة الشاعر اليمني هاني الصلوي، وتضم في عضويتها عدداً من شعراء اليمن والبلاد العربية.

عصر اليوم "تيارات تجديد الغناء في اليمن"

العفيف تنظم غداً ندوة نقدية لثلاث روايات صادرة العام الماضي

يوقع الباحث والموسيقار جابر علي أحمد، عصر اليوم الاثنين، آخر إصداراته الكتابية "تيارات تجديد الغناء في اليمن.. رؤية نقدية"، باحتفائية خاصة تقيمها مؤسسة العفيف الثقافية، ويتحدث فيها الناقد علوان الجيلاني، والكاتب عمر أحمد عمر.

كما تقيم العفيف في الرابعة والنصف من عصر غد، وفي إطار فعاليات برنامجها الثقافي للعام الجاري، ندوة نقدية حول روايات "بلاد بلا سماء" لـ"وجدي الأهدل"، و"الدوائر المقدسة" لـ"بسام شمس الدين"، و"زهافار" لـ"ياسر عبدالباقي. ويتحدث فيها الدكتورة منى المحاقري، والقاص هشام محمد، والقاصة ابتسام القاسمي.

العلماء يحاولون فهم الأسباب في مواقع الانهيارات الأرضيّة

بقلم: هنري فاونتن

سانتا باربرا، كاليفورنيا – جثم دنيس ستالي على قطعة أرض وبيده قنينة مياه وأزاح التربة عن سطحها بإصبعه ثم سكب قطرات قليلة على الطبقة المكشوفة منها.

ويعمل ستالي وزميله جايسن كين في مجال البحث ويتعاونان مع مركز المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة "يونايتد ستايتس جيولوجيكال سورفي"، وكانا يستريحان من عملهما صباح يوم ليس بعيداً من الآن في منطقة ميشن كانيون التي تعلو سانتا باربرا بعض الشيء، لشرح طريقة التفاعل بين التربة والمياه.

وصرّح ستالي قائلاً: "سيتشرّب السطح الترابي الماء. إلا أن الحبيبات ستتشكّل تحت السطح تماماً". وكان من الواضح أن قطرات المياه بقيت بادية للعيان، وكأنها انسكبت لساعتها عن سطح طاولة. "أي أن الأمر يزيد من كميات المياه المنزلقة التي تتدفق عادة نزولاً على هذه المنحدرات".

وأضاف وهو ينظر إلى قطعة الأرض المغبرة والقاحلة بمعظمها: "إنّ هذا ما يدعونا للقيام بكل هذه الأمور".

وكانت "كل هذه الأمور" تقوم بنظر العالمين على السير نزولا عبر منحدرات خالية من الدروب تتخللها الصخور والتربة غير الثابتة، مروراً بجذلات حادة ومحروقة تعود إلى نباتات المنزنيتة وأشجار السنديان وبأدوات لقياس قوة الجر وأخرى لتحسّسها وبتجهيزات اتصالات تعمل بالطاقة الشمسيّة وبجهاز استطلاع مزوّد بمنصب ثلاثي القوائم وبمجموعة متنوّعة من أعمدة التثبيت والقامطات والكوابل والحفارات والبطاريات، فضلاً عن الإسمنت وغيره من الإمدادات. وفي سياق دراسة مسح جيولوجي طويلة الأمد تبحث في مخاطر الانهيارات الأرضيّة، يعمل العالمان على إنشاء محطة إشراف عن بعد، تمكنهما من معرفة الطريقة والتوقيت لحصول سيول بنتيجة هطول الأمطار وتسبّبها بجرف التربة والصخور وتحوّلها إلى شلال مدمّر من الوحول.

ويرجّح أن تشهد منطقة ميشن كانيون انهيارات أرضيّة، بالنظر إلى أنّها أصبحت قاحلة منذ فترة لا تتعدّى الأربعة أشهر بسبب حريق غابات، في ما يسمّى في هذه الحالة بالتحديد بانزلاق التربة، أو حتى، إن توخينا المزيد من الدقة، بانزلاق الأنقاض. وتحصل الانزلاقات في جنوب كاليفورنيا وأجزاء أخرى من غربي الولايات المتّحدة كنتيجة شبه محتّمة لحرائق الغابات التي تنشب في الربيع والصيف وتتبعها أمطار في الخريف والشتاء.

إلا أن انزلاقات التربة وانهيارات الأراضي تحصل في كل مكان من العالم، وغالباً ما تُسجَّل في المناطق التي تكثر فيها النباتات. وإن لم نحسب إلاّ الأشهر القليلة الماضية، فسنرى أن الأعاصير المداريّة في الفيليبين وتايوان تسبّبت بانزلاقات تربة طمرت قرى كاملة وأدّت إلى مصرع آلاف الأشخاص وتسبّبت بخلل اقتصاديّ واسع النطاق.

وخلال السنة الماضية، أشارت البيانات التي جمعتها داليا ب. كيرشباوم الباحثة في مركز "ناسا غودارد" للرحلات الفضائية في غرينبلت بولاية ماريلاند إلى أن تقارير نُشرت في أرجاء العالم وتحدثت عن حصول 540 انهياراً أرضيّاً على الأقل بفعل الأمطار، مع العلم أن عدد القتلى الإجمالي خلالها زاد عن 2100 نسمة.

وبالنظر إلى كمّ الخسائر البشرية والمادية، يدرس العلماء أمثال ستالي وكين الطريقة التي تحصل فيها الانهيارات الأرضية وتوقيتها، فضلاً عن مكوّنات التربة والصخور الكامنة، ودرجة الانحدار وكثافة الأمطار التي قد تتسبب بانهيار هضبة أو بتدفق نهر من الوحول نزولاً حتى أسفل أحد الأخاديد، مدمّراً المنازل وكل ما يصادفه في طريقه. وتدرس كيرشباوم وأمثالها مخاطر الانهيارات الأرضية على نطاق أوسع باستعمال بيانات جمّعتها الأقمار الصناعيّة.

ويقوم الهدف على التمكن من تقييم الخطر وتوقّع الوقت الذي تكون الكارثة فيه قريبة – محلياً وإقليمياً وحتى عالمياً.

إلا أن انهيارات الأراضي لا تحظى بقدر الاهتمام ذاته الذي تلقاه الكوارث الأخرى، في الأوساط العامة والعلمية على حد سواء. وهي تعتبر عادة من المخاطر الثانوية ومن مخلفات كوارث تفوقها حجماً بكثير، على غرار الزلازل أو الحرائق أو العواصف. وهي حوادث تحصل في أماكن محصورة جداً، وغالباً ما تسجَّل في المناطق النائية والمتخلفة. كما يمكن أن تكون محيّرة، فقد ينهار جانب واحد من إحدى التلال خلال عاصفة، فيما يبقى الجانب المحاذي للأول صاغاً سليماً.

"نواجه مشكلة أساسيّة"، على حدّ ما أعلنه دايفد بيتلي الذي يدرّس مادة الجغرافيا في جامعة "درهام" في إنكلترا ويدير مجموعة بحث صغيرة فيها هي المركز الدولي لانهيار الأراضي "إنترناشيونال لاندسلايد سنتر". وأضاف قائلاً: "معرفتنا بالطريقة التي تحصل فيها هذه الانهيارات ضئيلة إلى حدّ هائل".

ويحفظ بيتلي قاعدة بيانات عن الانهيارات الأرضية الفتاكة تعود إلى العام 2002، ويقول إن السبب يعود جزئياً إلى كون معرفة توقيت الانهيارات ومكانها خطوة إلى الأمام باتجاه فهمها. ولكنه يضيف أنّ سبباً آخر يقوم ببساطة على "الإثبات أن وقع الانهيارات الأرضية قد يكون كبيراً".

وقد يكون تقييم مخاطر الانهيارات الأرضية وتوقع حصولها في عداد العلوم غير الدقيقة، إلى أن عمل الباحثين في مجال المسح الجيولوجي يتوخى أكبر قدر ممكن من الدقة.

لقد احترقت منطقة ميشن كانيون في أيار (مايو) خلال حريق "خيسوسيتا" الذي قضى على أكثر من 3500 هكتار من الأراضي الواقعة بمعظمها في غابة "لوس بادرس" الوطنية. وكان الأخدود واقعاً عند الطرف الغربي من الحريق، وهو مكان يعج بالسكان. وقد مر ستالي وكين بأنقاض زهاء ثمانين منزلاً محروقاً – وكل ما يبقى عادة، في أعقاب حرائق الغابات، هو المدخنة وأعمدة الأساس – خلال رحلتهما إلى موقع محطة التوقف الواقعة على طريق تتم صيانة شبكة الكهرباء على طوله.

وتجدر الإشارة إلى أن موقع محطة المراقبة التابعة لهما، على مسافة أكثر من 91 متراً في الأسفل، في قعر حوض صغير، اختير باللجوء إلى برنامج تصميم طوّرته سوزان كانون التي تدير برنامج الدراسات المتصلة بانزلاق الأنقاض في أعقاب حرائق الغابات، وهي طوّرت هذا البرنامج في سياق مسح جيولوجي في غولدن بولاية كولورادو. مع العلم أنّه يأخذ بالحسبان عوامل على غرار مدى الانحدار ومواصفات التربة وشدّة الحريق، وهي عوامل يمكن قياسها بفضل صور للنباتات أخذتها الأقمار الصناعية قبل الحريق وبعده، بهدف تحديد المواقع التي قد تشهد انزلاق أنقاض.

ومن بين المعدّات التي ركّبها كل من كين وستالي في الموقع مقياس بسيط للأمطار. وأفاد قائلاً في هذا الصدد: "يعتبر هطول الأمطار معياراً أساسياً لهذا كله، وهذا ما يدعونا لقياس كميات الأمطار على الدوام". كما أنهما ركّبا آلة لقياس مدى رطوبة التربة – وكلما كانت هذه الأخيرة مشبعة بالرطوبة، ازداد عدد الانزلاقات مستقبلاً.

أمّا التجهيز الرئيسي، الذي تمّ تركيبه على حاجز نهري يعلو قناة عند قاعدة الأخدود، فيقوم على جهاز تحسس صوتي يقيس مدى الانزلاق خلال العواصف الممطرة. وهو يقيس علو الدفق. وعندما تكون البيانات مرفقة بقياس للقناة آخذ باستعمال تجهيزات المسح، يصبح من الممكن احتساب حجم تقريبي.

ويتم إرسال البيانات باستمرار إلى كومبيوتر في كولورادو عن طريق وصلة خلوية. وحتى لو لم يسجل أي دفق أنقاض، فستكون المعلومات مفيدة وتزيد من معرفة الهيئة الباحثة بمخاطر الانزلاق وتساعد على تحسين النموذج الذي وضعته كانون. وترسَل البيانات أيضاً إلى دائرة الطقس الوطنية وتستخدمها هذه الأخيرة، شأنها شأن معلومات وفرتها شبكة مقاييس أمطار أخرى، لتقرر إن كانت ستطلق إنذارات محلية بشأن إمكانية حصول انزلاقات تربة.

ويشكّل ستالي وكين جزءاً من فريق صغير نسبياً، يضم قرابة 15 عالماً يدرسون حالات دفق الأنقاض وأنواعاً أخرى من الانهيارات الأرضية. إلا أن جهود المسح الجيولوجي تعتبر كبيرة وفقاً للمعايير العالمية.

وفيما يلاحَظ وجود تحاليل أخرى وبرامج إنذار صغيرة النطاق نسبياً حول العالم – وعلى سبيل المثال، تملك هونغ كونغ نظام أجهزة تحسس يساعد على حماية المناطق السكنية الواقعة على التلال الشديدة الانحدار – يحصل عدد كبير من الانزلاقات، وخصوصاً في الدول الأقل تقدماً، بعد ورود إنذار بسيط أو بغياب أي إنذار على الإطلاق، وبغياب أي تحليل علمي مسبق يشير إلى أن الموقع معرّض للخطر.

ويعمل الباحثون في معهد "ناسا غودارد" على توفير تقييم للمخاطر على نطاق أوسع بكثير. وقال روبرت أدلر، وهو عالم جوّي وخبير هطول أمطار: "لا نزال في المراحل الأولية لمحاولة استخدام الملاحظات الفضائية بهدف البحث عن الأماكن التي تسجل هذا النوع من المخاطر على صعيد عالمي".

ويستخدم النظام بيانات شبه فورية عن هطول الأمطار يوفرها قمر صناعي تابع لوكالة "ناسا" وتطبّق على خريطة أراض عالمية تشمل تصنيفاً يستند إلى "مؤشر التعرّض". وإن زاد ارتفاع الأمطار عن عتبة معيّنة في إحدى المناطق، تصنف حسابات أدلر المنطقة على أنها معرّضة لانهيارات أرضية. وقد تساعد توقعات من هذا النوع هيئات الإغاثة من خلال تنبيهها للتتأهب في المكان المعني وتعدّ الإمدادات الضروريّة.

إلا أن البيانات تنقصها الدقة. ويمكن أن يتوقع النظام انهيارات أرضية قد تحصل ضمن منطقة مربعة تمتد على مسافة 34 كيلومتراً من كل جهة، ولكن هذا الأمر لا ينفع لتنبيه الناس بإخلاء المكان. وختم أدلر قائلاً: "من المؤكّد أننا لا نعمل في مجال التحذير".

جايسن كين، إلى اليسار، ودنيس ستالي عالمان يتعاونان مع مركز المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة "يونايتد ستايتس جيولوجيكال سورفي"، ويستكشفان قطعة أرض تعلو سانتا باربرا في أيلول (سبتمبر) 2009. وتحصل انزلاقات التربة وانهيارات الأراضي في كل مكان من العالم، وغالباً ما تُسجَّل في المناطق التي تكثر فيها النباتات. وعلى مسافة لا تتعدّى نصف الساعة على طريق "باسيفيك كوست" السريع، وفي بلدة صغيرة تدعى كوتشيتا، تشير صلبان خشبية بسيطة إلى المكان الذي قتل فيه عشرة أشخاص عندما زحل جانب تلة لم يحترق في العام 2005. وإن لم نحسب إلاّ الأشهر القليلة الماضية، فسنرى أن الأعاصير المداريّة في الفيليبين وتايوان تسببت بانزلاقات تربة طمرت قرى كاملة وأدّت إلى مصرع آلاف الأشخاص وتسبّبت بخلل اقتصاديّ واسع النطاق.

© c.2009 New York Times News Service

مفارقات ونكتة

هشام السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● حسب وزارة الزراعة فإن 75% من اليمنيين يشتغلون بالزراعة، وحسب وزارة التجارة فإن 90% من غذائنا مستورد!

● 75 % من سكان اليمن دون الـ45 سنة من العمر، ومع ذلك فإن معظم قادة الدولة والحكومة والأحزاب السياسية والمؤسسات في المركز والمحافظات، تجاوزوا الخمسين!

● عندنا حكومة وأحزاب ومجالس تشريعية ودستور وقوانين و.. و.. ومازالت (الدولة) غائبة!

● نكتة رسمية: البنك الدولي يتبنى برنامجاً للحد من القات، ومساعدة زارعيه على تطوير البدائل.. لكن هل تعرفون أين؟ في محافظة حضرموت ("السياسية" 10/27، صفحة 7)! [حضرموت لا تعرف زراعة القات على مرّ التاريخ حتى اليوم].

تبرعوا لإنقاذ
حياة قامة فنية
تبرعوا للفنان
أيوب طارش
على حساب رقم:
1002355657
بنك التسليف التعاوني الزراعي

الـمـدى

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 14 ذو القعدة 1430هـ الموافق 2 نوفمبر 2009 العدد (211)
Mon. 14/11/1430 - 2 November 2009

تضامناً مع الشلفي.. والنزاهة

مهمة الصحفي تغطية الوقائع والأحداث والحروب ونقلها بنزاهة وحرفية إلى القارئ أو المشاهد أو المستمع. وفي أوقات الشدة ليس من المستبعد أن يدفع، راضياً، كلفة استقلاليته ونزاهته وفي هذه الأيام يعمل الصحفيون اليمنيون في بيئة قاسية وشديدة الخطر. وخلال الأزمات الساخنة ينفس المسؤولون الحكوميون والقادة الحزبيون عن توترهم عبر ترهيب الصحف والصحفيين، وأحياناً يدفعون صحفيين لخوض مهمة النيل من الصحفيين بدلاً عنهم. والاثنين الماضي كان الزميل أحمد الشلفي مراسل قناة الجزيرة في صنعاء هدفاً لغارة حكومية ضد الصحافة الحرة.

اليمن، وبلدان عربية أخرى، لم تتخلص بعد من ظاهرة استخدام الصحفي للنيل من صحفي آخر. وصباح الاثنين الماضي طلعت صحيفة «الميثاق» بمادة «معلبة» تتوسل، عبثاً، الإساءة إلى الزميل أحمد الشلفي مراسل قناة «الجزيرة» في صنعاء. قالت «الميثاق» إن الشلفي يدير معارك نازية ضد الوطن والشعب، وشبهته بـ«جوبلز» وزير الدعاية في الحكومة النازية، ووصفته بـ«البوق» و... إلخ.

ثم راحت تحرض إدارة «الجزيرة» ضده، قائلة بأنه من غير المعقول أن قناة بسمعة «الجزيرة» ومكانتها تقبل به مراسلاً لها.

● الشلفي

الشلفي أبطل مفعول لقطة «الميثاق» في اليوم التالي إذ قال في تصريحات صحفية إن ما نشرته الصحيفة لن يثنيه عن المضي قدماً في ممارسته لمهنته ملتزماً قواعد الاستقامة المهنية والأخلاقية.

«النداء» تعبِّر عن تضامنها مع المهنة مجسدة في شخص وأداء الزميل أحمد الشلفي الذي يقدم من خلال تقاريره وتحقيقاته نموذجاً راقياً لصحافة يمنية شابة وشجاعة ومستقلة، الأمر الذي عزَّز من حضوره في قناة مؤثرة كقناة «الجزيرة» هي، بالتأكيد، في غنى عن نصائح كاتب مغمور يتخفى وراء نفوذه وسطوته على صحيفة حزبية يمنية، وصحفيين يمتثلون للأوامر النازلة من مكاتب الهيئات القيادية للحزب والدولة

افتتاح "بنك كاك الدولي" بجيبوتي

افتتح الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله "بنك كاك الدولي" جيبوتي في العاصمة جيبوتي.

الافتتاح الذي تم السبت الماضي، حضره رئيس الوزراء لبتا محمد ليتا، والأستاذ محمد عبدالله حجر -سفير اليمن في جيبوتي، والأستاذ حافظ فاخر معياد -رئيس مجلس إدارة البنك، وأعضاء إدارة البنك، وعدد من رجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين والجيبوتيين والأجانب.

وقال الأستاذ حافظ معياد رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي، إن افتتاح البنك في جيبوتي يمثل بداية لانتشار البنك إقليميا ومساعيه الدائمة للتقدم والريادة، بعد تصدره قائمة المصارف اليمنية، كما يعد قفزة تضاف إلى رصيد النجاحات التي يحققها كاك بنك، حيث أصبح يمتلك 85 فرعاً في مختلف محافظات الجمهورية، إضافة إلى امتلاكه شبكة بنوك مراسلة في العالم.

وبدوره أوضح محافظ البنك المركزي الجيبوتي جامع محمود، أن افتتاح البنك يعد مؤشراً قوياً على ما تتمتع به جيبوتي من عوامل مشجعة وجاذبة للاستثمار.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

ليس من حق الحراك

كل الفقاعات التي تداخلت ببعضها أثناء التخمر العام، أصبحت تنفجر الآن في وجوهنا، وعلى رؤوسنا، وفي أكثر من مكان، في صعدة والضالع ومأرب وردفان والجوف ولحج وجعار و... الخ.

القاعدة، "الجهاد" والميليشيات القبلية، وحركة التمرد الحوثية، والعناقيد العسكرية والانفجارية في الحراك الجنوبي، وتململات وتمردات تجار السلاح وأمراء الحرب و... الخ.

والمخيف، بل المحزن حتى الجنون، أن ينجر ويتحوّل الحراك الجنوبي الذي بدأ مطلبياً، حقوقياً، ثم تطور وتبلور وكان سياسياً مدنياً سلمياً، وكاد أن يكون معجزة اليمانيين في الألفية الثالثة، إلى المحرقة. وفي ضوء ما يحدث هذه الأيام في المحافظات الجنوبية، وخاصة في كل من لحج، الضالع وأبين، وكلها محافظات العمق والمخزون الذي طالما حسم أمر التوجه والحكم في الجنوب وعدن بخاصة، يمكن القول إن الحراك -ربما- أصبح يحتاج إلى معجزة تتداركه من الوقوع في مهب لعنة التاريخ ومصيدة العنف الشرهة والمتوحشة.

وإذا كانت السلطات تبرر غلقها لأماكن وساحات الاجتماع المدني والتظاهر والاعتصام، بمزاعم باطلة ومبتذلة، وتتمادى في ارتكاباتها القراقوشية والكاريكاتورية على نحو ما فعلت بحق صحيفة "المصدر"، وما حكمت على الزميلين سمير جبران ومنير الماوري الذي صدر بحقه الحكم القاضي بمنعه من الكتابة مدى الحياة..

وإذا كانت هذه السلطات تتصور أن من حقها حجب السماء، ووقف دوران الأرض، وشطب كافة الجزر من على وجه الأرض، بما في ذلك قناة الجزيرة، لمجرد أن الزميل أحمد الشلفي يعمل مراسلاً لها بصنعاء، وأنه صار سبباً في حذف كل الجزر من العين الحمراء للسلطة..

ولئن كانت هذه السلطات تعمل بخواء لا يطن ولا يرن، وتتأبى إلا أن تكون حدثاً مؤجل المبنى والمعنى، وتتمادى في تضليل كافة الأنحاء، ومخادعة كل الاتجاهات، وتقيم حفلات التشنيع بأصحاب الرأي والخصوم، وتبرع في تقنية الخداع واستنفاد طاقة الجموع وتحطيم الأذهان والأبدان، وإفساح المجال لتفشي وتعاظم سرطان أدباء الدم والتراب..

... وإذا كانت هذه السلطات تزعم وتتصور أن من حقها أن تقدم على كل تلك الارتكابات والفظائع، فليس من حق الحراك أن يستنفد صبر السياسيين الحالمين، وأن يتردى إلى مهاوي الإسراف والشطط وهيجان الخواطر، وأن ينفجر كأية فقاعة من تلك الفقاقيع التي تزكم أنوفنا بروائحها الكريهة وتفتك بنا.

ليس من حق قيادات الحراك أن تتنازع على سلطة وهي لم تصل بعد إلى مستوى تشكيل باقة سلطة خضراء على مائدة غداء. ولا يحق لها أن تتذرع بهمجية السلطات البوليسية التي يقال بأنها كفيلة بدفع الناس إلى امتشاق ذات الأسلحة التي تستخدمها، وتحويل كامل البلاد إلى ساحة للتقاتل والمناطحة.

وليس من حق هذه القيادات الحراكية أن تسوغ الانزلاقات إلى مهاوي العنف بأفعال السلطة المعروفة بخروجها من الرحم المظلم للعنف، وبما هي مسخه المتجهم.

ذلك أن ما تراكم من جهد وخبرة وفعل مازال يؤشر على إمكانية إحداث تحول عميق، وزحزحة كبيرة يمكن أن تفضي إلى ابتكار وطن، واختراع يمن غير هذه التي نرى ونقرأ.. يمن بدلاً من هذه الأطلال والخرائب التي تحفنا وتلتحفنا وتحرقنا على مدار الساعة، وفي كل ثانية.. يمن لا تكتب بالدم.

من أسقط هيبة الدولة؟

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

طوال الأشهر الثمانية الماضية تلقينا كمواطنين دروسا تطبيقية في كيفية إسقاط هيبة الدولة وعدم احترام الدستور والقوانين، فلدينا الزميلان فؤاد راشد وصلاح السلقدي في معتقل جهاز الأمن السياسي دون أن يحاكما أو يطلق سراحهما، على أن لدينا درسا بالغ الأهمية والخطورة يتمثل في اختطاف وإخفاء الزميل محمد المقالح منذ ما يقارب الشهرين.

في الحالة الأولى قد يبدو الأمر أقل خطورة إذ إننا نعرف مصير الزميلين، رغم اليقين بأن المقالح هو أيضا لدى أحد أجهزة السلطة، غير أن الإصرار المريب على إخفائه لا يعد مؤشراً خطيراً على الاستهتار بحياة البشر، ولكنه أيضا يعكس حرص هذه السلطة على إسقاط أي معنى لهيبة الدولة، والتشريع للعنف والخروج على الدستور.

لم ينتصر الجيش في صعدة، ولم تتراجع قدرة الحوثيين على التوسع، لأن المقالح لم يكن أركان حرب المتمردين ولا قائد أحد محاورهم. ومع كل هذا فمسؤولونا يجددون التأكيد ليل نهار على استعدادهم للحوار مع من حملوا السلاح في وجه الدولة وقتلوا آلافاً من الجنود، وبنفس العزيمة يصرون على إخفاء صحفي اختلف معهم في الرأي، ويعدون ذلك انتصارا مهماً لا ينبغي التفريط فيه.

حين يتحدث المسؤولون عن هيبة الدولة وسلطة القانون يتناسون أنهم يدينون أنفسهم قبل إدانة الآخرين، فالزميلان فؤاد وصلاح أمضيا أكثر من 6 أشهر في سجن الأمن السياسي بتهمة المساس بالوحدة الوطنية، فيما المسؤولون عن إيصال الناس إلى هذه المرحلة من الكفر بكل القيم التي حملوها، يكرمون ويحظون بالرعاية، لم تتم محاسبة مسؤول فاسد كانت ممارساته سببا في ردة فعل الناس تجاه الوحدة كحلم راود الناس طيلة عقود من الزمن.

أليس من المهم أن يسأل الحكم نفسه عن الأسباب التي جعلت الناس يبكون من الفرح عشية 22 مايو، ولماذا تغير الموقف الآن؟ ألم يكن الأولى بالسلطة معالجة آثار حرب 1994، ووقف العبث في الأراضي، ومعالجة الحياة المعيشية للناس بمسؤولية، ومعاملتهم على قاعدة المساواة بدلا من الإبعاد من المواقع العسكرية والمدنية..؟

هل تتذكرون ناصر النوبة وسعيد شحتور اللذين كانا من أوائل من تحدث عن الانفصال، ومن طالبا بطرد الشماليين من المحافظات الجنوبية، مع هذا لم يعتقل أي منهما، بل أرسل إليهم الوسطاء وبذلت لهم المكرمات. ويعرف الجميع أن طارق الفضلي قاد مجاميع الجهاديين لتدمير الدولة التي سلمها الحزب الاشتراكي لدولة الوحدة، وأن الحكم أطلق يده للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي بحجة أنها من ممتلكات السلطنة التي كان آباؤه يحكمونها..

فؤاد راشد لا يمتلك قبيلة وليس لديه حزب يدافع عنه، ولهذا ترك وحيدا، وصلاح السقلدي لا يمتلك قبلية ستقطع الطريق لتطالب بالعفو عن قائد عسكري سلم لواء عسكريا بأكمله للمتمردين. ولأن محمد المقالح من إب فإن الحكم مطمئن إلى أن أحدا لن يختطف مسؤولا أو سائحا لضمان الإفراج عنه، وهو يعي جيدا أن دم صلاح الرعوي سفك وذبح مع هيبة الدولة داخل سجن المباحث الجنائية، ومع ذلك فقد أفرج عن القتلة، ولم تتمكن المحكمة من عقد جلساتها حتى لمحاكمتهم غيابيا.